مقدمة :

تواجه الأسرة الجزائرية في وقتنا الراهن تحديات و مشكلات عديدة أنتجتها التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية ، و باتت هذه التحديات تهدد مكانة الأسرة التي ظلت مقدسة طيلة السنوات الماضية ، و أثرت بشكل ملحوظ على الديناميات الداخلية للأسرة و على بنيتها و توزيع الأدوار بين أفرادها.

و يعد عمل المرأة من بين المواضيع الهامة في ميدان البحث الاجتماعي و التي تلقت اهتمام كبير من قبل الباحثين و الخبراء الاجتماعين باعتبار المرأة نصف المجتمع و ركيزته ، فلا طالما أخذت المشاكل و الضغوطات التي تواجهها سواء من الناحية المهنية أو الأسرية حيزا كبيرا في الدراسات السوسيولوجيا ، و تم ربط أسباب خروجها للعمل بالعامل الاقتصادي بالدرجة الأولى و ذلك لتعقد الحياة الاقتصادية و غلاء المعيشة أينما أصبح خروج المرأة للعمل ضرورة و ليس بخيار، باعتبار ما تجنيه من عملها يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي لأسرتها و تغطية مختلف احتياجاتهم و مستلزماتهم ، كما تخفف من العبء الذي أثقل كاهل الزوج و تتشارك معه مختلف المسؤوليات المادية ، إلا أن تلك المشاركة تعدت حجمها الطبيعي لتعرف المرأة العاملة نوعا آخر من الضغط الأسري وتعيش تعنيفا اقتصاديا من طرف زوجها و ذلك بتدخله في طريقة تسييرها لراتبها الشهري و اتكاليته عليها من الناحية المادية و تهربه من المصاريف الضرورية , مما جعلنا نتساءل عن العوامل التي تحدد ظاهرة العنف الاقتصادي للزوجة العاملة ، و هذا ما سنحاول الوقوف عليه و مناقشته في دراستنا التي كانت بعنوان " العنف الاقتصادي ضد الزوجات العاملات" و التي تناولت خمسة فصول و التي تم تقسيمها إلى جانبين أحدهما كان نظريا و الثاني كان ميدانيا للإحاطة بهذا الموضوع و التعمق فيه أكثر ، بحيث تضمن الجانب النظري أربعة فصول مقسمة كالأتي:

– الفصل الأول : خصص للبناء المنهجي للدراسة ، حيث تضمن أسباب اختيار موضوع البحث ، أهمية و أهداف الدراسة و كذا إشكالية و فرضيات البحث ، و تحديد و ضبط المفاهيم ، و المقاربة النظرية التي عالجت هذا الموضوع ، و التعريف بالمنهج المتبع و التقنيات المستعملة في الدراسة و مجتمع البحث و نوع العينة ، و في الأخير أهم الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة .

– الفصل الثاني : كان مخصصا للاطلاع على ظاهرة العنف الاقتصادي ، بحيث تضمن في البداية تمهيد عن العنف ضد المرأة و تطوره عبر التاريخ ، و بعدها تعريف للعنف الاقتصادي ضد الزوجة ، و عوامل ظهوره و مظاهره و آثاره .

– الفصل الثالث : و خصص للاطلاع على التنشئة الاجتماعية ، بحيث تضمن كل من تعريف التنشئة و أنواعها ، و أهدافها و كذلك التنشئة الاجتماعية في المجتمع الجزائري .

الفصل الرابع : و كان مخصصا لتعريف الدور ، فتم ذكر خصائصه ، أنواعه ، و دور الرجل داخل الأسرة الجزائرية التقليدية و الحديثة .

– الفصل الخامس: و هذا الفصل كان مخصصا للجانب الميداني للبحث و تم فيه عرض الدراسة الاستطلاعية و مجالات الدراسة الثلاث، " المجال المكاني و الزماني والبشري "، وتم عرض و تحليل البيانات الميدانية و تفسيرها ، و توصلت لنتائج الفرضيات و النتيجة العامة للدراسة .

– و في الأخير تم وضع الاستنتاج العام ثم خاتمة الدراسة و قائمة المراجع و الملاحق .

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد

1- أسباب اختيار الموضوع

2- أهمية الدراسة

3- أهداف الدراسة

4- إشكالية الدراسة

5- فرضيات الدراسة

6- تحديد وضبط مفاهيم الدراسة

7- المقاربة النظرية للموضوع

8- المنهج المتبع

9- التقنيات المستعملة في الدراسة

10- مجتمع البحث

11- نوع العينة

12- ملخص الدراسات السابقة

خلاصة الفصل

- تمهيد :

يعتبر الإطار المنهجي القاعدة الرئيسية لتصميم و تنفيذ البحوث العلمية بشكل محدد ومنظم ، حيث تتضح معالم البحث العلمي بتحديد الإطار المنهجي له ، و الذي يتضمن في مضمونهكل من أسباب اختيار الموضوع، أهمية و أهداف الدراسةوكذا الإشكالية و الفرضيات وصولا إلى تحديد و ضبط المفاهيم بالإضافة إلى ذكر المقاربة النظرية التيتناولت هذا الموضوع و الذي بناءا عليها تتضح طريقة المعالجة النظرية لهذا البحث ، وكذاذكرالمنهج المتبع وعرض التقنيات المستعملة في الدراسة، كما سنتطرق أيضا إلى تحديد مجتمع البحث ونوع العينةو حجمها، و في الأخير سيتم انهاء هذا الفصل بعرضأهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة و حاولنا التعقيب عليها.

1- أسباب اختيار موضوع الدراسة :

- من الأسباب و الدوافع التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي :

1- الأسباب الذاتية :

- الفضول و الرغبة الذاتية في فهم كل ماله علاقة بالمرأة خاصة منها التحديات الاجتماعية التي تواجهها المرأة كالزوجة أمام التغيرات الراهنة.

- ظاهرة العنف الاقتصادي فرضت وجودها من خلال تداولها في الأوساط العائلية العامة وحتى الأوساط الخاصة ، حيث أثارت فضولنا المعرفي و ألهمت ميولنا العلمي في البحث عن أهم مسببات ظهور هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري عامة و الأسرة الجزائرية خاصة.

2- الأسباب الموضوعية :

- من خلال تصفحنا المتواضع للجانب الوثائقي لهذه الظاهرة لاحظنا ندرة الدراسات المحلية في تشخيص السوسيولوجي لها ، فربما ساهمنا من خلال دراستنا هذه من الخروج من تلك القوقعة المتكررة للمواضيع و الدراسات المستهلكة و عرضنا إحدى المشكلات الهامة التي تعاني منها العديد من النساء الجزائريات العاملات ، لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة الكشف عن الأسباب و الدوافع الرئيسية لبروز هذه الظاهرة داخل الأسرة الجزائرية .

2-أهمية الدراسة :

- تكمن أهمية الدراسة في طبيعة الموضوع بحد ذاته الذي يدخل ضمن تخصص علم اجتماع تنظيم و عمل ، حيث يلعب مفهوم العمل دورا محوريا في إنتاج ظاهرة العنف الاقتصادي ،فعمل المرأة من القضايا التي أثارت جدلا كبيرا خاصة فيما يتعلق بما تجده المرأة العاملة من مشاكل جانبية المتعلقة بالبيت و ما

تتحمله من مسؤوليات تجاه زوجها وأطفالها و كيفية الموازنة بين التزامات العمل و مسؤوليات البيت . فخروج المرأة للعمل أسفرت عنه تحديات كثيرة غيرت مجرى النسق العائلي في الأسرة الجزائرية و ذلك على مستويات عدة ، فعلى مستوى الأدوار التي يمارسها الرجل كزوج و التي حددها البناء الاجتماعي و الثقافي للمجتمع الجزائري له ، باعتباره المسؤول الأول لبناء الأسرة على جميع الأصعدة و المكلف الرئيسي لكسب الرزق و اتخاذ القرارات بشأن جميع شؤون أسرته، نجد أن الواقع قائم على تراجع هذا الدور أمام تقدم دور المرأة كزوجة و تقمصها أدوار عديدة و مزدوجة حيث اتسع نطاق وظائفها الاجتماعية بعد تحمل مسؤوليات كانت منقبل ضمن مسؤوليات الرجل و يزداد الأمر تعقيدا حينما تواجه المرأة مشاكل مع زوجها بسبب الراتب الذي تتحصل عليه من عملها مما يؤثر سلبا على استقرار الأسرة وحدوث خلل في نسقها العام في ظل تفاقم الخلافات الزوجية الناجمة في أغلبها على ظاهرة استنفاع الزوج من راتب زوجته العاملة ، و نظرا لما لهذه الخلافات من انعكاسات سلبية أصبح من الضروري طرح هذه المسألة و البحث فيها كما أن الأهمية تكمن في فهم و تشخيص الاجتماعي لظاهرة المترجمة سوسيولوجيا بالعنف الاقتصادي و النظر في مختلف أبعادها و محاولة تحديد تداعياتها على مجمل الأصعدة .

3- أهداف الدراسة :

-الهدف الرئيسي و المحوري لكل دراسة سوسيولوجيا بأسلوب علمي وموضوعي هو الكشف عن الخفي الذي لا يبدو للعيان و معرفة العوامل التي تساهم بطريقة أو بأخرى في ظهور ظاهرة العنف الاقتصادي للزوجة العاملة .

- اللإجتثاث على الواقع الاجتماعي لهذه الظاهرة ، و فهم المسببات المباشرة و الغير مباشرة لها.

- تسليط الضوء على ظاهرة العنف الاقتصادي وإبراز إحدى المشاكل المهمة التي تعاني منها

الزوجة الجزائرية العاملة.

– معرفة موقف الزوجة الجزائرية المعنفة اقتصاديا و كيفية تعاملها مع الوضع.

4 – إشكالية الدراسة :

المجتمع الإنساني يعرف بميزة التغير و التحول في كل مكان و عبر كل زمان ولا يمكن لأي مجال من مجالات الحياة أن تكون في منأى عن هذه التحولات لاسيما المجالات الاجتماعية، الثقافية و الاقتصادية ، التي بدورها باتت تفرز مخلفات ذلك التغير و نلتمس تداعياته من خلال الظواهر الاجتماعية الملحوظة.

تعد الأسرة إحدى المؤسسات الاجتماعية التي تتأثر بالتغير و تتفاعل معه و تنتج على أثر ذلك العديد من الظواهر لاسيما على مستوى العلاقات الزواجية التي تكون رابطة الزواج هذا الأخير يخضع لمحددات اجتماعية و ثقافية و هي في حالة تغير دائم ، و يظهر ذلك جليا على مستوى دور ومهام الزوجين الذي كانت في وقت مضى المسؤولية المادية مكلفة من طرف و مهام الرجل ،و يرجع هذا للموروث الثقافي و لأساليب التنشئة الاجتماعية المعقدة والتي منحت لذكور " مراكز متميزة في العائلة وارتبط بهذا الدور نمط معين من توزيع القوة و ممارسة السلطة داخل التنظيم العائلي ،بحيث احتكر الرجال القدر الأوفر من سلطة اتخاذ القرار و إدارة شؤون العائلة[1]" المادية و المعنوية باعتباره رب الأسرة ومعيلها.

كان الرجل في المجتمع الجزائري يضطلع بدور السلطة في كنف عائلته و تمتثل له كل أفراد أسرته بما فيهم الزوجة، و تتجسد السلطة في القوامة المادية بالدرجة الأولى و تخضع المرأة لهذه القوامة و تضل تحافظ عليها لضمان استقرار الأسرة .

[1]نوارة نافع، **مكانة المرأة في المجتمع الجزائري** ،مجلة دراسات اجتماعية ، العدد 11 ، الجزائر ، 2013 ، ص149.

تحت واقع التغيرات السابقة الذكر و متطلبات الحياة الاجتماعية الحديثة أدى خروج المرأة للعمل شيء ضروري، فقد ساهم ذلك الخروج في منحها الاستقرار المادي و الذي بدوره يساعد الزوج هو الأخر لمواكبة تحديات التحولات الاقتصادية الراهنة و تخفيف العبء الذي أثقل كاهله من النفقات مع تضاعف الحاجيات و المستلزمات الحياة اليومية للأسرة المعاصرة ، بموازاة هذا الدور نجد معادلة التوازن قد اختلت و هناك خرق لمفهوم القوامة للرجل ، حيث فتحت مجال الانتفاع بمداخل الزوجة العاملة و ذلك بتجاوز حدود المساعدة و المشاركة العادلة في مصاريف و نفقات الأسرة بل أضحت المرأة العاملة اليوم تتحمل المصاريف والأعباء المادية للأسرة بصفة ملفتة للانتباه بل تتدبر على عاتقها مسؤوليات كانت موكلة اجتماعيا و ثقافيا على كاهل الرجل (كشراء المنزل ، السيارة) و غيرها من القضايا التي لها وزنا ماديا معتبرا ، و أخذت بذلك تتحمل الزوجة أعباء مادية ثقيلة عليها و تتحمل الكثير من الأتعاب من أجل تلبية مستلزمات البيت و الأطفال ، لتجد نفسها تتبنى دورا غير دورها الأساسي و تتحمل مسؤوليات لم تكن يوما ملزمة عليها .

نجد من جهة أخرى واقعا يتربع عليه تراجع الزوج في أخذ زمام المسؤوليات المادية و التردد الظاهر في المبادرة بتحمل الأعباء والمسؤوليات التي لا طالما وكلت له.

ما سبق يترجم بما يسمى عنف اقتصادي يمارسه الزوج اتجاه زوجته العاملة ، فقد أصبح سلوك منتشر و ترتبت عنه الكثير من النزاعات و الصراعات الأسرية كثيرا ما أدت إلى تفكيك الرابطة الزواجية ، فقد ينتهج الزوج عدة طرق تهديدية مقابل إعطاء الزوجة من مالها الخاص له، فهنالك من يهددها بالطلاق أو بمغادرة البيت وتركها لمفردها فالزوجة بدورها تصبر على ذلك الوضع و تتحمل من أجل أطفالها إلا أنها ستدرك مع الوقت أنها تتعرض لتعنيف اقتصادي و بأن زوجها دوره حضوري فقط بل زيادة على ذلك يشكل لها ضغط وحملا ثقيلا ، فتفضل اللجوء للقضاء و رفع قضية خلع عليه ، لاعتبار ذلك هو الحل

الوحيد و الأنسب للحفاظ على سلامتها النفسية والمادية بدلا من أن تبقى مقيدة تحت سيطرته و سلطته الظالمة.

كما أكدت الكثير من الدراسات أن "العديد من الزوجات مجبرات على إعطاء راتبهن أو جزءا منه للزوج للتقليل من المشاكل و الخلافات الزوجية و خوفا من الطلاق ،في حين أن الأزواج يرون أن لهم الأحقية في أخذ راتب الزوجة باعتقادهم بأن الزوجات لا يعرفن التصرف به و هو أفضل منها في ذلك كما أنها تقوم بصرفه في الأمور الغير ضرورية [1].

– و من خلال ما سبق يتبادر إلى أذهاننا التساؤل التالي :

– ما هي العوامل التي تحدد ظاهرة العنف الاقتصادي للزوجة العاملة ؟

5 – فرضيات الدراسة :

1– التنشئة الاجتماعية للزوجة تسمح بممارسة العنف الاقتصادي عليها .

2– تراجع دور الزوج في القوامة ساهم في تنبي العنف الاقتصادي على زوجته .

6– تحديد و ضبط المفاهيم :

يعد تحديد المفاهيم و المصطلحات العلمية للدراسة إحدى الطرق المنهجية الهامة في تصميم البحوث ، كون المفهوم "تصور ذهني عام و مجرد لظاهرة أو أكثر و للعلاقات الموجودة بينهما [2] "، و للقيام بدراسة حول العنف الاقتصادي ضد الزوجة العاملة يستوجب علينا تحديد بعض المفاهيم الأساسية

[1] ريم عبد الوهاب إسماعيل ، نبال فوزي محمد ،**الاستغلال المالي للزوجة** ، دراسة ميدانية في مدينة الموصل ، مجلة جامعة تيكريت للعلوم الإنسانية العدد 27 ، 2020 ، ص 472.

[2] موريس أنجرس، ترجمة بوزيد صحراوي ، كمال بوشوف و سعيد سبعون ،**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية و تدريبات علمية**، طبعة ثانية ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2004 –2006 ، ص153.

و ذلك نظرا لأهميتها في معالجة و فهم الموضوع ضمن أطر الأهداف المحددة له ، و من أبرز المفاهيم التي تقوم عليها دراستنا ما يلي :العنف ، العنف الاقتصادي ، المرأة العاملة ، التنشئة الاجتماعية الدور.

1-تعريف العنف :

أ – التعريف الاصطلاحي :

يختلف تعريف العنف باختلاف الآراء و وجهات النظر لدى الباحثين ، فكل قدم له تعريف من خلال الزاوية التي يراها مناسبة لتخصصه ،فبالنسبة لعلماء الاجتماع "يبدو العنف ظاهرة ذات طبيعة مزدوجة : عنف يمارسه المجتمع يتمثل خاصة في الإكراه و الإلزام الممارسين على الأفراد لحملهم على الامتثال للقيم و المعايير الاجتماعية السائدة و المسيطرة ، و في المقابل يمارس الأفراد عنفا من خلال رفضهم الانصياع لذلك الإكراه الاجتماعي و يتجسد في الخروج من القواعد و الإخلال بالمعايير و اختراق دائرة المحظورات "[1] أي الانحراف عن السلوك السوي الذي يقر به المجتمع .

و قد قدم منير كرادشة تعريفا للعنف ، و ربما يعد تعريفه شاملا إلى حد ما أغلب خصائص ومصادر العنف و أهدافه و نتائجه ، بقوله : " العنف هو سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية من مصادر مختلفة قد يكون فردا أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة ، بهدف استغلال الطرف الآخر و إخضاعه في إطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصاديا و سياسيا و اجتماعيا ، مما يتسبب في إحداث أضرار مادية و معنوية و نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية "[2].

[1] مجموعة من البحثين الفرنسيين ، تعريب الياس زحلاوي، مراجعة العياشي عنصر ،**المجتمع و العنف**، منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، 1993 ، ص07.

[2] منير كرادشة،**العنف الأسري سيكولوجية الرجل العنيف و المرأة المعنفة**، عالم الكتب الحديث , ط1 ، الأردن ، 2009 ، ص32.

ب – التعريف الاجرائي :

العنف هو سلوك عدواني و مؤذي ، يهدف إلى إذلال المرأة و إيذائها و استغلالها , و يتجسد ذلك في عدة صور منها المباشرة و الغير مباشرة ، إلا أن انعكاساته و نتائجه واحدة فهو يتسبب في إحداث أضرار جسدية أو نفسية أو اقتصادية أو جميعهم معا للمرأة المعنفة .

2- **العنف الاقتصادي :**

أ – التعريف الاصطلاحي :

1- يعرف العنف الاقتصادي على أنه : "نوع من أنواع استغلال الزوج للموارد الاقتصادية الخاصة بزوجته و التحكم في طرق استخدام هذا المال [1]".

2- و يعرف أيضا على أنه : "هو سيطرة رب الأسرة على موارد العائلة ، و التحكم بالإنفاق على المرأة ، أو حرمانها من النفقة أو إجبارها على العمل أو منعها من مزاولة مهن ترغب بها ، و كذا السيطرة على راتبها و أملاكها أو مهرها أو حقها بالإرث ، فهو عنف متعلق بالمال [2]" .

3- عرف أيضا : "هو ممارسة ضغوط اقتصادية على المرأة ، مثل منعها من العمل أو إجبارها على العمل ، و أيضا السيطرة على أملاكها و حقها في الإرث ، أو أخذ راتبها الشهري و عدم إشراكها في مشاريع الأسرة و أعمالها ، أو حرمانها من المال لقضاء احتياجاتها و كذا رفض إنفاق المال على مطالب البيت [3]".

---

[1] فاطمة بوزيد ،**الحماية القانونية للمرأة من العنف الزوجي العنف الاقتصادي نموذجا** ، مجلة الدراسات القانونية المقارنة ، المجلد07 ، العدد 01،جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ، الجزائر ، 2021 ،ص1955.

[2] جمعة أبوراشد هتاف ، **العنف الاقتصادي سلب حقوق المرأة المالية في المملكة العربية السعودية – أسبابه و علاجه**، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد 06 ، العدد15 ، المملكة العربية السعودية ، 2022 ، ص 150.

[3] رندا يوسف و آخرون ،**دراسة أسباب و آثار العنف ضد المرأة الريفية في محافظة أسيوط** ، جامعة أسيوط , مصر ، 2016 ،ص145.

ب – التعريف الإجرائي :

–هو اتكال الزوج على مدخول الزوجة ، في النفقات الأساسية و الثانوية ، و الاعتماد عليها في تسيير الشؤون المادية المنزلية مهما كانت مكلفة دون الاكتراث إلى الكفاية المادية الخاصة بالزوجة و تناسي مسؤوليته في القوامة و النفقة .

3 – الزوجة العاملة :

أ – التعريف الاصطلاحي :

1 – عرفتها كاميليا عبد الفتاح على أنها : " المرأة التي تعمل خارج المنزل و تحصل على أجر مقابل عملها و هي تقوم بوظيفتين في الحياة دور ربة بيت و دور موظفة [1]".

2– كما تعرف على أنها :" المرأة التي تعمل و تحصل على أجر مادي مقابل عملها و تقوم في نفس الوقت بأدوارها كزوجة و أم إلى جانب دورها كعاملة و موظفة [2] ".

3 – تعرف على أنها : " انخراط المرأة في الوظائف و الأعمال المناسبة لقدراتها الجسدية و النفسية في مختلف المجالات المتاحة , مثل : عملها كمعلمة ، ممرضة ، خبيرة تجميل ، أو موظفة إدارية ، و هدف هذا العمل هو تحسن الجانب المادي الذي يعزز قدرتها على مواجهة الأعباء و الصعوبات التي تمر بها[3]" .

ب – التعريف الاجرائي :

– هي تلك المرأة المتزوجة التي تعمل خارج البيت ،و تحصل على راتب شهري مقابل جهدها المبذول

[1] كاميليا عبد الفتاح ،**سيكولوجية المرأة العاملة**، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1984 ، ص189.

[2] محمد سلامة آدم ،**المرأة بين البيت و العمل** , ط1، دار المعارف، مصر ، 1982، ص 39.

[3] رقية قيصران ،**عمل المرأة و تغير أدوار الأسرة الحضرية**، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2019–2020 ، ص08.

و الذي يجعلها محل استغلال من طرف زوجها ويجعلها عرضة للتعنيف اقتصادي من قبله .

4- التنشئة الاجتماعية :

أ – التعريف اللغوي :

هي مشتقة من كلمة نَشَأَ ، " حيث جاء في لسان العرب لابن منظور كلمة التنشئة من فعل نَشَأ يَنْشَأ نُشُوءا و نَشَأَ بمعنى ربا و شب ".[1]

ب – التعريف الاصطلاحي :

1- يرى عالم الاجتماع الأمريكي" بارسونز" التنشئة الاجتماعية على أنها : " عملية تعلم تعتمد على التقليد و المحاكاة و التوحد مع الأنماط العقلية و العاطفية و الأخلاقية عند الطفل و الراشد و هي عملية تهدف إلى إدماج عناصر الثقافة في نسق الشخصية و هي عملية مستمرة لا نهاية لها ."[2].

2 – و تعرف أيضا : " هي تلك العملية الاجتماعية الأساسية التي من خلالها يصبح الفرد مندمجا في جماعة اجتماعية ، فهي عملية ضرورية لتكوين ذات الطفل و تطوير مفهومه عن ذاته كشخص من خلال مكتسباته المقتبسة من سلوكيات الآخرين واتجاهاتهم نحو ذلك عن طريق تعلم كيفية أداء الأدوار الاجتماعية المختلفة الذي يؤدي بدوره إلى ظهور الذات الاجتماعية ".[3]

– و تعرف كذلك على أنها : "هي عملية الترسيخ التي تستمر طوال حياة الفرد كلها ،حيث يتعلم منها القيم و الرموز و الأهداف الرئيسية للأنساق الاجتماعية التي يشارك فيها, يكون التعبير عن هذه القيم

[1] ابن منظور، لسان العرب ،**المجلد الأول**، دار الطباعة و النشر و بيروت ، ب س ، ص 170.

[2] حسام الدين ، فياض ، **مفهوم التنشئة الاجتماعية و أساليب المعاملة الوالدية**، ط1 ، الناشر نحو علم اجتماع تربوي ، 2015 ، ص 06.

[3] محمد عاطف غيث ،**قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية ، مصر ،1977 ، ص450.

عن طريق الأدوار التي يؤديها هو و الآخرون."[1]

ج – التعريف الاجرائي :

– هي تلك العملية التعليمية و الثقافية ، التي يتم بواسطة مؤسساتها الاجتماعية و خاصة الأسرة تعليم المرأة منذ صغرها لأدوارها و تدريبها على مهمتها المستقبلة ، و غرس قيم و مبادئ مجتمعها فيها كالتضحية و الصبر و التحمل من أجل أسرتها .

5– الدور :

أ – التعريف اللغوي :

– ورد الدور في معجم النفائس بمعنى: " الحركة وعود الشيء إلى ما كان عليه و جمعها أدوار "[2].

– ويعرف الدور في قاموس السوسيولوجيا بأنه : " مجموع الأفعال المحددة و المرتبطة بموقع اجتماعي معين مثل : مهنة مكانة " [3] .

ب– التعريف الاصطلاحي :

1– عرفه محمد عاطف غيث :" بأنه نمط من الأفعال المكتسبة التي يؤديها شخص معين في موقف تفاعل ...، و بأنه نموذج يرتكز حول بعض الحقوق و الواجبات ، و يرتبط بوضع محدد للمكانة داخل جماعة أو موقف اجتماعي معين ، و يتحدد دور الشخص في أي موقف عن طريق مجموعة توقعات يعتنقها الآخرون كما يعتنقها الفرد نفسه "[4].

---

[1] عبد الهادي جوهري ،**معجم علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 1998 ، ص66.

[2] أحمد أبو حافة ،**معجم النفائس الوسيط**، الطبعة 1 ، دار النفائس ، بيروت ، 2007 ، ص621.

[3] فريديريك لوبرون ، ترجمة زكرياء الابراهيمي، **قاموس السوسيولوجيا**، ط1 ، فضاء ادم ، 2017 ، ص173.

[4] عبد الله احمد علي محمد ، **العلاقة بين الدور و المكانة الاجتماعية –دراسة نظرية سوسيولوجية**، مجلة العلوم الإنسانية و الطبيعية مجلة علمية محكمة، المجلد 2 ، العدد 5 ، جامعة ابن طفيل ، المملكة المغربية ، 2021، ص210.

2- يعرف أيضا : " هو السلوك الذي يؤديه الفرد لتحقيق توقعات المجتمع منه كشاغل لهذا الوضع الاجتماعي أو المكانة الاجتماعية[1]".

3- أما أحمد ماهر فعرفه على أنه : " التصرفات أو السلوك المتوقع منه في موقف من العضو في مركز وظيفي و هي مثل الأدوار التي يلعبها الممثلون [2]".

ج- التعريف الاجرائي:

- هي تلك المهمات و الوظائف التي يشغلها الفرد داخل أسرته و التي تتحدد بناءا على جنسه و ثقافة و قيم مجتمعه ، و ترتكز عليه حقوق الفرد و واجباته ، فدور الرجل مثلا يفرض عليه مهمة الإنفاق و القوامة على أسرته و توفير مستلزمات البيت المادية .

7- المقاربة النظرية :

1- النظرية النسوية الماركسية :

تنطلق النسوية الماركسية من فلسفة **كارل ماكس** للوجود و الحياة و الصراع ، و تعتبر أن قمع المرأة و قهرها بدأ مع ظهور الملكية الخاصة التي تسببت في قيام علاقات غير متساوية و غير متوازنة تصنف الأدوار و الأنشطة وفقا لمعايير جنسية ، فالماركسية تشكل الوعاء العام الذي انطلق منه هذا التيار و أسس وفقا له الكثير من الافتراضات القائمة على التمييز ضد المرأة ، فالماركسية النسوية تحلل أوضاع المرأة و التمييز الذي تتعرض له وفقا لمستويين من التحليل أولهما الوضع الطبقي الذي تنتمي إليه ، و ثانيهما وضعها كأنثى مستغلة من قبل الذكر ، بحيث تواجه المرأة الاستغلال مضاعفا و فقا للنسوية

[1] رفيدة رفعت و آخرون ، **دورالمرأة العاملة في التنمية الاجتماعية و علاقته بأدائها المهني**، مجلة الدراسات و البحوث البيئية ، المجلد الحادي عشر ، العدد الرابع ،2021 ، ص231.

[2] أحمد ماهر ،**السلوك التنظيمي – مدخل بناء المهارات** – ، ط07 ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 ، ص265.

الماركسية [1].

و هذا ما نجده قائما في العديد من الأسر أينما تتعرض الزوجة العاملة للتعنيف الاقتصادي من قبل زوجها و الذي يترجم من خلال تصرفات اتكالية و تدخلات مباشرة و غير مباشرة في طريقة تسييرها لراتبها الشهري ، فهو عنف يتوارى خلف العديد من السلوكيات اليومية كأن يسأل الزوج عن الزيادات في راتب زوجته بصفة متكررة ، أو أن يطلب المال منها لمساعدة أصدقائه أو أحد أفراد عائلته ، أو أن يأخذ المال على شكل دين و يوعدها بتسديده و لا يفعل ، حيث ترى هذه النظرية بان النساء يتم اعدادهن لتقمص الأدوار التي يطلبها منهن المجتمع و ما دام الأفراد لا زالوا خاضعين لمجموعة من الحتميات و الجبريات المجتمعية التي تتحكم فيها التنشئة الاجتماعية للمرأة و التي زرعت فيها الصمت و التضحية و الصبر و مساندة العائلة و مختلف القيم الخاضعة ، و رسخت في أذهان الرجال فكرة الهيمنة و التسلط و القوة و شرعت له كل الطرق لذلك ، فسيبقى العنف الاقتصادي قائم في أغلب البيوت و الأسر.

و من هنا تنادي هذه النظرية بضرورة النظر إلى طبيعة العمل الذي تؤديه النساء و علاقاتهن الاجتماعية التي تشكل أفكارهن و ذلك حتى يتم فهم و كشف عن القمع و الاستغلال الواقع عليهن .

8 – المنهج المتبع :

لإجراء أي بحث علمي لابد من إتباع منهج واضح و محدد يساعدنا على دراسة المشكلة و تشخيصها و ترتكز عملية تحديده على طبيعة الموضوع و الظاهرة المراد دراستها ، حيث تختلف المناهج باختلاف المواضيع ، فلكل منهج وظيفته و خصائصه الخاصة التي يلجأ إليها الباحث في ميدان اختصاصه ، وعليه يعرف المنهج على أنه :

[1] سليمان صالح ، **النظرية النسوية و دراسة التفاوت الاجتماعي** ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الخمسون ، العدد الثالث ، جامعة عين شمس ، سبتمبر 2013 ، ص 10.

" الطريقة التي يستعين بها الباحث لمواجهة مشكلة بحثه أو في دراسة مشكلة موضوع البحث [1]".

– و يعرفه عبد الرحمن بدوي : " بأنه الطريق المؤدي للكشف عن الحقيقة في العلوم المختلفة وذلك عن طريق مجموعة من القواعد العامة التي تسيطر على سير العقل و تحديد عملياته حتى يصل لنتيجة معلومة[2] ".

وبما أن دراستنا تحاول معرفة العوامل التي تحدد ظاهرة العنف الاقتصادي للزوجة العاملة فإن أكثر المناهج مناسبة هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكننا من جمع و تحليل البيانات الميدانية المتعلقة بالدراسة و فهم الظاهرة و استخلاص سماتها لأجل الوصول إلى أهداف البحث ، و يعرف المنهج الوصفي على أنه: " طريقة لوصف الظاهرة المدروسة و تصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات عن المشكلة و تصنيفها و تحليلها و إخضاعها للدراسة الدقيقة [3]".

وهذا النموذج من التحليل بنوعيه الكمي و الكيفي هو الذي تم تبنيه في هذه الدراسة بغية الوصول إلى نتائج نوعية عميقة تكشف أبعاد الموضوع وتصف لنا الظاهرة وصفا دقيقا حتى يتم تشخيصها استنادا لما هو موجود في الواقع.

9– التقنيات المستعملة للدراسة :

تتطلب عملية انجاز البحوث و الدراسات العلمية توفر مجموعة من الأدوات والتقنيات و التي من خلالها يتمكن الباحث من الوصول إلى المعلومات اللازمة و التي بواسطتها يستطيع معرفة واقع ميدان الدراسة والتحقق من فرضياته ،و بناء على هذا فقد تم الاعتماد في دراستنا هذه على الأدوات و التقنيات التالية :

[1] علي عبد الرزاق جلبي السيد عبد العاطي السيد ،**مناهج البحث العلمي**، دار المعرفة الجامعية ، مصر، 2007 ، ص 11.

[2] عبد الرحمن بدوي ،**مناهج البحث العلمي** ، ط1 ، وكالة المطبوعات ، الكويت، 1977 , ص 03.

[3] صلاح الدين شروخ ،**منهجية البحث العلمي للجامعيين** ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، مصر، 2003 ، ص147.

1- الملاحظة :

- " تعد الملاحظة من أهم وأقدم وسائل جمع المعلومات ، حيث استخدمها الإنسان الأول في التعرف على الظواهر الطبيعية وغيرها من الظواهر، ثم انتقل استخدامها بشكل عام و إلى العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل خاص ، وتعد الملاحظة إحدى وسائل جمع المعلومات المتعلقة بسلوكيات الفرد الفعلية و مواقفه و اتجاهاته و مشاعره ".[1]

و تعرف على أنها : " أول أداة جمع البيانات تم استعمالها باعتبارها المنبه للظواهر أو الحوادث بقصد تفسيرها و اكتشاف أسبابها و عواملها و الوصول إلى القوانين التي تحكمها."[2]

تعرف أيضا على أنها : " عملية مراقبة أو مشاهدة لسلوك الظواهر و المشكلات و الأحداث و مكوناتها المادية و البيئية ، و متابعة سيرها و اتجاهاتها و علاقاتها ، بأسلوب علمي منظم و مخطط و هادف ، بقصد التفسير و تحديد العلاقة بين المتغيرات و التنبؤ بسلوك الظاهرة و توجيهها لخدمة أغراض الإنسان و تلبية احتياجاته" .[3]

و قد استخدمنا الملاحظة في هذه الدراسة بالاقتراب من النساء العاملات ، و ذلك من خلال اللقاءات المتكررة معهن و تبادل أطراف الحديث حول انشغالاتهم و ضغوطاتهم و حتى مشاكلهم ، و هذا ما ساعدنا في تكوين فكرة حول أهم المشكلات التي تعاني منها الزوجة الجزائرية العاملة ، و من أشد مشكلاتها ظاهرة تعنيفها اقتصاديا من طرف زوجها ، خاصة في المرحلة الاستطلاعية .

- و لقد تمكنا من خلال مراقبة سلوكياتهم و انفعالاتهم و ردود أفعالهم عند سماعهم لأسئلتنا التعرف على

---

[1] ربحي مصطفى عليان ، عثمان محمد غنيم ،**مناهج و أساليب البحث العلمي النظرية و التطبيق** ، دار صفاء للنشر و التوزيع , ط1 ، عمان ، ص 2000 ، 112.

[2] حسن عبد الحميد رشوان، **أصول البحث العلمي، مؤسسة شباب الجامعة**، مصر ، 2003 ، ص156.

[3] نائل حافظ ،العواملة، **أساليب البحث العلمي : الأسس النظرية و تطبيقاتها في الإدارة**، مكتبة أحمد ياسين ، ط1، عمان ، 1995 ، ص249.

موقفهم إزاء هذا الموضوع و رصد معاناتهم .

2- المقابلة الاستكشافية :

- تعد المقابلة من بين أهم أدوات البحث العلمي ، فهي عبارة عن حوار شفوي يدور بين الباحث و بين شخص آخر ، يقوم فيها الباحث بطرح جملة من الأسئلة التي تم تحديدها مسبقا على المبحوث ، قصد جمع أكبر عدد من المعلومات التي تخدم موضوع بحثه.

و تعرف المقابلة على أنها : " محادثة موجهة بين الباحث و شخص أو أشخاص آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث للتعرف عليه من أجل تحقيق أهداف الدراسة [1]".

و تعرف أيضا بأنها : " وسيلة شفوية ، عادة مباشرة أو هاتفية أو تقنية لجمع البيانات يتم خلالها سؤال فرد أو خبير عن معلومات لا تتوفر عادة في الكتب أو المصادر الأخرى [2]".

- ونظرا لأهمية هذه الأداة في جمع الحقائق و المعلومات ، فقد استعنا بها كخطوة أولية في المرحلة الاستطلاعية ،بحيث أجرينا عدة مقابلات حرة مع مجموعة من النساء المتزوجات و العاملات في قطاعات مختلفة ، و تطرقنا لأهم مشاكلهم و ضغوطاتهم على المستوى الأسري، و من خلال حديثهم تبين لنا أن من أهم المشكلات الحديثة التي تعاني منها الزوجات العاملات مؤخرا هي مشكلة التعنيف الاقتصادي من طرف الزوج و اتكاليته عليها ، وكذا تدخله في طرق تصرفها براتبها الشهري .

حيث تم تزويدنا من خلال تلك المقابلات بكل ما له علاقة بهذا الموضوع من أساليب و طرق منتهجة

من قبل الزوج لأخذ مال الزوجة و الأثر السلبي لذلك عليها ، و تم تطبيق بشكل واضح في المرحلة

[1] محمد عبيدات، محمد أبو نصار ، عقلة مبيضين، **منهجية البحث العلمي القواعد و المراحل و التطبيقات**، ط2 ، دار وائل للطباعة والنشر، عمان ، 1999 ، ص 55.

[2] محمد حمدان ،**البحث العلمي كنظام**، دار التربية الحديثة ، عمان ، 1989 ، ص 88.

الاستطلاعية .

3- الاستمارة :

تعد الاستمارة من " أكثر الأدوات المستخدمة في جميع البيانات الخاصة بالعلوم الاجتماعية والتي تتطلب الحصول على معلومات أو معتقدات أو تصورات أو آراء الأفراد ، وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي تعد بقصد الحصول على معلومات أو آراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين."[1]

تعرف كذلك على أنها " مجموعة من الأسئلة حول موضوع معين , يتم إعدادها إعدادا محددا , و تسلم على الأشخاص المختارين (المبحوثين) لتسجيل إجاباتهم ثم يتم إعادتها ثانية ."[2]

و لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على الاستمارة كأداة رئيسية لجمع المعلومات ، حيث قمنا بإعداد استمارة أولية لمعرفة مدى فعاليتها و تجاوب الأفراد معها ، وذلك وفقا لأبعاد ومؤشرات فرضيات الدراسة و تساؤلاتها ،تضمنت تلك الاستمارة 40 سؤال وتم تطبيقها على 5 أستاذات من بين 50 أستاذة ، و بعد الاطلاع على أجوبتهن تبين لنا أن الاستمارة تتطلب بعض التعديلات في بعض الأسئلة من جهة و إلغاء البعض الأخر من جهة أخرى ،نظرا لعدم قدرتهن على الإجابة على كل تلك الأسئلة ، و عليه قمنا بتعديلها ، و بالتالي تم ضبط أسئلة الاستمارة و تحديدها ب 34 سؤال ، موزعين على مجموعتين من الأسئلة "مغلقة و شبه مغلقة" .

- و قد اعتمدنا في هذه الاستمارة على 4 محاور :

❖ المحور الأول : تضمن بيانات شخصية متعلقة بالمبحوثات و تضمنت 06 أسئلة .

[1] محمد عبيدات و آخرون ،**منهجية البحث العلمي القواعد و المراحل و التطبيقات** ،دار وائل للطباعة و النشر، عمان ، 1999 ، ص63.

[2] محمد شفيق ،**البحث العلمي مع تطبيقات في مجال الدراسات الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث ، مصر، 2011 ، ص115.

- ❖ المحور الثاني : تضمن بيانات خاصة بالعنف الاقتصادي و تضمنت 12 سؤالا
- ❖ المحور الثالث : تضمن بيانات خاصة بالتنشئة الاجتماعية للمرأة و تضمنت 8أسئلة.
- ❖ المحور الرابع : تضمن بيانات خاصة بتراجع دور الزوج داخل الأسرة و تضمنت 8 أسئلة.

10 – مجتمع البحث :

لإجراء أي دراسة علمية من الضروري توفر مجموعة بشرية تتكون من عشرات أو ربما ملايين الأشخاص تتوفر فيهم خصائص و شروط معينة تتناسب مع أهداف الدراسة ، وعليه ينبغي أن نحدده تحديدا دقيقا كونه يمثل " مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى و التي يجرى عليها البحث أو التقصي" [1]، و مجتمع بحثنا هو مجتمع غير معروف و يتكون من مجموعة من النساء المتزوجات اللواتي يتعرضن للعنف الاقتصادي من طرف أزواجهن و اللاتي يعملن كمعلمات في قطاع التعليم في ولاية تيزي وزو .

11– نوع العينة :

تعتبر عملية اختيار العينة الممثلة لمجتمع البحث من بين أهم الخطوات التي يمر بها الباحث في مساره لتنفيذ البحث العلمي ، نظرا لصعوبة إجراء البحث على كامل مفردات المجتمع ، لذا يلجأ إلى اختيار جزء من تلك المفردات بطريقة معينة تعرف بالعينة ، وهي مجموعة جزئية من مجتمع البحث يتم اختيارها بطريقة مناسبة و إجراء دراسة عليها ، و من ثم استخدام النتائج و تعميمها على كامل مجتمع الدراسة الأصلي ،فهي تمثل جزءا من مجتمع الدراسة من حيث الخصائص و الصفات و يتم اللجوء إليها لأنها تغني الباحث عن دراسة كافة وحدات مجتمع البحث [2]".

[1] موريس انجرس، **مرجع سابق**، ص 298.

[2] منال هلال المزاهرة ، **مناهج البحث الإعلامي**، دار المسيرة ، الأردن ،2014، ص 182.

– وبما أن مجتمع دراستنا غير معروف و يصعب الوصول إليه ، فقد اعتمدنا على العينة التراكمية ، و التي تندرج ضمن العينات الغير احتمالية ، و التي تقوم على أساس تحديد الباحث للخصائص المطلوبة في أفراد عينة البحث ، ثم يطلب من كل مشارك اقتراح مشارك أخر أو أكثر بحيث تنطبق عليهم تلك الخصائص لكي يندرجوا ضمن أفراد العينة ،و لهذا سميت بالكرة الثلجية " حيث يعتبر الفرد الأول النقطة التي سيبدأ حولها التكثيف لاكتمال الكرة أي اكتمال العينة [1]".

– و عليه كان الاختيار فيها على أساس توفر شروط أساسية تتمثل في: أن تكون المبحوثة متزوجة وعاملة كأستاذة في القطاع التربوي ، و أن تكون تتعرض للعنف الاقتصادي من طرف زوجها ، لكي تتلاءم مع طبيعة بحثنا و لتحقيق أهدافه المرجوة ،و استدعى الأمر الالتقاء مع إحدى الأستاذات المعنفات و هي بدورها اقترحت زميلات أخريات لها يعانين من هذه الظاهرة ،واستمرت العملية على هذا الحال إلى غاية بلوغ الحجم المطلوب .

12– ملخص الدراسات السابقة :

– الدراسة المحلية (الجزائرية) :

– الدراسة من إعداد طالبة الدكتوراه فاطمة بوزيد ، بعنوان الحماية القانونية للمرأة من العنف الزوجي ، و هو مقال في كلية الحقوق و العلوم الإنسانية ، سنة 2021 و تم نشره في مجلة الدراسات القانونية المقارنة ، بولاية شلف الجزائر .

– تضمنت هذه الدراسة مقدمة حول تفشي ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري بمختلف أشكاله و أنواعه بما فيه العنف الاقتصادي و الذي يعد ظاهرة جديدة تحمل أبعاد خطيرة تهدد كيان الأسرة و المجتمع، و الذي يعني تقاعس الأزواج في أداء التزامهم المادي نحو الزوجة و التعرض لممتلكاتها من

[1] عدنان عوض ،**مناهج البحث العلمي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، عمان، 2008 ، ص 149.

ناحية أخرى تحت ذريعة القوامة و التبعية[1] والخضوع لرب الأسرة ،كما أن المشرع الجزائري يسعى جاهدا من خلال قانون الأسرة لمعاقبة و ردع الممارسين لهذا النوع من التعنيف لتقليل من خطورة الظاهرة و لحماية حقوق المرأة ، و تم إنهاء تلك المقدمة بطرح الإشكالية التالية : ما مضمون العنف الاقتصادي الممارس ضد الزوجة ؟ و ما مدى فعالية الحماية القانونية للزوجة ضد هذا العنف ؟.

– كما تضمنت هذه الدراسة أيضا مبحثين بحيث تطرقت الباحثة في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للعنف الاقتصادي ضد الزوجة في حين تطرقت في المبحث الثاني إلى إبراز دور النصوص التشريعية في تعزيز حماية الزوجة من العنف الاقتصادي ، و كل مبحث تم تقسيمه لمطالب ، و كل مطلب لفروع و لعل المطلب الذي استفدنا منه أكثر هو المطلب الثاني بعنوان مفهوم العنف الاقتصادي ضد الزوجة و الذي تطرقت فيه الباحثة إلى شكل من أشكال العنف هو العنف الاقتصادي و الذي عرفته على أنه استغلال الزوج للموارد الاقتصادية الخاصة بزوجته و ذكرت فيه مفهوم ومظاهر العنف الاقتصادي للزوجة بما فيه سرقة مالها حرمانها من مصروفها وعدم الإنفاق عليها و التحكم في طرق استخدامها لمالها أي حرمان الزوجة من حقوقها التي كلفها لها الشرع والقانون.

-التعقيب على الدراسة :

– ساهمت هذه الدراسة في الإثراء النظري لموضوع بحثنا , حيث زودتنا بالعديد من المعلومات حول هذه الظاهرة و كشفت لنا أهم مظاهرها ، فهي دراسة شبيهة لموضوع دراستنا من حيث المكان و العينة، فهي الأخرى أقيمت في المجتمع الجزائري و على عينة من النساء المعنفات من قبل أزواجهن ،إلا أنها مختلفة من ناحية التخصص لكون الباحثة تنتمي لكلية الحقوق و عليه تطرقت للعنف الاقتصادي من الناحية القانونية و ذلك بذكر العقوبات التي سيتلقاها الزوج الذي يستغل زوجته و ذلك بناءا على المواد التي أقرها

[1] فاطمة بوزيد ، **مرجع سابق** ، ص 1950.

المشرع الجزائري ، في حين دراستنا تهتم بالظاهرة من الناحية الاجتماعية و تهدف إلى معرفة العوامل التي أدت إلى ظهور هذه الظاهرة و الكشف عن خفاياها .

2- الدراسات العربية :

– دراسة من إعداد الدكتور سمحي عبد الله عبد الرحمن العجمي , بعنوان العنف الاقتصادي ضد المرأة أسبابه و علاجه في الشريعة الإسلامية مقال تم إعداده سنة 2021 و تم نشره في مجلة الدراسات الإسلامية و البحوث الأكاديمية ، العدد101 .

– تضمنت هذه الدراسة مقدمة تطرق فيها الباحث عن المرأة قبل و بعد الإسلام و كيف انتقلت المرأة من مكانتها الدونية قبل الإسلام إلى إثبات نفسها و المطالبة بحقوقها بعده و قام بتسليط الضوء على العنف الذي تتعرض له المرأة في عصرنا الحديث " الجسدي ،الاجتماعي و حتى الاقتصادي ".

– اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و التي وضح من خلالها الحالة المجتمعية التي تعيشها المرأة بشتى جوانبها ووصف ظاهرة العنف و طبيعتها و متغيراتها و حللها لاستخلاص النتائج .

– تضمنت هذه الدراسة مبحثين المبحث الأول بعنوان العنف الاقتصادي للمرأة و قسمه لمطلبين أما المبحث الثاني فهو بعنوان طرق الاستغلال الاقتصادي للمرأة ووضع الحلول لذلك و قسمه لثلاثة مطالب تطرق كذلك للحالة الاقتصادية للمرأة في الجاهلية و في الإسلام مستدلا بذلك بالأحاديث النبوية و السور القرآنية ، أما بالنسبة للمبحث الثاني تطرق فيه الدكتور العجمي إلى طرق استغلال المرأة اقتصاديا في العصر الحديث و أنسب خروج المرأة للعمل كسبب رئيسي لذلك الاستغلال و ذكر كذلك أشكال العنف الاقتصادي و مثله في أخذ راتب الزوجة ، حرمانها من الميراث أو حرمانها من العمل و أشار إلى أن قضية تنازع الزوجين على راتب الزوجة هو من أكثر الأسباب المطروحة للطلاق و ذكر كذلك انعكاس

الأدوار في وقتنا الحالي و اتكال بعض الرجال على زوجاتهم في توفير متطلباتهم الخاصة لتنقلب الموازين و تصبح المرأة مضطرة للعمل لتوفير مصاريف البيت .

– ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة التالية:

يمارس العنف الاقتصادي ضد النساء من خلال سلوكيات متعددة، أبرزها السيطرة والحرمان والإكراه و المنع، ومن أمثلتها السيطرة على المصاريف العائلية المعيشية و مصاريف الرفاهية و إنكار الممتلكات و الموارد الشخصية للنساء أو العمل على تناقصها...

–عالج الإسلام العنف الاقتصادي عن طريق إعطاء المرأة الحق في الميراث .

–لقد أعطى الإسلام الحق للمرأة حق ممارسة التصرفات الاقتصادية و المالية المختلفة[1] .

– التعقيب على الدراسة :

– ساهمت هذه الدراسة في إثراء موضوع بحثنا بشكل إيجابي و ساعدتنا خاصة من الناحية النظرية لما لها من أوجه التشابه بموضوع دراستنا من حيث الأهداف و كذا من حيث المنهج و العينة ، بحيث استفدنا من المبحث الأول خاصة، و الذي تطرق فيه الباحث لتعريف العنف الاقتصادي و ذكر أنواعه و أشكاله في العصر الحديث ، إلا أنا لاختلاف يكمن في اهتمام الباحث بالظاهرة من الجانب الديني و ذلك بتطرقه للنصوص الدينية و التي تنص على وجوب نفقة الزوج على زوجته و تحمله لقوامة البيت و ألح على ضرورة الحافظ على حقوق المرأة المادية ، إلا أن موضوع بحثنا يهتم بهذه الظاهرة من الناحية السوسيولوجية و يركز بالدرجة الأولى على العوامل الاجتماعية التي أدت إلى ظهور العنف الاقتصاد داخل المجتمع الجزائري الحديث .

[1] عبد الله عبد الرحمان سمحي العجامي ، **العنف الاقتصادي ضد المرآة أسبابه و علاجه في الشريعة الإسلامية** ، مجلة الدراسات الإسلامية و البحوث الأكاديمية ، العدد 101 ، ص 308.

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل إلى كل ما يتعلق بتحديد موضوع البحث ، من أسباب اختيار الموضوع و أهمية و أهداف هذه الدراسة ، و قمنا أيضا بطرح الإشكالية وعرض الفرضيات و تحديد المفاهيم الأساسية التي يدور حولها موضوع بحثنا ،بالإضافة إلى تبنينا لمقاربة نظرية ساعدتنا على أخذ نظرة جيدة حول الظاهرة المراد دراستها لننطلق منها نحو وضع تفسيرات أكثر عمقا ،و قمنا كذلك بإبراز المنهج المتبع و التقنيات المستعملة في الدراسة و مجتمع البحث و نوع العينة و في الأخير تناولنا أهم الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع بحثنا و التعقيب عليها .

الفصل الثاني : العنف الاقتصادي

- تمهيد

1- لمحة تاريخية للعنف ضد المرأة

2- تعريف العنف الاقتصادي ضد المرأة

3-العوامل المؤدية للعنف الاقتصادي ضد الزوجة

4 - مظاهر العنف الاقتصادي ضد الزوجة

5- آثار العنف الاقتصادي على الزوجة العاملة

- خلاصة الفصل

- تمهيد:

يعد العنف من بين أصعب التحديات التي واجهت المرأة و لازالت تواجهها ليومناالحاضر ، حيث يعد من أقدم الظواهر الاجتماعية و أصعبها ، باعتباره ظاهرة عميقة و متجذرة في كل المجتمعات العربية و الغربية ، و يتطور بتطور الحياة الاجتماعية ، و يمارس بطرق و وسائل مختلفة قد تكون ظاهرة و ملموسة، و قد تكون مستترة و غير مرئية ، و يعتبر العنف الاقتصادي شكل من أشكاله الحديثة و الذي برز مؤخرا بشكل كبير و بدأ يتشعب بطريقة مباشرة و غير مباشرة في المجتمع الجزائري وخاصة داخل الأسرة الجزائرية ، وهو عنف مرتبط بالجانب المالي و يمارس في أغلب الأحيان من طرف الزوجعلى زوجته العاملة ، و له أبعاد و آثار سلبية عديدة تهدد كيان الأسرة و تزعزعها ، و عليه سنتطرق في هذا الفصل لظاهرة العنف الاقتصادي من خلال ضبط مفهومه ، عواملهمظاهره و آثاره على الزوجة الجزائرية العاملة .

1- لمحة تاريخية للعنف ضد المرأة :

ارتبط مفهوم العنف بظهور الإنسان على وجه الأرض ، فهو ظاهرة متأصلة فيه " بل تشكل إحدى الميزات التي طبعت مختلف مراحل نمو و تطور الجنس البشري عبر تاريخه الطويل [1] "، فرغم أن في بداية الخلق لم يكن هنالك أمم كثيرة و لا صراعات مذهبية إلا أن العنف كان قائم ، و لعل مقتل هابيل على يد أخيه قابيل أفضل مثال على ذلك ، باعتبارها أول جريمة في تاريخ البشرية و أشدها عنفا ، و لو تعمقنا قليلا و تطرقنا للتاريخ لوجدناه مليء بالدماء و حافل بالحروب و العنف و الظلم و الاستغلال ، و عليه بات العنف صفة من صفات الأفراد باختلاف شعوبهم و دياناتهم و أصولهم ، و باتت المرأة هي أولى ضحايا العنف كونها الأضعف والأرق .

بدأ العنف ضد المرأة يظهر و ينتشر بتطور الحياة و تغير الأوضاع الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية ، و لعل "ظهور كل من نظام الملكية الخاصة و النظام الأبوي تأثير كبير على المكانة الاجتماعية للمرأة ، حيث تشير الدراسات إلى أن الرجل في المراحل الأولى لنشأة الأسرة الأبوية كان يملك حق قتل زوجته كما يقتل عبده ، و قد استمر الوضع على ما هو في العصر البطلمي ، فاتخذ العنف ضد المرأة شكلا أخر حيث وصل الأمر على أن يعاقب الزوج زوجته بقتل ولدهما ، و هذا ما أكدته الشواهد التاريخية أنه عندما دب الصراع على العرش بين " بطليموس الثامن" و زوجته " كليوبترا الثانية " قام " بطليموس الثامن" بقتل طفلهما و إرسال أشلاءه في سلة كهدية عيد ميلادها عقابا لها على تمردها [2]"، ففي وقت مضى لم يكن للمرأة أي حق بل كانت تابعة تبعا تاما لزوجها ، و إن حاولت خلاف أوامره

[1] غزالة ابن فرحات ، **العنف ضد المرأة : محطات تاريخية و دلالات إنسانية** ، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد8 ، العدد2 جامعة 8 ماي 45 قالمة – مخبر التنمية الذاتية و الحكم الراشد –، الجزائر ،2022 ، ص 68.

[2] **نفس المرجع** ، ص70.

فالعنف هو الوسيلة المنتهجة لاسترجاعها، و لعل الرسوم و النقوش التي عثر عليها علماء الآثار تأكد ذلك أينما كانت تظهر دائما راكعة و متذللة للرجل ، و نفس الشيء في باقي الحضارات ، فعند الإغريق مثلا كانت " أساطيرهم القديمة تحتفل و تمجد العنف الذي كانت ضحيته النساء [1]" ، و عند الرومان أيضا كانت السلطة التامة في يد الرجل و ليس للمرأة أي حق في التدخل في شؤونه أو مشاركته عملية اتخاذ القرار و لا إبداء رأيها و كانت القوانين الرومانية تنص بإلقاء المرأة في النهر في حال إهمال زوجها هذا و " قد عرف عن الأسياد الإغريق و الرومان أنه كانت لهم كل الحرية في تفريغ شحناتهم العصبية و الجنسية في عبيدهم سواء كان نساء أو أطفال[2] " ، فالمرأة عانت كثيرا في الحضارات القديمة من الاستغلال ومن العنف بمختلف أشكاله و أنواعه اللفظية و الجسدية و الجنسية ,فقد كانت كلمة " المرأة " ترمز للضعف و تستخدم كمسبة يقصد بها الإهانة .

و لم تسلم المرأة العربية هي الأخرى من العنف بل كان يرافقها طيلة فترة الجاهلية و أخذت نصيبها هي الثانية من ذلك الذل و الإهانة ، فلم يكن مرحب بها في المجتمع العربي القديم بل كانت رمز للحزن و التشاؤم في نظرهم ، و كان خبر ولادة البنت أشبه بالمصيبة على رأس الأب و قد أشار القران الكريم إلى ذلك لقوله تعالى : "و إذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسود وهو كظيم يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون أم يدسه في التراب ألا ساء ما يحكمون [3]" (سورة النحل : آية 58-59)، فوأد البنات و الذي يقصد به دفن الفتاة و هي حية من أبشع أنواع العنف آنذاك و أكثرها ظلما و معصية ، كما كانت تزوج قصرا و يتم ذلك من خلال تفاهم الأب مع العريس و دفع المهر له دون دراية الفتاة و موافقتها فيتم عقد قرانها وهي في سن صغير جدا ، الشيء الذي تسبب في وفاة العديدات لعدم استعدادهن

[1] **مرجع سابق** , ص70.
[2] **نفس المرجع** ، ص71.
[3] **سورة النحل** : آية 58-59.

جسديا للحمل و الولادة و غيرها من المسؤوليات .

و لا يمكن تجاهل تعدد الزوجات أيضا و الزواج على المرأة دون موافقتها و بدون أي سبب يذكر، و لعل هذا من أشد أنواع العنف النفسي و أخطره على صحتها النفسية لإحساسها بالعجز و النقص و الظلم .

و لم يكن لها الحق أيضا في الميراث بل كانت تعتبر جزءا من الإرث نفسه ، فبعد وفاة الزوج كان من الممكن أن تقدم كجزء من الورثة ، فالمرأة في الجاهلية كانت محرمة من أبسط حقوقها و كان التعامل معها على أساس أنها وسيلة للإنجاب فقط .

إلى أن جاء الإسلام و حمل في طياته تغيرات جذرية في وضع المرأة و مكانتها في الأسرة و المجتمع و منحها حقوقا لم تعرفها من قبل ، فأزال كل صور التعنيف المسبقة و حرمها تحريما شديدا كوأد البنات مثلا و تزويجهن غصبا ، و حماها من كل أشكال العنف سواء الجسدي أو اللفظي أو النفسي و قدم لها حق إبداء الرأي و المشاركة في الحياة العامة ،إلا أن و كما سابق و قلنا فالعنف هو ظاهرة متأصلة و متجذرة في الإنسان و يصعب انتزاعها بصفة نهائية منه ، فرغم كل ما جاء به الإسلام من تحريم و ردع و عقاب لمن يؤذي المرأة و يمس بكرامتها و يقصد إذلالها ، فلازال العديد من الآباء و الأزواج يمارسون العنف عليها بل تجاوز ما كان متعرف عليه قديما واتسعت الظاهرة و تعقدت أكثر نظرا لتغير و تطور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للمجتمع و للمرأة أيضا و ظهرت صور و أشكال أخرى للعنف أشد قسوة و بلاء و لعل العنف الاقتصادي من أحدثها.

2-العنف الاقتصادي ضد المرأة :

رغم تباين و تنوع التعاريف المقدمة للعنف إلا أن جميع الباحثين اتفقوا على تعريف واحد للعنف الاقتصادي ، و حددوه على أنه شكل من أشكال العنف الحديث الموجه ضد النساء ويمارس في أغلب

الأحيان على الزوجات العاملات و يشكل لهن ضغط كبير، و" هو طريقة أخرى من طرق إساءة الزوج لزوجته و استغلال سلطته و رجولته ، و يتمثل ذلك بالبخل وحرمان الزوجة من المصروف، و ذلك

لإذلالها و زيادة شعورها بأنها لا تستطيع العيش دونه خاصة إذا لم تكن الزوجة تعمل ، و في حالة عمل الزوجة قد يلجأ الزوج لأشكال أخرى من العنف المادي يتمثل في حرمانها من راتبها أو يتحكم هو بطريقة صرفه , و قد تختلف الأسباب التي تقف وراء سلوك الزوج بهذه الطريقة [1]"، فقد تكون أسباب اقتصادية و أخرى اجتماعية فقد تعود في العديد من الأحيان لتنشئة الزوجة التي كبرت على مبدأ الطاعة و التحمل و الصبر أو لتراجع دور الرجل في النفقة في الآونة الأخيرة .

و نقصد به أيضا : " قيام الزوج بالسيطرة على الموارد الآلية لزوجته و التحكم بطرق استخدام المال , بهدف عدم تلبية احتياجات زوجته الشخصية ، فهو نوع من استغلال الزوج للموارد الاقتصادية الخاصة بزوجته فيحرمها مثلا من مرتبها الشهري و أن تأخذ نصيبها من الإرث غصبا عنها ، و أن يسرق مجوهراتها ... [2]" ، و غيرها من الأشكال المسيئة للمرأة.

و يتمثل أيضا " في أخذ مال الزوجة أو الاستيلاء على مالها الخاص ، و قد يتحكم الرجل بطريقة إنفاقه ، أو البخل و الحرمان من المصروف لإذلال المرأة و اعترافها بأنها لا تستطيع العيش دون الرجل خاصة في حالة عدم عملها ، و قد يعود ذلك إلى فقر الزوج أو الرغبة في السلطة على مقدرات الأسرة المادية ، وهذا عائد إلى العوامل الثقافية التي تعيب على الرجل عدم السيطرة على الموارد المالية للأسرة [3]"، و التي رسخت في ذاته فكرة السيطرة و التحكم بمفهومه الخاطئ .

[1] سهيلة محمود بنات ، **العنف ضد المرأة أسبابه ، آثاره و كيفية علاجه** ، المغتز للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2008، ص26.
[2] ليندة بلحارث ، **الحماية القانونية للمرأة ضد العنف** ، مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول العنف ضد المرأة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة اكلي محند اولحاج البويرة ،الجزائر، 2018 ، ص 05.
[3] معن فتحي مسمار ، **جرائم العنف ضد المرأة و آثارها على المجتمع من جهة نظر العاملين في مراكز حماية الأسرة : دراسة ميدانية على المجتمع الأردني** ، المجلة العربية للنشر العلمي ، العدد22 ، 2020 ، ص112.

– و عليه فالعنف الاقتصادي هو نوع من أنواع العنف و هو مرتبط و متعلق بالمال ، و يتمثل في استغلال الزوج للموارد الاقتصادية الخاصة بزوجته ، و التحكم في طرق استخدامها لمالها و منه حرمانها من حقوقها الذي نص عليها الشرع و القانون .

3–العوامل المؤدية إلى العنف الاقتصادي ضد المرأة :

رغم أن العنف هو سلوك عدواني و مؤذي ، إلا أن له عدة خلفيات و أسباب قد تدفع الإنسان للقيام به في العديد من الحالات ، و للعنف الاقتصادي خاصة عدة عوامل و أسباب قد تدفع الزوج لممارسته على زوجته ، فهنالك عوامل اجتماعية مرتبطة بتنشئة الفرد و ثقافة المجتمع ، وهنالك عوامل اقتصادية متعلقة بالجانب المادي و الإمكانيات المادية ، و كذا عوامل تعليمية و ثقافية تشمل ثقافة الزوجين و معرفتهم.

1– العوامل الاجتماعية :

تعد العوامل الاجتماعية من بين أهم الدوافع المؤدية لارتكاب العنف الاقتصادي ضد المرأة و قد تشمل هذه العوامل " تدني مستوى الوعي و تفشي الجهل بين أفراد المجتمع و من ثم سهولة التأثير في المعتقدات الخاطئة المتعلقة بالقيم الاجتماعية ، و كذا تبني وجهات النظر الداعية إلى فرض قوة الرجل و التي تظهر على شكل عنف "[1] اقتصادي على حد سواء يمارسه ضد زوجته العاملة ، فالعوامل الاجتماعية لا تقل أهمية عن باقي العوامل بل تعتبر من أهمها ، و عليه يمكننا اختصارها فيما يلي :

أ– التنشئة الاجتماعية الخاطئة :

تعد الأسرة من أهم النظم الاجتماعية المؤثرة في بناء شخصية أبنائها عن طريق عملية التنشئة الأسرية ، و يبدو هذا التأثير واضحا من خلال الأدوار التي يمارسها كلا من الأب و الأم و التي لا يمكن تجاهلها

[1]محمد قاسم عبد الله ،**العنف ضد المرأة : العوامل و الآثار : دراسة نظرية تحليلية** ، مجلة الأدب ، المجلد 3 ، العدد 141 ، جامعة بابل ، العراق ، 2022 ، ص429.

في حياة الأبناء و ذلك لما لها من أهمية في تربيتهم و تنشئتهم و تشكيل شخصياتهم ، والمشكلة بالأساس تكمن في تركيبة المجتمع ، و مجموعة العادات و التقاليد التي اتفق عليها غالبية أفراده ، و التي تحولت إلى معايير اجتماعية سائدة و منتشرة و المشكلة الأكبر أن هذه المعايير سلبية و مؤذية و غير منطقية فالتنشئة التي " تجعل من الرجل أفضل من المرأة و تمنحه الحق في الرأي و السلطة هي ثقافة تؤيد ممارسة الإساءة نحو المرأة باعتباره ضربا من ضروب الرجولة"[1] ، فالسلطة الذكورية ، و حق الرجل بالتحكم في دخل المرأة و طرق تسيرها لمالها الشخصي و اتخاذ قراراتها الشخصية بدلا منها من المعايير السائدة في الكثير من مجتمعاتنا وأسرنا العربية عامة و الجزائرية خاصة .

ب- **تعاطي الكحول أو المخدرات :**

يعتبر تعاطي الكحول أو المخدرات من أهم الأسباب الاجتماعية التي تؤدي إلى تعنيف المرأة اقتصاديا ، حيث يتسم الزوج المتعاطي بسلوك عدواني و عصبي و يصعب التعامل معه , و قد يلجأ في أغلب الأحيان لاستخدام العنف الاقتصادي كوسيلة لتلبية رغباته ،لنجده يأخذ من راتب زوجته الشهري في حال ما إذا كانت عاملة ، أو يقوم بسرقة مجوهراتها و بيعها لاقتناء المخدرات أو الكحول ، أو أن يحرمها من الإنفاق و يهملها من الناحية المادية ، فالإدمان بشكل عام يفقد الفرد توازنه و يجعل منه شخص أخر.

" و لا شك أن تعاطي الزوج لهذه المواد يشكل عبئا اقتصاديا شديدا على ميزانية الأسرة ،و يؤثر ذلك بالطبع تأثيرا خطير في الحالة المعيشية لهم من الناحية السكنية ، الغذائية والصحية ، و لا تستطيع الزوجة و أطفالها الحصول على احتياجاتهم الأساسية اللازمة للمعيشة الكريمة "[2]، مما قد يسبب مشاكل اجتماعية أخرى أشد عمقا كالانحراف مثلا أو غيره من السلوكيات الغير مقبولة اجتماعيا .

[1] سهيلة محمود بنات , **مرجع سابق** , ص45.

[2] محمد قاسم عبد الله ،**مرجع سابق** ، ص430.

2- العوامل الاقتصادية :

يعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل الدافعة للعنف الاقتصادي ضد المرأة و خاصة في وقتنا الحالي

و يرجع ذلك للضغوطات الاقتصادية التي تعاني منها شريحة واسعة من المجتمع ، وتفشي عدة ظواهر كالبطالة و نزعة المرأة الاستهلاكية أو الزوج الاستغلالي الشيء الذي يزيد من حدة التوتر داخل الأسرة و إلى نشوب عدة مشاكل و صراعات قد تشكل تهديدا على استمرارية العلاقة الأسرية .

و لو أخذنا البطالة كمثال فهي من أهم العوامل الضاغطة على سلوك الزوج، لما تسببه من ضغط و توتر و قلق الأمر الذي يدفعه إلى أن يتصرف بأسلوب عنيف مع زوجته و أطفاله و قد يلجأ في أغلب الأحيان للسرقة خارج أو داخل البيت كأن يأخذ مجوهرات زوجته و يبيعها دون رضاها ، أو أن يسرق من راتبها الشهري إذ ما كانت عاملة .

و لقد لوحظ مؤخرا عدة شكوات من قبل النساء العاملات حول اتكالية أزواجهن عليهن من الناحية المادية ، فيستغل عملها و يجعل دخلها مصدرا له لتحقيق أهدافه و رغباته و مستلزماته المالية و يظهر ذلك من خلال تحكمه و تدخله في سبل إنفاقها لراتبها .

3- **العوامل الثقافية و التعليمية :**

تلعب الثقافة دورا كبيرا في حصول الإساءة الاقتصادية للمرأة ، فالجهل و عدم معرفة كيفية التعامل مع الأخر يعد عاملا أساسيا للعنف داخل الأسرة الجزائرية ، و قد يكون الجهل من الطرفين الزوج و الزوجة ، فجهل المرأة بحقوقها و واجباتها من جهة و جهل الزوج بهذه الحقوق من جهة أخرى قد يؤدي إلى التجاوز و تعدي الحدود ، فتدني المستوى الثقافي للأفراد و الاختلاف الثقافي الكبير بين الزوجين بالأخص قد يكون سببا كافيا لتفشي ظاهرة العنف الاقتصادي لديهما ، " حيث يعتبر بعض الأزواج أن سيطرته على راتب زوجته و التصرف فيه هو مشروع له باعتبار أن الزوجة ستقصر في واجباته االتجاه بيتها ، و عليه

فراتبها حقله و حلال عليه [1]"، و قد نجد كذلك في العديد من الحالات أينما تكون الزوجة متميزة في عملها أو أن دخلها المادي يفوق دخله و مستواها التعليمي يفوق مستواه مما يدفعه للإيذاء كنوع من التعويض عن شعوره بالنقص و الدونية تجاهها و ليثبت لها أنه يبقى الأقوى و ذلك من خلال استغلالها بأخذ راتبها منها و التحكم فيه .

4- مظاهر العنف الاقتصادي ضد الزوجة :

يظهر العنف الاقتصادي من خلال عدة مظاهر متباينة و مختلفة من حيث الشكل فمنها ما قد يكون بطريقة مباشرة و منها ما قد يتجسد في صور غير مباشرة ، إلا أن و مع ذلك يبقى هدفه و مضمونه واحد و هو استغلال المرأة ، فمهما تعددت طرق التعنيف الاقتصادي للزوجة سواء بأخذ جزء من راتبها أو سرقته كله أو الامتناع عن الإنفاق عليها و على أولادها ، أو حتى بإجبارها للخروج إلى العمل و تحمل مسؤوليتها المادية ، فكلها أشكال مهمة للتعنيف الاقتصادي وهو ما سنقوم بمعالجته فيما يلي :

1- أخذ راتب الزوجة :

" يعتبر حق العمل لدى المرأة وليد كفاح قديم قاست فيه لتحظى بفرصة الخروج إلى ميدان العمل و إثبات فيه نفسها و الحصول على استقلاليتها المادية ، و لكن أفرز ذلك الخروج مشاكل جديدة من أهمها ، أخذ راتب المرأة أو استغلاله أو النظر إليه على أنه حق و لا بد الانتفاع منه " [2] أو التدخل في طريقة تصرفها فيه ، فمن المتعرف عليه في مجتمعاتنا العربية أن القوامة للرجل ودوره الأساسي يكمن في النفقة على أفراد أسرته و تحمل أعبائهم المادية و توفير احتياجاتهم اليومية ، و لكن ما أصبح متداولا داخل أسرنا العربية انعكاسا للأدوار لتنقلب الموازين ونجد المرأة تتحمل مسؤولية الإنفاق على عاتقها إضافة

[1] جمعة أبو راشد هتاف ، **مرجع سابق** ، ص 151.

[2] **نفس المرجع** ، ص152.

إلى كل مسؤوليتها الأساسية التي ما زالت تقوم بها ، أما بالنسبة للرجل فلاحظنا تجرده من دوره الرئيسي ، بل و مع ذلك انتهج أسلوب جديد و فيه انتهاك لخصوصية المرأة المالية ، فأصبح العديد من الأزواج يأخذون رواتب زوجاتهم إما بطريقة مباشرة كأن ينتزعه منها بالقوة أو أن يطلبه منها بعبارات صريحة ، أو بطرق غير مباشرة كأن يتظاهر بالعجز المادي و تقوم هيا بقضاء الحاجة أو أن يستخدم الحيلة لتهربه من الإنفاق على الأسرة ، فكلها أشكال جديدة للعنف الاقتصادي أصبح يعتمدها بعض الأزواج و يسببون بها ضغطا كبيرا على زوجاتهم .

فالحديث عن راتب الزوجة والمشاكل التي يسببها بين الزوجين حديث جديد و غير معهود لأن المعطيات خرجت عن النطاق القديم الذي كان يتعلق بميراث قد يأتيها بدخل ، و لكن اليوم نتحدث عن قضية مركبة قد تسبب تفككا أسريا و إنهاء للعلاقة الزوجية.

2- سرقة مال الزوجة :

" تعرف السرقة على أنها اعتداء على ملكية شخص ما و حيازتها بنية تملكها ، و هذا ما قد يحصل بين الزوجين في العديد من الحالات إذ يقوم الزوج بالتعدي على ممتلكات زوجته و أخذ مالها دون رضاها "[1]، ونجد هذه الظاهرة بكثرة داخل الأسر أينما تكون الزوجة عاملة و الزوج عاطل عن العمل وليس له مورد مادي ، فيلجأ لسرقة مجوهرات ومال زوجته و الانتفاع بهما ، و تكون السرقة إما بطريقة مباشرة كأن يأخذ راتبها الشهري و قد يتبع ذلك في العديد من الحالات عنف جسدي أو لفظي في حال ما إذ حاولت استرجاع مالها ، أو قد يكون ذلك بطرق غير مباشرة كأن يأخذ المال على شكل دين ، و يوعدها بتسديده و لا يسدده ، فيعتبر ذلك أيضا نوعا من أنواع الاحتيال الغير مباشر.

فالسرقة بين الأزواج تمثل انتهاكا للثقة والاحترام بينهما و تفتح بابا للشك و الاضطراب في العلاقة ،

[1] فاطمة بوزيد ، **مرجع سابق** ،ص1985.

فعوض من أن يكون الزوج هو المسؤول و الحامي لممتلكات البيت يصبح هو الخطر الذي لا يأتمن و يجب أخذ الحذر و الحيطة منه ، و لهذا اعتبر المشرع الجزائري السرقة بين الأزواج جريمة يشترط لقيامها تقديم شكوى أمام المصالح المختصة و يتم على إثرها المطالبة بإنصاف الزوجة و إعادة حقها المالي المتعدى عليه.

3- عدم الإنفاق على الزوجة :

" تحصل المرأة في إطار عقد الزواج على حقوق معنوية و أخرى مادية على غرار الحق في النفقة , و تتمثل النفقة الزوجية في كفاية الزوجة طعاما في كسوة و توابعها بالمعروف، و قد ذهب أهل العلم إلى وجوب إنفاق الزوج على زوجته ما دامت في طاعته"[1]، فهي من مسؤوليات الزوج سواء كانت الزوجة عاملة أو غير عاملة ، فخروج المرأة للعمل لا يسقط نفقتها الواجبة على الزوج المقررة شرعا وفق الضوابط الشرعية و قانونا وفق النصوص القانونية ، و مع ذلك تتعرض الكثير من الزوجات إلى الإهمال المادي من طرف أزواجهن رغم أن قوامة الزوج تقتضي رعاية الزوجة و الأبناء و الإنفاق عليهم ، حيث يرى بعض الرجال بأن المرأة العاملة ملزمة على دفع تكاليفها الخاصة دون أي تدخل منه و هي مجبرة أيضا على تحمل تكاليف الأولاد من دروس خصوصية و مستلزمات مدرسية و الأنشطة الرياضية و غيرها ، و لما لا مساعدته هو الأخر في دفع الإيجار و الكهرباء و اقتناء أغراض البيت فهي بذلك تكون قد أدت واجبها .

و عليه " ألزم المشرع الجزائري من خلال قانون الأسرة الزوج بالنفقة تجاه زوجته تكريسا لما جاء في الشريعة الإسلامية و السنة النبوية ، و كانت صيغة الأمر واضحة في نص المادة 74 بقولها : تجب نفقة الزوجة على زوجها بالدخول بها أو دعوتها إليه ببينة .

[1] **مرجع سابق** , ص1957.

و كان قانون الأسرة قد حدد في نص أخر مشمولات النفقة الزوجية الملقاة على عاتق الزوج و التي تتمثل في الغذاء و الكسوة و العلاج و المسكن و ما يعتبر من الضروريات في العرف و العادة حتى لا يتهرب و يتملص بعض الأزواج من حتمية الإنفاق الواجب شرعا و قانونا"[1].

4- إجبار الزوجة على العمل :

"يعتبر حق المرأة في العمل من الحقوق التي أقرها الدين الإسلامي , و وثقفت ذلك كل الاتفاقيات و النصوص التي جاءت في مجال العمل و أكدت على مساواة الجنسين في ذلك فللمرأة الحق في أن تعمل و لكنها لا تجبر على العمل و ممارسة الكسب "[2] فيجب أن يكون ذلك بكامل إرادتها دون أي ضغط أو إجبار من أي طرف كان ، و لكن شاهدنا مؤخرا أزواج يجبرون زوجاتهم للخروج للعمل و" يصرون على ذلك في مقابل ذلك سيكون له تصرف أخر أكثر عنفا في حقها و هو حرمانها من المستحق المالي الذي تحصل عليه كمرتبها الشهري و الاستيلاء عليه ومنحها جزءا ضئيلا منه لا يكاد أن يغطي حاجاتها الضرورية و بهذا قد تفقد حريتها الكاملة للتصرف في مالها الخاص "[3].

و قد يمارس بعض الأزواج الضغط على زوجاتهم بعدم الإنفاق عليهن لإجبارهن على الخروج للعمل و تحمل مسؤوليتهن المادية و مسؤولية أطفالهم ، و قد يكون بذلك قد عارض الشرع و القانون و العادات ، و تنازل عن أهم أدواره و مسؤولياته .

5- آثار العنف الاقتصادي على الزوجة العاملة :

يترتب عن العنف الاقتصادي الموجه ضد النساء عدة انعكاسات سلبية تمس من استقلاليتها الاقتصادية وسلامتها النفسية و الجسدية ، و تشكل خطرا على كيان الأسرة و استمراريتها ، فرغم خطورة هذا التعنيف

[1] **مرجع سابق** ، ص1960.

[2] **نفس المرجع** ، ص1965.

[3] **نفس المرجع** , ص1956.

إلا أن آثاره مستترة لا ترى و لا يلاحظها عامة الناس بل هي شعورية تشعر بها الزوجة المعنفة فقط ، و يصعب شرحها و فهمها لاعتبار المجتمع العربي عامة و الجزائري خاصة لا يقر إلا بما هو ملحوظ و ظاهر .

1- الآثار الاقتصادية :

يؤثر العنف الاقتصادي سلبا على المرأة من الناحية الاقتصادية ، فهو يشكل عائقا لتحقيق استقلاليتها المادية و ضمان مستقبلها ، و كذا يؤثر على قدرتها في تلبية احتياجاتها الشخصية ، ففي حالة ما إذا كان الزوج يأخذ راتب زوجته العاملة و يحرمها منه و يصرفه كله في تلبية احتياجاته و رغباته الشخصية دون الاكتراث لمستلزماتها و مستلزمات البيت و الأولاد، فقد تجد نفسها تحت ضغط مادي كبير لصعوبة توفير أبسط الأشياء من مأكل و مشرب و ملبسو علاج ، و حتما سيؤثر ذلك على نفسيتها و ستدخل في دوامة تفكير لا مخرج منها ، فقد تشعر بالضعف لعدم قدرتها على الدفاع و حماية ممتلكاتها و بالعجز لعدم قدرتها على سد احتياجاتها رغم عملها و تعبها .

فالعنف الاقتصادي بمختلف مظاهره يهدف إلى إذلال المرأة و استغلالها و إبقاءها دائما تحت قبضة الرجل و عدم تحقيق أهدافها ، فمثلا إذ ما كانت الزوجة تخطط للاستثمار أو توفر المال لإقامة مشروع خاص بها أو لشراء سيارة أحلامها فإن اختلاس الزوج لذلك المال سيمنع و سيعرقل طريقها نحو الهدف.

2-الآثار النفسية :

يترتب عن العنف الاقتصادي ضد المرأة عدة آثار نفسية ، قد تحطم حياتها و سعادتها و قد تفقدها الإحساس بالذات و القيمة الشخصية و تنقص من ثقتها بنفسها ، و" قد تظهر عليها أعراض الاكتئاب المتمثلة في الانقباض و اليأس و هبوط الروح المعنوية و الحزن العميق و البكاء الدائم و التشاؤم و

التبرع بأوضاع الحياة ، و تلجأ للوحدة و الانعزال و الصمت و الشرود "[1]و هذا ما يؤثر بشكل واضح على علاقاتها الاجتماعية .

فشعور القهر و العجز يرافقون دائما المرأة المعنفة اقتصاديا ، و كذا شعور الغضب من نفسها ومن زوجها و من محيطها ، ففقدانها السيطرة على حياتها و مواردها الشخصية نتيجة العنف الذي تتعرض له قد يخلق لديها نوع من الضغط و كثيرا ما يتحول ذلك الضغط الذي تعيشه لغضب وعصبية تظهر خلال معاملتها مع أطفالها فتلجأ هي الأخرى للصراخ و العقاب و الضرب و قد تكون هي الأخرى قد مارست عليهم بذلك عنفا لفظيا و جسديا .

و عليه تحتاج المرأة المعنفة إلى الدعم العاطفي و النفسي لتعزيز ثقتها بنفسها ولتتمكن من التخلص من ذلك الاستغلال الموجه لها .

3- الآثار الاجتماعية :

نظرا لكون المرأة نصف المجتمع وتلعب دورا حيويا في جميع مجالات الحياة، فإن أي تهديد تواجهه سيقود بالنهاية إلى تهديد كيان المجتمع بأسره ، و يعد العنف الاقتصادي من أشد أنواع التهديدات التي تواجهها المرأة عامة و الزوجة خاصة ، لذا تلجا العديد من النساء المعنفات اقتصاديا للطلاق للحفاظ على سلامتها الجسدية و النفسية و التخلص من ذلك الاستغلال الذي يلاحقها ، إلا أن الطلاق بإمكانه ترك آثار وخيمة على الأفراد و المجتمع و خاصة إذ ما وجد بينهما أطفال فقد يؤثر الطلاق عليهم و يفقدهم الدعم العاطفي و الاجتماعي مما يجعلهم يلجئون للانحراف .

كما يؤثر الطلاق سلبا على المرأة أيضا فبالرغم من أنه الحل الوحيد للتخلص من ذلك التعنيف إلا أنها

[1] حسينة صياد ، **سوسيولوجيا العنف الموجه ضد المرأة ، دراسة ميدانية حول النساء المعنفات بمديرية النشاط الاجتماعي –تبسة–** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، جامعة العربي التبسي ، الجزائر ،2021-2022 ، ص24.

ستقع تحت قبضة المجتمع ، فحتى و إن كان دخلها مرتفعا و لا تواجه أي صعوبات مادية و لكنها لن تخلص و لن تسلم من الآثار المعنوية للطلاق ، نظرا لسيادة بعض القيم الثقافية في المجتمعات العربية ، " فقد تلاحقها النظرة السيئة للرأي العام الاجتماعي ، هذه النظرة التي لا يمكن للمرأة المطلقة و حتى المتعلمة منها تجاوزها دون أن تترك تأثيرا سلبيا على نفسيتها "[1].

و عليه قد يلجئن العديد من السيدات و خاصة إن لم يجدن الدعم الكافي إلى التدخين أو المخدرات أو ينحرفن عن الطريق السوي و كل هذا بسبب الضغط الموجه لها من قبل المجتمع.

[1] مسعودة كسال ، **الآثار المترتبة عن الطلاق في المجتمعات و في المجتمع الجزائري** ، مجلة البحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، العدد4 ، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله ، الجزائر ، 2021 ، ص430.

خلاصة الفصل :

العنف الاقتصادي هو شكل من أشكال العنف الحديث ، يوجه خاصة نحو الزوجات العاملات من طرف أزواجهن ، و هو ظاهرة سلبية أساسها استغلال المرأة و سلب حريتها الاقتصادية منها وعرقلة خطواتها نحو الاستقلالية المادية ، و له عدة أسباب و عوامل فقد يرجعه البعض للعوامل الثقافية التي تدعم تسلط الزوج و هيمنته ، و تجبر المرأة على التبعية و الخضوع ، و قد يرجعه البعض الأخر للعوامل الاقتصادية و لعجز الزوج على تسديد التكاليف و سد الحاجيات المادية نظرا لتطور الحياة الاقتصادية و غلاء المعيشة ، و منهم من يرى أن الجانب الثقافي و التعليمي للزوجين هو سبب نشوب هذه الظاهرة داخل الأسرة الجزائرية الحديثة ، كما أن للعنف الاقتصادي عدة مظاهر منها ما هو مباشر كأخذ الزوج راتب الزوجة و نزعه منها أو سرقته بطريق مباشرة ، و له مظاهر غير مباشرة تكمن في أخذ المال على شكل دين دون تسديده أو التظاهر بالعجز لإجبار المرأة على الإنفاق ، فكلها تصرفات بذيئة تصدر من الزوج و تأثر على المرأة سواء من الناحية النفسية أو الاقتصادية أو حتى الجسدية ، و قد تخلف هذه الظاهرة أيضا آثار سلبية على المجتمع و على استمرارية الأسرة و استقرارها.

الفصل الثالث : عناصر و مكونات التنشئة الاجتماعية

تمهيد

1- مفهوم التنشئة الاجتماعية

2- أنواع التنشئة الاجتماعية

3 - أهداف التنشئة الاجتماعية

4- العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية

5- التنشئة الاجتماعية في المجتمع الجزائري

خلاصة الفصل

تمهيد :

تعد عملية التنشئة الاجتماعية من أولى العمليات الاجتماعية و أهمها شأنا في حياة الفرد و في استمرارية المجتمع ، فمن خلالها يكتسب الفرد هويته و تتشكل شخصيته ،وبواسطتها ينتقل من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي و يكتسب كذلك المهارات الاجتماعية و الثقافيةاللازمة للتفاعل مع الآخرين ، فهي عملية جد ضرورية وجدت منذ وجود الإنسان على وجه الأرض و تستمر باستمرار الحياة ، و تختلف أشكال و طبيعة التنشئة بين المجتمعات الإنسانية باختلاف الثقافات والبيئات الاجتماعية ، فهي حاجة من الحاجات التي ينتجها الإنسان لتنظيمه وترتيب المجتمع الذي ينتمي إليه ، و عليه سنتطرق في هذا الفصل لهذا الموضوع من خلال ضبط مفهوم التنشئة الاجتماعية ، و ذكر خصائصها ، أشكالها و كل ما يتعلق بها .

1- مفهوم التنشئة الاجتماعية :

- قدمت للتنشئة الاجتماعية الكثير و العديد من التعريفات الهامة التي شملت مختلف التخصصات، و يعد التعريف التالي شامل إلى حد ما أغلب العناصر التي تكون التنشئة إلى جانب الهدف الجوهري الذي وجدت من أجله .

- " التنشئة الاجتماعية أو ما يعرف بالتطبيع الاجتماعي أو الاندماج الاجتماعي ،هي عملية اجتماعية تعليمية هامة تساهم في تحويل الطفل من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي ومن خلال إكسابه مهارات و اتجاهات و سلوكيات اجتماعية تعكس ثقافة مجتمعه فهي بمثابة الركيزة الأساسية لبناء و تشكيل شخصية الإنسان" [1] ، و هي "عملية يسير من خلالها الإنسان منذ مولوده و حتى يحتل مكانه كعضو سيشغل دورا محددا وسط الجماعة البشرية التي يشيب في أحضانها "[2].

المجتمع الإنساني أنتج عملية التنشئة الاجتماعية بناءا على حاجاته الملحة في ضبط و تنظيم الحياة الاجتماعية بصفة عامة إلى جانب أهداف بعيدة المدى حيث تهدف إلى "إكساب الفرد سواء كان طفلا أو مراهقا أو شيخا معايير و طرق للتفكير و بعبارات أخرى تدخل فيه النماذج الثقافية الخاصة بنفس المجتمع أو المجموعة و تمكنه من مسايرتها و تمنحه أدوار معينة يقوم بها ، فبالإضافة إلى هذا هي عملية ثقافية محضة تقوم على إضافة الصبغة الإنسانية في الفرد ، و مفاد ذلك كله أن التنشئة الاجتماعية تقوم بالإعداد للعب أدوار اجتماعية تم تحديدها مسبقا في المجتمع عن طريق تعلم جملة من الممارسات و الاتجاهات [3] " ، و تتأثر هذه العملية بعوامل مختلفة مثل الأسرة و المدرسة و الإعلام و الثقافة والدين و غيرها.

---

[1] رشوان حسين عبد الحميد أحمد ، **الطفل : دراسة في علم الاجتماع النفسي**, الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 1992 ، ص 109.

[2] مواهب إبراهيم عياد، **نمو و تنشئة الطفل من الميلاد حتى السادسة** ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، 1999 ، ص 19.

[3] محمد بن سليمان ترشين ، **التنشئة الاجتماعية و بناء اتجاهات التحرر عند المرأة** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة الجزائر ، 2006-2007 ، ص36.

– و من خلال هذه التعاريف نستنتج أن التنشئة الاجتماعية هي عملية يتم من خلالها تربية و تدريب و إعداد الفرد و تحويله من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي ، يتم فيها نقل ثقافةو عادات و معتقدات و سلوكيات مجتمعه قصد ترويضه و تكييفه مع المنظومة الاجتماعية وجعله صالحا و فعالا في المجتمع .

2- أنواع التنشئة الاجتماعية :

تتباين عملية التنشئة الاجتماعية و تختلف على مدار حياة الفرد حسب الفترة العمرية التي ينتمي إليها ، و هذا الاختلاف المرحلي لا يتناقض مع الفترات العمرية للإنسان بل هو عبارة عن امتدادات مستمرة تتكيف و تتوافق مع كل خصوصية الفترة العمرية، و كذلك تتشكل نوعية التنشئة الاجتماعية حسب الوضعية الاجتماعية التي تحتلها نوعية الهدف النشوئي المراد الوصول إليه .

أ – التنشئة الأولية :

– "تعتبر التنشئة الأولية العملية الأساسية التي تخول للفرد اكتساب الخبرات أثناء تنشئته في المجتمع ، إلا أن المجتمع وحده غير كافي لنمو شخصية الفرد و إنما عناصر شخصية الطفل البنائية تتأثر بعاملين : وهما يتمثلان في تاريخ صحة الطفل من الناحية النفسية والجسمية و العقلية و نوع و كم خبرته الاجتماعية ، فإذا كانت صحة الطفل الجسمية و العقلية و النفسية ضعيفة فإن ذلك يؤثر على حيوية براعته ، أي محركاته التي تدفعه للوصول لهدف معين ، كما يؤثر على معنوياته النفسية و ممارسته للأدوار و التزامه بالموجهات الثقافية أما إذا كان بصحية جيدة فإن عناصر تكوين شخصيته تنشط تبعا ،و وفقا للعديد من الدراسات في هذا المجال تبين لنا أن هذا النوع من التنشئة يبدأ منذ الطفولة المبكرة "[1]، أي منذ ولادة الفرد و تستمر طوال مرحلة بلوغه ، حيث يتعلم من خلالها رموز التفاعل الاجتماعي ، و تنمي قدراته في اكتشاف أسباب وجود الأشياء ، و تطور لديه القدرة على الالتزام بالقوانين والأنظمة و

[1] عقيلة بلعيد ، **العلاقة بين التنشئة و ثقافة التعامل مع الآخر** ، مجلة دورية أكاديمية محكمة ، العدد7 ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع ، 2016 ، ص29.

التمييز بين الصح والخطأ بالإضافة إلى القدرة على معرفة ذاته و ما يدور حولها ، و يستمد هذا النوع من التنشئة من الوالدين بالدرجة الأولى أو من المعلمين ، أو حتى من جماعة الرفاق و الأصدقاء .

ليصل الفرد لمرحلة البلوغ و النضج حيث تتسم الخبرة الاجتماعية هنا بالجودة باعتبارها تبدأ من الأشهر الأولى من ميلاده و" تستمر بالنمو كلما عاش مع الآخرين و لاحظ الظواهر السائدة حوله في محيطه الاجتماعي و اكتسب منها التجارب و خاض صراعات اجتماعية يتعلم منها كيف يبتعد عن الفشل و يقترب من النجاح "[1].

فالتنشئة الأولية هي مرحلة جد مهمة في حياة الفرد ، و هي ضرورية لا يمكن تخطيها أو التغاضي عنها خاصة في سنوات عمره الأولى لكونها ستؤثر في شخصيته و مساره الاجتماعي لاحقا.

ب- إعادة التنشئة :

نعني بإعادة التنشئة " تصحيح أو إكمال بعض النقائص في التنشئة الأولية ، حيث يقول "دور كايم " أن التربية هي العمل الذي تمارسه الأجيال الراشدة على التي لم ترشد بعد و ذلك من أجل الحياة الاجتماعية فإن الإنسان الذي يتوجب على التربية أن تحققه فينا ليس الإنسان على ما حددته الطبيعة بل الإنسان على نحو ما يريده المجتمع ، فالتربية هي إحدى عوامل التنشئة التي يمارسها الكبار على الصغار من أجل تهيئتهم للخوض في الحياة الاجتماعية و عليه فالفرد من ينشأ و يتشرب معايير و قيم مجتمعه حتى يتكيف مع ما يريده المجتمع , حتى يصل إلى القبول الاجتماعي و عليه فعند انحراف الفرد عن معايير و قيم و قوانين مجتمعه فسوف يلجأ إلى تصحيح هذا الانحراف بإعادة تنشئته الذي يكون تصحيحا للانحراف السلوكي الذي أصابه ".[2]

---

[1] عمر معن خليل ، **علم اجتماع الأسرة** ، دار الشروق ، عمان ، 2000 ، ص102.

[2] ايميل دور كيم ، نقلا عن عقيلة بلعيد ، **مرجع سابق** ، ص31.

***ايميل دور كايم فيلسوف و عالم اجتماع فرنسي ، و هو من أحد مؤسسي علم اجتماع الحديث .**

فتعد هذه المرحلة هي الأخرى جد أساسية في حياة الفرد باعتبارها تكميلية للمرحلة الأولىوتسعى لتشكيل الفرد حسب المجتمع الذي يعيش فيه و حسب قيمهم و مبادئهم لتكييفه و اندماجه مع أفراد مجتمعه .

ج- التنشئة المتوقعة :

" إن تحضير الفرد وتهيئته لتغيير ما متوقع في حياته له أثر كبير في مضاعفة احتمالات النجاح بسبب خبرة نظرية اكتسبها الفرد على الأقل من خلال وصف التغيير القادم حيث يشير " موريش " أن الكثير من المشكلات تحدث عندما يطلب من الأطفال أن ينتقلوا من نشاط إلى أخر[1] " ، فالتنشئة المتوقعة تهيئ و تعد الفرد مسبقا لما ينتظره من واجباتو مسؤوليات ، و حتى للمواقف و الصعوبات فهي "التهيئة المسبقة للفرد لتحمل مسؤولية جديدة ما ، أي أنها إعداد للفرد و تدريب مسبق له قبل دخوله مجالا اجتماعيا جديدا أو أشغاله موقعا محتملا ، و تحضيره لمواجهة مهام جديدة لنقل الصعوبات و المخاوف المصاحبة لأشغال الموقع الجيد ، و على سبيل المثال في مجتمعنا العربي كالوالد يصطحب ابنه معه في مجالس الكبار حتى يتهيأ فيما بعد لإشغال مركزه الاجتماعي ، و كذلك الأمر بالنسبة للأم حين تأخذ ابنتها للمجالس النسوية لتؤهلها للدور الأسري" [2].

د- التنشئة الراجعة :

" نقصد بالتنشئة الراجعة تحول المتلقي الذي هو من تقوم عليه التنشئة إلى مرسل أي الذي يقوم بالدور التنشيئي في عملية التنشئة الاجتماعية، .... فأولادنا هم أفضل معلمين لنا بصرف النظر عن سنهم و لديهم القدرة على أن يعلمونا بعضا من أهم دروس الحياة كالصبر ، الحب غير المشروط و الاحترام المتبادل و حل المشاكل بطريقة إبداعية و قبول حتمية التغيير و قبول الحياة كما هي "[3]، أي أن التنشئة

[1] موريش رونالد ، ترجمة عبد اللطيف الخياط ، **مفاتيح التربية البناءة** ، دار الثقافة للجميع , ط2 ، سوريا ،2005 ، ص 111.
[2] عقيلة بلعيد ، **مرجع سابق** ، ص 32 .
[3] **نفس المرجع** ، ص 32.

الراجعة تقوم على تحول الفرد الذي سبق و أن تمت تنشئته إلى منشأ و قد ينشىء هو الأخر بدوره .

4- أهداف التنشئة الاجتماعية :

رغم اختلاف مشارب التفكير النظري لمفهوم التنشئة الاجتماعية ، إلا أن هناك اتفاق بارز فيما يخص الأهداف الأساسية التي تقوم عليها هذه العملية ، فهما اختلفت المجتمعات من حيث الثقافة والمبادئ و القيم إلا أنها تشترك من ناحية الأهداف المحددة للتنشئة الاجتماعية والأثر المراد ترسيخه لدى الفرد .

- تهدف عملية التنشئة الاجتماعية إلى تكوين الشخصية الإنسانية ، و ذلك من خلال تحويل الفرد من كائن بيولوجي متمركز حول ذاته إلى فرد اجتماعي يتحمل المسؤولية الاجتماعية و يدركها , و يلتزم بالقيم و المعايير الاجتماعية السائدة فيضبط انفعالاته و يتحكم في إشباع حاجاته , كما أنها تعلمه دوره الاجتماعي و طريقة ممارسته ، فلكل مجتمع نظامه الخاص للمراكز والأدوار التي يمارسها الأفراد و الجماعات و تختلف هذه الأدوار باختلاف السن و الجنس و ثقافة المجتمع .

-كما تهدف أيضا إلى تكوين المفاهيم و القيم الأخلاقية الأساسية لدى الفرد ، و ذلك من خلال تعليمه لمجموعة من القيم و المبادئ الأخلاقية ، و إكسابه مناعة اجتماعية من خلال توجيه سلوكه بصورة صحيحة تجنبه الانحرافات الاجتماعية "مما يساعده على التوافق مع أفراد مجتمعه و الانسجام معهم [1]"و تكوين علاقات اجتماعية جيدة معهم .

- تهدف التنشئة الاجتماعية إلى غرس الهوية الوطنية و القومية عند الفرد، و غرس ثقافة المجتمع بداخله ، فالإنسان يولد و هو يتحلى بمجموعة من الصفات الخارجية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية تعمل على صقل هذه الصفات وجعلها تتناسب مع صفات و ثقافة مجتمعه و عاداتهم و تقاليدهم .

[1]عمر أحمد همشري ، **التنشئة الاجتماعية للطفل** ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، ط2 ، عمان ،2002 ، ص24.

– " تهدف التنشئة الاجتماعية إلى التقليل من شان التنافس الفردي الذي يعود بالفائدة الأعلى للشخص نفسه فقط ، إلى تعظيم من التنافس الجمعي التعاوني الذي يعود بالخير على الجماعة كلها "[1] و تعلمه كيفية التعبير عن نفسه و عن هويته و تجعله قادرا على اتخاذ قراره بنفسه ، و تعرفه بحقوقه و واجباته .

5– العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية :

1– نوع أو جنس الطفل (ذكر أو أنثى) :

تختلف أدوار الذكر عن أدوار الأنثى و خاصة في المجتمعات و الأسر العربية ، حيث أن جنس الطفل له تأثير كبير في عملية التنشئة الاجتماعية فقد يواجه الأفراد تجارب وخبرات مختلفة استنادا إلى الثقافة و التوقعات المجتمعية لكل جنس ، ففي المجتمع الجزائري مثلا ترتكز تربية الفتاة على الليونة و النعومة و يرتكز الإطار التربوي لها على العديد من المعاني الأخلاقية من أهمها : " العيب ، الطاعة ، الحرمة " [2]و الحياء ، حيث يتم تربيتها منذ صغرها على الطاعة و الصبر والتحمل و على حب العائلة و التضحية من أجل أفراد أسرتها ، كما يعتبر أيضا تنفيذ الأعمال المنزلية و رعاية شؤون الأسرة من مهامها .

في حين نجد تنشئة الذكر مختلفة تماما، حيث ترتكز تربيته على الخشونة و الصلابة فيتم تعليمه منذ صغر سنه السلطة والقوامة و ضرورة تحمل المسؤولية و إدارة شؤون البيت المادية ، باعتباره رب الأسرة ومعيلها .

2– ثقافة المجتمع :

تعمل التنشئة الاجتماعية على غرس ثقافة المجتمع في شخصية الفرد وفق المعايير والاتجاهات و العادات السائدة فيه ، فالعلاقة بين ثقافة المجتمع و التنشئة هي علاقة وثيقة و تبادلية فكل منهما يؤثر

[1]نعيم نجيب جعنيني ، **علم اجتماع التربية المعاصر بين النظرية و التطبيق** ، دار وائل للنشر ، ط1 ، 2009، ص241.
[2]مصطفى قديري ، **المرأة الجزائرية و التنشئة الاجتماعية في سياق التغير الاجتماعي**، مجلة علوم الانسان و المجتمع ، العدد 18، الجزائر، 2016 ، ص 163.

و يتأثر بالأخر، حيث يتبنى الفرد ثقافة مجتمعه و عاداته بايجابياتها و سلبياتها ليتكيف مع أفراد المجتمع و يصبح فردا اجتماعيا فعالا داخل بيئته ، كما تظهر ثقافة المجتمع من خلال سلوك الفرد و تصرفاته و كذا طريقة تفكيره و أسلوب حياته .

ولكل متجمع ثقافته الخاصة التي تميزه عن غيره ، ففي دراسة" قام بها كاتل عن أهم العوامل أو المتغيرات الثقافية التي تؤثر على عملية التنشئة الاجتماعية توصل الباحث إلى أن : حجم الجماعة ، الضغط الثقافي للمحافظة على التقاليد و نظام السلطة و الضبط و التكامل الثقافي و الروح المعنوية إلى جانب تحديد الثقافة تمكن الباحث من دراسة شخصية المجتمع."[1]

3- المؤسسات الاجتماعية :

"تلعب المؤسسات الاجتماعية دورا محوريا في بناء شخصية الفرد و نموها على نحو يجعله سويا في مجتمعه ، ملتزما بقواعد الضبط الاجتماعي و مقتضياته و ذلك من خلال مجموعة الأنساق القيمية التي تسعى هذه المؤسسات إلى استدماجها في شخصية الفرد "[2].

و تشمل هذه المؤسسات الاجتماعية كل الأماكن الرسمية التي تقوم بوظيفة التربية و التعليم و نقل الثقافة الاجتماعية للفرد في مراحله المختلفة ، وتعد الأسرة أول مؤسسة اجتماعية يحتك بها الإنسان ويكتسب فيها أهم المعايير و المبادئ و القيم الأخلاقية ، حيث يتعلم بواسطتها كل من السلوك الاجتماعي واللغة و غيرها من المهارات التي تسهل عليه عملية الاندماج و التكيف مع أفراد مجتمعه مستقبلا, فهي " أهم ركن يعتمد عليه المجتمع في تنشئة و تطبيع الطفل "[3] فكما " يتشكل الوجود البيولوجي للإنسان في رحم الأم

[1] ربيعة رميشي ، **العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية** ، المجلة الليبية للدراسات ، مجلة آفاق علمية ، العدد8 ، المركز الجامعي لتامنغست ، الجزائر ، 2013 ، ص 56.

[2] عماد بن تروش ، **دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تحصين الحدث من الانحراف** ، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع ، العدد7 ، جامعة الشهيد حمد لحضر، الوادي ، 2017 ، ص49.

[3] محمد الجوهري و آخرون ، **الطفل و التنشئة الاجتماعية** ، دار المعرفة الجمعية ، 1994 ، ص354.

يتشكل وجوده الاجتماعي في رحم الأسرة وحضنها "[1].

ونجد أيضا كل من المدرسة بمختلف أطوارها ، و كذا مراكز التأهيل و التدريب والمدارس القرآنية وغيرها من المؤسسات ، والتي تعلب دورا هاما في عملية التنشئة الاجتماعية للفرد فلكل مؤسسة جانب معين من الحياة ترتكز عليه ، إلا أنها تسعى في مجملها على إدماج الفرد داخل مجتمعه و تهيئه لدوره الاجتماعي كما أنها تدعم التربية الإبداعية و القومية و الأخلاقية و تعكس عدد من القيم التي يفرضها المجتمع و التي من واجب الفرد هو الآخر الخضوع لها .

6- التنشئة الاجتماعية في المجتمع الجزائري :

تختلف التنشئة الاجتماعية في المجتمع الجزائري اختلافا كليا عن غيره من المجتمعات ، كونه هو الآخر يتفرد بتاريخه و ثقافته وعاداته و أوضاعه الاجتماعية ،الاقتصادية و حتى السياسية ، حيث تتأثر التنشئة في المجتمع الجزائري بعدة عوامل كالعادات و التقاليد و التي تعتبر جزءا مهما من الهوية الوطنية والتي تأخذ حيزا كبيرا من ثقافة المجتمع ، حيث يتسم الفرد الجزائري بتمسكه بمبادئه و قيمه التي تبناها عن أجداده و أبائه و التي ترسخت في ذاته و شكلت جزء لا يتجزء منه .

و بما أن الأسرة هي المجتمع المصغر وهي أول مؤسسة اجتماعية تقابل الفرد منذ ولادته و التي يظل مرتبط بها طوال حياته ، تلعب الأسرة الجزائرية دورا محوريا في بناء شخصية الفرد و إكسابه المعايير و السلوكيات التي تؤهله للتأقلم و التكيف مع أفراد مجتمعه ، فهي الركيزة و المرجع الدائم للفرد الجزائري باختلاف جنسه و سنه ، حيث تتميز الأسرة الجزائرية التقليدية بكونها ممتدة و تتسم بالترابط الوثيق بين أفرادها و بالتعاون و التضامن فيما بينهم ، و على هذا تتم عملية التنشئة الاجتماعية بداخلها على أساس المشاركة حيث يشارك كل أفراد الأسرة بما فيهم الأجداد والأعمام و الأخوال في تربية الطفل و تعليمه

[1] بديعة لادي ، **دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية للطفل** ، مجلة الأسرة و المجتمع ، العدد1 ، الجزائر ، 2018 ، ص49.

القواعد و القوانين الأساسية التي تقوم عليها حياته ، وفي هذه المرحلة يمر الطفل بمراحل غير متفرقة في تنشئته كونهم يركزون كلهم على نفس المبادئ و القيم و على تثبيت الضمير الخلقي عنده ، فلقد كانت التربية الجزائرية "تقوم على مبدأ الطاعة و الانصياع لأوامر الكبار و توقعاتهم "[1] باعتبارهم المثل الأعلى و القدوة الحسنة ، و يمتلكون الخبرة و المعرفة .

وتعرف كذلك الأسرة الجزائرية التقليدية بمظاهر التمييز بين الجنسين سواء من ناحية التربية أومن ناحية التعامل ، ففي دراسة أجريت في هذا السياق تبين نتائج بحثه أن "أسلوب التربية الذي تنتهجه الأسرة الجزائرية في تنشئة أطفالها يبقى أكثر ارتباطا بذلك النموذج التقليدي القائم على الفصل بين الجنسين منذ الصغر"[2] ، فيتم تقسيم المسؤوليات بين الأب و الأم في تربية أبنائهم ، حيث ترتكز تنشئة الذكر على الصلابة و الخشونة فيتكلف الأب بابنه ويقوم باصطحابه معه للمسجد و المقهى و مختلف التجمعات ليكتسب السلوكيات والصفات الرجولية , و يحرص على تسجيله في المراكز القرآنية ، لتعلم القراءة و الكتابة و حفظ آيات الله و كذا اكتساب القيم و المبادئ الأساسية .

و ترتكز تربيته على أساس احترام و طاعة الكبار و الأخذ بنصائحهم و إرشاداتهم و يتم رسخ فكرة السلطة و المسؤولية في ذاته منذ صغر سنه، أما الفتاة فتقع تربيتها على عاتق الأم فمنذ السنوات الأولى تبدأ الأم بتلقينها الأعمال المنزلية و "تربيها تربية قاسية ، ففي كل مرة تصحح أخطاءها أكثر من الولد ، حيث يتم تعليمها على أن تكون مطيعة و لينة الطباع و تعلمها الصبر والتحمل ، فبالنسبة للمجتمع الجزائري القديم "تنشئة الفتاة أصعب من تنشئة الذكر ، فمنذ صغرها تمنع من اللعب مع الذكور و لا تبقى في حضرة الرجال فلن يكون أي صلة أو علاقة تجمعهم إلا في حالة الضرورة ، و يتم تلقينها منذ صغرها

[1]زيان محمد ، **التنشئة الاجتماعية و دورها في تشكيل الهوية الرجولية في المجتمعات الإسلامية**، مجلة دراسات في التنمية و المجتمع ، العدد06 ، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ، الجزائر ، 2016 ، ص179.

[2]مصطفى قديري ، **المرأة الجزائرية و التنشئة الاجتماعية في سياق التغير الاجتماعي** ,, مجلة علوم الانسان و المجتمع ، جامعة شلف ، الجزائر ، 2016 ، ص 167.

أمور الدين و غرس حب العقيدة فيها ، كما تعلمها أمها أيضا كيفية الجلوس بطريقة لائقة لا تظهر فيها عورتها أو مفاتنها و يزيد الأمر كلما تدرجت أو كبرت الفتاة في العمر" [1].

ويجدر بالإشارة إلى أن أشكال التمييز تمتد إلى الألعاب التي تقدم للأطفال في نفس الأعمار فنجد أن معظمه قد أعد ليخدم دورا تم إعداده مسبقا و حيث يتم تقديم الدمى للفتيات الصغار لإعدادهن لدور الأمومة و الرعاية و تعزيز التفاعل الاجتماعي من خلال لعب دور الأم أو الأخت الكبرى في العناية بالدمية ، بينما الذكر فيتم تعليمه منذ الصغر كرة القدم أو الرياضات الجماعية الأخرى لتعزيز نشاطه البدني و كذا مختلف الألعاب التي تعزز مهاراته الحركية و التنافسية كسباق السيارات و لعب المهن و الحرف و ألعاب البندقية و السهم ، فيتم تعليمه من خلال هذه الألعاب المتنوعة و المختلفة كيفية انتسابه لنوعه.

" فعملية التنشئة الوالدية هي عملية تعلم يكتسب من خلالها الطفل الخصال المميزة لدوره الاجتماعي و تبدأ تلك العملية منذ ميلاده بتسميته وفقا لجنسه البيولوجي ثم تنميط مظهره من حيث تسريحة شعره و الملابس و الحذاء " [2] فعلى سبيل المثال يتم اختيار اللون الأزرق للذكور و اللون الوردي للإناث و يفضل أن لا يرتدي الذكر اللون الوردي و غيره من الألوان الفاتحة تشبها بالإناث ، و من ثم اكتسابه الصفات و السلوكيات و الاتجاهات، فيعتبر البكاء و الشكوى عيب على الرجال و صفة من صفة الإناث و تنقص من رجولته فكثيرا ما نرى في مجتمعنا تحكم الرجال في مشاعرهم و السيطرة عليها ، فالثقافة الجزائرية بمجملها تمنعهم من التعبير عن الضعف أو الحزن .

و ينتهج أغلب الآباء الجزائريون في معاملتهم مع أبنائهم الأسلوب التسلطي القائم على استبعاد الطفل و تقصيته من المشاركة في اتخاذ القرار، و هذا ما أكده بحث مشاركة الأطفال في الوطن العربي "على أن

[1] نوارة نافع ، **مرجع سابق** ، ص 149.
[2] زيان محمد ، **مرجع سابق** ، ص181.

حدود المشاركة للأطفال العرب ما تزال تحوطها حدود ثقافة الكبار من الآباء و المدرسين ،و يتم التواصل تقليديا بين الكبار و الصغار ليس أفقيا بل عموديا ، فيتخذ من فوق إلى تحت طابع الأوامر و التبليغ و توجيه التعليمات و التلقين و التخويف و التوبيخ و توليد الشعور بالذنب و القلق و لاسيما عند آباء الطبقات الدنيا "[1] والغير مثقفة ، كما يتم أيضا معاقبة الطفل في حالة ارتكابه للخطأ و قد ينال بذلك إما عقاب بدني كالصفع أو الضرب و قد يكون مصحوبا بالتهديد اللفظي أو الحرمان ، فأغلب الأفراد الجزائريون يحملون ذكريات حول معاقباتهم سواء جسديا أو لفظيا خلال مرحلة طفولتهم ، فالأسرة الجزائرية التقليدية هي أسرة هرمية تقوم على أساس السن و الجنس و تمتازبتربيتها الصعبة و القاسية .

إلا أن المجتمع الجزائري هو الآخر عرف جملة من التحولات مست جميع أصعدته و بنياته بما فيها البنية الاجتماعية ، فخروج المرأة للعمل والانشغال الدائم للأب و غياب الجد و الجدة و الأعمام الذين كانوا يمثلون دورا تربويا مهما داخل الأسرة الجزائرية التقليدية سمح ببروز مؤسسات تربوية أخرى و تراجع دور الأسرة نوعا ما في عملية التنشئة الاجتماعية لصالح هذه الجهات ، و التي تتراوح بين الحضانة و المدرسة و حتى الشارع و المربيات[2]" و وسائل الإعلام والاتصال ، فقدت شاهدت التنشئة الاجتماعية بذلك تغيرا جذريا مس قاعدتها و هز كيانها فلقد أصبحنا نرى تنوعا ثقافيا داخل الأسرة الواحدة و اختلاف في المبادئ و الأفكار بين أفرادها ، مما أنتج عدة آثار و مصاحبات سلبية .

و " تحول هدف عملية التنشئة من الحفاظ على قيم جماعية تقليدية مثل التضامن ، التعاون ، التضحية إلى الحفاظ على قيم جديدة أنتجتها المؤسسات الحديثة و البديلة للتنشئة و هذه القيم البديلة كثيرة مثل: الفردانية ، التميز، التنافس ، النجاح الفردي و هي قيم متعارضة في مجملها مع القيم السائدة في التربية

[1] **مرجع سابق** ، ص179.
[2] العياشي عنصر ، **مرجع سابق** ، ص300.

الجيدة [1]".

فوسائل الاتصال بمختلف أنواعها و برامجها ساهموا بشكل مباشر في زعزعة النظام الداخلي للعائلة الجزائرية خاصة على مستوى النسق القيمي .

أما بالنسبة للأساليب المعتمدة قديما في تربية الطفل أصبحت لا تتماشى مع عصرنا الحالي مما دفع الآباء لتغيير أسلوبهم ، لنجد أغلب الأسر الجزائرية الحديثة تمارس أسلوب الإقناع و ذلك من خلال مناقشة الطفل و أخذ رأيه بعين لاعتبار و إشعاره بقيمته داخل الأسرة ,

إلا أن لازال الأسلوب التسلطي قائم و لكن بنسب متفاوتة ، ففي "دراسة أجراها بلقاسم الحاج حول تلاشي قيم التمييز بين الجنسيين في الأسرة الجزائرية بين الجيلين منذ الاستقلال اتضح أن 82 % من النساء في الجيل الأول أجبن أنهن ينتهجن طريقة الضرب في العقاب ، بينما تلاشت هذه الظاهرة عند الجيل الثاني"[2].

كما خف ذلك التمييز الجنسي داخل الأسر الحديثة لنجد الفتاة تتمتع بنفس الحقوق والواجبات كأخيها الذكر و لكنها بقيت دائما تحت سلطته، و هذا راجع للموروث الثقافي و للتقاليد و الأعراف الجزائرية التي وضعتها داخل قوقعة الخضوع ، أما بالنسبة للرجل فلا زال يحتل المرتبة الأولى و لازالت الأسرة و المجتمع يرسخان فكرة القوامة و التحكم في ذاته.

[1] **مرجع سابق** ، ص21.

[2] مصطفى قديري ، **مرجع سابق** ، ص 177.

خلاصة الفصل :

و في الأخير نستنتج أن عملية التنشئة هي عملية اجتماعية ، تعليمية و ثقافية أساسية تبدأ منذ ولادة الفرد وتستمر معه إلى غاية وفاته ، وهي عملية نسبية تخضع لأثر الزمان و المكان و تختلف باختلاف الجنس و السن و الثقافات ، حيث يتعلم الفرد من خلال مؤسساتها الاجتماعية الرسمية " كالأسرة و المدرسة " ، و مؤسساتها الثانوية " كجماعة الرفاق و وسائل الإعلام " مختلف المهارات والسلوكيات الأساسية التي تحوله من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي يشترك مع أفراد مجتمعه من حيث المبادئ و القيم و المعتقدات ، الشيء الذي يجعله قادرا على تكوين علاقات اجتماعية صحية ، و يسهل عليه عملية التفاعل مع غيره ، فهذه العملية لا تأتي من العدم بل تكونها و تأثر عليها مجموعة من العوامل قد تكون عوامل داخلية متعلقة بالأسرة وعوامل خارجية متعلقة بالمجتمع إلا أن في كلا الحالتين من الضروري أن يكونا العاملين متوافقين و مكملين لبعضهما البعض .

الفصل الرابع: دور الرجل داخل الأسرة

- تمهيد

1- تعريف الدور

2- خصائص الدور

3- أنواع الدور

4- العوامل المؤثرة في تحديد الأدوار داخل الأسرة

5- دور الزوج داخل الأسرة الجزائرية

- خلاصة الفصل

- تمهيد :

عرفت الأسرة الجزائرية هي الأخرى كغيرها من أسر الوطن العربي العديد من التحولات و التحديات التي أثرت عليها و تأثرت بها ، حيث مرت في مسارها نحو التقدم و الحداثة من مرحلتين أساسيتان و مختلفتين كليا من حيث الشكل و المضمون ، فانتقلت من شكلها التقليدي إلى شكلها الحديث وعرفت بذلك تحولا كبيرا شمل العديد من زواياها ، و لعل أهم هذه الزوايا نجد تغير في توزيع الأدوار بين أفرادها حيث هنالك من تبنوا أدوار جديدة و تخلوا عن أخرى كانت في الأمس أساسية و اتبعوا سبلا حديثة في نمط حياتهم ،فأصبح من الصعب تحديد أدوار كل من الرجل و المرأة داخل الأسرة لتداخل أدوارهم و

تشابكها فقد نجد من يكتفي بدور واحد ، و من يعاني من صراع و تضارب في أدواره ، و عليه سنتعرف في هذا الفصل عن مفهوم الدور و أهم عناصره ، و سنتطرق للعوامل المؤثرة و المحددة له ، و في الأخير سنعرض أدوار الرجل داخل الأسرة الجزائرية التقليدية والحديثة .

1- مفهوم الدور:

منح لمفهوم الدور الكثير و العديد من التعاريف الهامة التي تظهر أهميته و ضرورته ، و لعل التعريف التالي يشمل أغلب العناصر المحددة له ، فهو" مجموعة من الأنماط المرتبطة ، أو الأطر السلوكية التي تحقق ما هو متوقع في مواقف معينة ، و تترتب على الأدوار إمكانية التنبؤ بسلوك الفرد في المواقف المختلفة " [1] و بناءا على دور الفرد يمكن توقع سلوكه في أي موقف من مواقف الحياة الاجتماعية حسب المعايير الموضوعة.

و بالنسبة لبارسونز يمثل " الدور قطاع من النسق التوجيهي الكامل للفرد ، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي ، و مندمج في مجموعة خاصة من المعايير و القيم التي تحكم هذا التفاعل مع واحد أو عدة أدوار تشكل مجموعة من التفاعلات و السلوكات المتكاملة " [2]، فقد يؤدي الفرد مجموعة من الأدوار الاجتماعية والتي تكون مرتبطة و متكاملة بين بعضها البعض .

– أما معجم العلوم الاجتماعية فيعرف الدور من خلال عدة زاويا أهمها :

" أ– زاوية البناء الاجتماعي: حيث نجد أن الدور وضع اجتماعي ترتبط به مجموعة من الخصائص الشخصية و مجموعة من أنواع النشاط الذي يغزو إليها القائم بها و المجتمع معا ، قيمة اجتماعية معينة.

ب– زاوية التفاعل الاجتماعي : أين نجد أن الدور هو سياق مؤلف من مجموعة الأفعال المكتسبة يؤديها شخص في موقف تفاعلي اجتماعي [3] " .

– كما يشير مفهوم الدور" إلى عمل أو وظيفة أو موقع يقوم به بعض أفراد المجتمع ،يفرض أنماط

---

[1] محمد لمين بن عروس ، **الدور و المكانة الاجتماعية في المجتمع** ،مجلة العلوم القانونية والاجتماعية , المجلد السادس ، العدد4 ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر ، 2021، ص556.

[2] أحمد جلول , **الأدوار الاجتماعية –مدخل نظري -** ,مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية ,المجلد 10 , العدد1 , جامعة الوادي , الجزائر , 2022 , ص55 ..

[3] **نفس المرجع** , ص56.

سلوكية محددة يتوقعها المجتمع عادة من القائمين به ، و يتحدد على أساسها موقعهم الاجتماعي"[1] حيث تتحدد مكانة الأفراد عامة من خلال الأدوار التي يؤدونها .

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف الدور على أنه:

– هو السلوك أو الوظيفة المتوقعة من الفرد ، و المرتبطة بوضعه الاجتماعي الذي تحدده له المعايير الاجتماعية و الثقافية لمجتمعه ، والتي تساهم في بناء مركز و مكانة اجتماعية جيدة له ، فقد يؤدي الفرد دور واحد أو مجموعة من الأدوار في آن واحد و التي تشكل مجموعة من التفاعلات و السلوكيات المتكاملة و المترابطة فيما بينها.

2– خصائص الدور:

تتمحور خصائص الدور الاجتماعي في الصفات التي تكونه و تركبه ، فهو فعل أو مجموعة من الأفعال التي " تتغير وفقا لتغير مركز الفرد في الجماعة ، فقد يكون الفرد قائدا في جماعة و تابعا في جماعة أخرى[2] ، حيث يتطور الدور و يتغير بحسب متطلبات الواقع و البيئة المحيطة و يتأثر بمجموعة من العوامل والمؤثرات الخارجية ، و يتميز بعدة أنواع فهنالك أدوار اجتماعية مكتسبة و محددة تحديدا دقيقا حسب المعايير و القيم الثقافية والاجتماعية كدور الفرد داخل أسرته ، في حين هنالك أدوار اجتماعية أخرى تتحدد من خلال تفاعلات الفرد كدوره مع زملائه و أصدقائه ، وكل " دور اجتماعي سلبي كان أو إيجابي يحمل في طياته مكانة اجتماعية مقبولة أو مرفوضة اجتماعيا " [3]، فسوك الفرد هو من يحدد مكانته و مركزه الاجتماعي لذلك يستطيع الفرد أن يبني من أدواره مكانة و من مكانته أدوار.

---

[1] صلاح الدين شروخ ، **علم الاجتماع التربوي** ، دار العلوم ، عنابة ، الجزائر ، 2004 ، ص121.

[2] عبد الله علي محمد ، **العلاقة بين الدور و المكانة الاجتماعية –دراسة نظرية سوسيولوجية** – ، مجلة العلوم الإنسانية و الطبيعية ، مجلد2 ، العدد5 ، جامعة ابن طفيل ، المملكة المغربية ، 2021 ، ص221.

[3] **نفس المرجع**، ص221.

– كما أنه حلقة وصل بين الفرد و المجتمع ، حيث يتصل الفرد بمجتمعه بواسطة الدور الاجتماعي الذي يؤديه ، و" يستمد مشروعيته من التعاقدات الاجتماعية المختلفة و حاجيات المجتمع ، و يقوى بالممارسة و التحديث و التمكين "[1]، كما أنه يؤثر في عملية التغير الاجتماعي .

3- أنواع الدور:

تتنوع الأدوار و تختلف حسب الموقع و الموقف الذي يكون فيه الفرد و حسب المرحلة العمرية التي يمر بها ، فهنالك أدوار ثابتة و مستمرة مدى الحياة و أدوار أخرى مؤقتة و زائلة ، كما هنالك أدوار رسمية تتطلب وجود خصائص معينة و أدوار غير رسمية لا تستدعي شروط لقيامها ، وكل هذه الأدوار تترابط و تتكامل فيما بينها لتشكل هوية الفرد و مكانته .

أ – الأدوار البيولوجية :

– تتمثل الأدوار البيولوجية في الأدوار الجنسية و العمرية ، و تكون ذات طبيعة ثابتة و مستمرة مدى الحياة ، فدور البنت هو دور دائم يرافقها دائما أينما حلت و مهما بلغت و هو غير دور الذكر و الذي هو الأخر بطبعه ثابت ، و دور الطفل الصغير غير دور الفتى الكبير أو المراهق ، حيث تعتمد هذه الأدوار على الخصائص البيولوجية للفرد و التي تتأثر بالمعايير و القيم الثقافية و الاجتماعية المرتبطة بالنوع الاجتماعي ، فمن أمثلة الأدوار البيولوجية نجد دور الإنجاب الذي يقتصر على المرأة .

ب– الأدوار الانتقالية :

– و هي أدوار مؤقتة و زائلة ، تعكس نشاط اجتماعي في فترة معينة و محددة ، و هي أدوار يمر بها الفرد خلال مراحل معينة من حياته ، و تتغير مع مرور الوقت و تطور الأوضاع الاجتماعية و

[1] **مرجع سابق**، ص221.

الشخصية له ، و من أمثلة ذلك انتقال الفرد من مرحلة الدراسة إلى مرحلة العمل أو من طور إلى طور أخر.

ج- الأدوار الغير رسمية :

- و هي تلك الأدوار و المهمات التي "لا تعتمد على التحصيل العلمي و الخبرات الشخصية و العلمية [1]" إلا أنها تمكن الفرد من اكتساب مكانة و مركز اجتماعي ، و تتمثل هذه الأدوار في عضوية الفرد و انخراطه في الجمعيات الخيرية .

د- الأدوار الرسمية :

- و هي تلك الأدوار التي تتطلب تحصيل علمي و شهادات وخبرات شخصية و علمية ," كالأدوار الوظيفية المهنية في المؤسسات الإدارية و الاقتصادية ... أما طبيعتها فتصف بقسط من الحرية في ممارسة الدور الوظيفي أكثر من الأدوار التي سبقتها لأنها اكتسابية[2]" و ليست وراثية و للفرد الحرية التامة في اختيارها و ممارستها ، فبإمكانه اختيار مهنته و المؤسسة التي يعمل بها بكل حرية.

هـ- الأدوار المتبادلة :

- "هي أدوار اجتماعية تحدد نماذج التفاعل بين مكانتين أو أكثر من المكانات المترابطة ، وتتميز الأدوار المتبادلة بارتباطها و عدم انفصالها ، فالعلاقات بين الأستاذ و الطالب أو بين الزوج و الزوجة أو الأب و الأبناء ... نوع من أنواع العلاقات المتبادلة ، كما أن هناك نوعان من الأدوار أو بتعبير أدق وجهان لذات الدور، وجه مستقل و وجه تابع إذ أن بعض الأدوار لا تدرك دون علاقة مباشرة و متناظرة مع أدوار أخرى ، بمعنى أنه لا يمارس دور إلا بمواجهة دور أخر ، كدور الأب و الابن "

[1] محمد لمين بن عروس ، **مرجع سابق** ، ص558.
[2] **نفس المرجع** ، ص558.

[1]، فلن يستطيع تأدية دوره كأب إلا إذ كان له ولد و أسرة يتحكم فيها ، بالمقابل هناك أدوار مستقلة ليس من الضروري أن تواجهها أدوار أخرى .

4- العوامل المؤثرة في تحديد الأدوار داخل الأسرة:

تتم عملية توزيع الأدوار داخل الأسرة وفقا لمعايير و عوامل عديدة ، منها ما تحدده ثقافة المجتمع و عاداته و تقاليده ، و منها ما يحددونه الأفراد بأنفسهم , حيث تختلف هذه المعايير باختلاف المجتمعات والأسر، فهنالك من لا زالوا متمسكين بنمط الأسرة التقليدية و بطرق توزيعها لأدوارها و مهماتها ، و هنالك من تبنوا نهجا جديدا مغايرا تماما عن المتعرف عليه ، و أخذوا يعيدون طرق توزيع الأدوار داخل أفراد الأسرة الواحدة ويسيرون وفق ذلك .

1- النوع الاجتماعي (الجنس) :

يلعب النوع الاجتماعي دورا هاما في عملية توزيع الأدوار و خاصة داخل الأسر العربية التي تؤمن بأن المرأة غير الرجل من الناحية البيولوجية و الناحية الفيزيولوجية و لذا من الضروري التفريق بين أدوارهما و مهماتهما ، و بناءا على الموروثات الثقافية والقيم الاجتماعية نجد دور المرأة يتمحور في الدرجة الأولى على أسرتها و متطلباتهم فهو محدد تحديدا دقيقا ، حيث يعتبر" الإنجاب و الأمومة و تربية الأطفال في تصور كل فرد من الأدوار الطبيعية المناطة للمرأة بحكم فطرتها التي زودها الله بها [2]" ، فمنذ صغر سنها يتم تدريبها على دورها المستقبلي فيتم تعليمها الطبخ والتنظيف وكذا كيفية رعاية الأطفال و الاعتناء بهم و كذا المهارات الأساسية لتكون زوجة صالحة و مطيعة ، و" يبقى البيت هو الحيز المجالي والمكاني الذي تجد المرأة فيه نفسها ملزمة لممارسة مختلف الأدوار الأسرية التي تعودت عليها منذ تطبيعها

---

[1] أحمد جلول ، **مرجع سابق** ، ص60.

[2] نبيلة عيساوة ، **دور و مكانة المرأة الجزائرية في الأسرة و المجتمع الحديث** ، مجلة الأداب و العلوم الاجتماعية العدد9 ، جامعة البليدة ، الجزائر ، ماي 2013، ص02.

الاجتماعي [1]" ، وعليه يبقى دورها الرئيسي و الأساسي هو الحفاظ على أسرتها و خدمة زوجها و أطفالها باعتبارهم أهم أولوياتها .

ومع تغير أوضاع الحياة و تعقدها اضطرت العديد من النساء للخروج للعمل مما أنتج عنه تعدد لأدوارها و تضارب نوعا ما بين أدوارها الأساسية و الثانوية ففي " الكثير من الأحيان تجد نفسها أمام مطالب متعددة و اختيارات صعبة ، كما قد تكون مستحيلة مطالب الأولاد و الزوج و البيت [2]"، فكل هذا لا يمكنها تأديته على أكمل وجه لصعوبة أدوارها و تعددهم.

و حددت العادات و الأعراف الاجتماعية و القيم الدينية أدوار الرجل لتختصرها حول حماية و رعاية عائلته و كذا توفير كل مستلزماتهم المادية ، و" هذا ما نص به الإسلام و هو دين الفطرة على أن تكون الأسرة المسلمة من النمط الأبوي , أي الرئاسة فيها للزوج , فقد أعطاه الله درجة على الزوجة في قوله تعالى : و للرجال عليهن درجة (سورة البقرة , الآية 227)، و ليس في هذه الدرجة علو للرجل على المرأة و لا إثبات على تفوقه عليها , إنما هي زيادة في المسؤولية عن الأسرة و الإنفاق عليها و تحمل أعبائها , فهي درجة تكليف أكثر من ما تشريف لأن الإسلام أقام الحياة الزوجية على المساواة بين الرجل و المرأة و على توزيع الأدوار بينهما [3]" ، وترجع قوامته لما وهبه الله من قدرات جسدية تمكنه من تأدية أي دور مهما كن صعب و شاق ، بينما المرأة فقد نعمها بالأدوار اللينة كدور الأمومة مثلا ، و عليه فمن الواجب توزيع الأدوار بين الزوجين و من المهم التزامهم بدورهم وتأديته جيدا لارتقاء الأسرة وتخفيف العبء على بعضهما البعض.

---

[1] **مرجع سابق**، ص 03.

[2] نبيلة بليوض ، وسيلة حرقاس ، **صراع الدور لدى المرأة العاملة و تأثيره على علاقاتها بالأسرة** ، مجلة أكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية المجلد 2 ، العدد2 ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، الجزائر ، 2020 ، ص117.

[3] أمال دربال، سهيلة بن خيرة ، منصور بن زاهي ، **الأدوار الأسرية لدى الاطار الجزائري في ضوء بعض المتغيرات الشخصية و المهنية** ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، 2020 ، ص 604.

2- العامل الاقتصادي :

يؤثر العامل الاقتصادي على توزيع الأدوار داخل الأسرة، كما أنه يعلب دور كبير في عملية اتخاذ القرار و السلطة ، حيث كانت الأسر العربية القديمة تكلف الرجل بدور الإنفاق و القوامة و تحمل المسؤولية المادية ، إلا أن و مع كل التغيرات الاقتصادية التي طرأت على المجتمعات و مست القدرة الشرائية للأسر، فرض إعادة توزيع الأدوار داخل الأسر الحديثة لنجد المرأة هي الأخرى تقاسمت دور الإنفاق مع الرجل و تشاركه معه و " بما أن عمل المرأة يساهم في تلبيتها لحاجيات الأسرة فإن المرأة العاملة اليوم بعد ترسيخ خبرتها و تفهمها أكثر للأمور ، لم تعد راضية بتفرد الزوج باتخاذ القرارات و احتكار السلطة ، أي أن العلاقات بينهما بدأت تأخذ المنحى الديمقراطي [1]" ، فبما أنها أصبحت هي الأخرى مسؤولة اليوم عن الجانب المادي و لها دور فعال في ارتقاء الأسرة فمن حقوقها إذن اتخاذ القرار و أخذ جزء من السلطة " فالزوجة التي تتقاضى راتبا أكبر من راتب زوجها قد تفرض كيانها أكثر و لعكس إذ تقل سيطرتها كلما قل دخلها ، و تزداد نسبة مشاركتها في تنظيم أمور الأسرة مع بطالة الزوج حيث يفقد الزوج حينها خصائص و ميزات الرجولة من تحمل مسؤولية و تضحية و حماية [2]" ، و يتقلص حينها دوره و يفقد بعض من صلاحياته .

3- القدرات و المهارات الشخصية :

تحدد القدرات و المهارات الشخصية للفرد المهمات و الأدوار التي بإمكانه القيام بها فامتلاك أحد الزوجين لإحدى المهارات قد تمكنه من تخفيف العبء على شريكه ، ففي حال ما إذا كان الزوج يمتلك مهارة في الصيانة أو التصليحات المنزلية ، قد يكتسب بهذا دورا كمصلح كلما حدث عطل في المنزل، أو إذ ما كان يتقن إحدى المواد التعليمية قد يتمكن من تدريس الأولاد و شرح الدروس لهم و قد يخفف بذلك

[1] سميحة عليوات ، زينة بن حسان ، **عوامل تشكيل بناء السلطة في الأسرة المعاصرة** ، الملتقى الوطني الثاني حول :الاتصال و جودة حياة الأسرة ، جامعة قصدي مرياح ، ورقلة ، الجزائر ، 2013 ، ص06.

[2] **نفس المرجع** ، ص06.

الضغط على الزوجة و يكسبها وقتا إضافيا لتقوم هي الثانية بأدوار أخرى ، فالقدرة الجسدية و القدرة العقلية هي من تحدد طريقة توزيع المهمات الأسرية ، حيث يتعذر على الرجل القيام بالأدوار المتعلقة بالحمل و الولادة و ذلك نظرا لنوعه الاجتماعي و لتركيبته الفيزيولوجية ، في حين لا تستطيع المرأة تأدية الأعمال التي تتطلب جهد عضلي كبير ، و لهذا فمن الضروري تقسيم الأدوار بين الزوجين داخل الأسرة.

5- دور الزوج داخل الأسرة الجزائرية :

يعد الرجل في مختلف الشعوب و المجتمعات الركيزة الأساسية للبيت، باعتباره أساس قيام الأسرة و يلعب دورا هاما للحفاظ عليها و على تماسكها ، و ذلك من خلال أدواره و مهماته التي لا يمكن الاستغناء عليها و التي تكون مكملة لأدوار المرأة ، و مع ذلك و بفعل التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية التي طرأت على المجتمع الجزائري أخذت الأدوار الأسرية كذلك تتغير و تأخذ مسار آخر ، ليشهد الزوج الجزائري أدوارا لم يعرفها من قبل و يتخلى عن أدوار أخرى كانت أساسية و محورية بالنسبة له .

1- دور الزوج داخل الأسرة الجزائرية التقليدية :

يتمركز الزوج داخل الأسرة الجزائرية التقليدية الموقع و المكانة الأعلى مقارنة بالمرأة و ذلك بفضل العادات والتقاليد ، و كذا الموروثات الثقافية و التنشئة الاجتماعية المعقدة التي تلقاها و التي صنعت منه رمزا للوقار و التقدير و أنسبت له أدوارا صعبة تعتمد في الدرجة الأولى على قدراته الجسدية ، فمنح له دور الحماية و الرعاية ومسؤولية توفير مستلزمات البيت و سد احتياجات أسرته المادية ، فكان الرجل الجزائري يلتزم بمسؤوليته اتجاه زوجته و الذي فرضتها عليه قوامته و التي " تتمثل في القيام على مصالحها ، و حمايتها و تأمين المأكل و الملبس و المسكن ، و كل ما يلزمها من نفقات " , فيعمل جاهدا من أجل توفير ذلك و عدم إحساسها بالعوز أو الحاجة ، فغالبا ما كان الأزواج الجزائريون

يمارسون المهن الشاقة التي تتطلب جهد جسدي كبير كالفلاحة و الرعي و الصيد البحري ، و كذا الحرف اليدوية كالحدادة و النسيج و قطع الخشب و غيرها من الأعمال الصعبة ليكسب قوت يومه ، فيأتي من ذلك متعبا و منهكا و لهذا تعذره الزوجة الجزائرية و تعفيه عن كل ما يتعلق بأعمال البيت الداخلية ، و لهذا لم تعرف الأسرة الجزائرية التقليدية أي تدخل من طرف الرجل في أشغال وأعمال البيت من طبخ و تنظيف و لم ترصد أي مشاركة له في ذلك ، إلا أنه كان يساهم في تربية و تنشئة الأولاد ويقف وراء كل تفاصيل حياتهم و قراراتهم ، فكان يوجههم و يرشدهم و يصطحبهم معه لمكان عمله و يصر على تعلم الذكور حرفة أو مهنة قد تكون مصدر رزقا لهم في يوما ما ، فهو بذلك يضمن مستقبل أبنائه و يهيئهم لتحمل المسؤولية منذ صغر سنهم .

وعليه كان توزيع الأدوار داخل الأسرة الجزائرية التقليدية كالآتي " يتكفل الرجل بمختلف الأدوار الأسرية خارج البيت ، بينما يقتصر دور المرأة على العمل في محيط البيت [1]" و بذلك يكون تقسيم العمل بينهما متوازن وعادل ، أما بالنسبة لعملية اتخاذ القرار النهائي للأسرة فيرجع ذلك دائما للأب فهو المسؤول الوحيد على ذلك ولا تتدخل لا الزوجة ولا الأبناء في ذلك فهو من يقرر مكان السكن ويحدد نمط معيشة العائلة وغيرها من الأمور.

– و بهذا يمكننا القول بأن الأسرة الجزائرية التقليدية كانت مترابطة و متماسكة تتميز بتقسيم و توزيع العمل بين أفرادها بصفة متوازنة و متكاملة ، و لهذا حققت نوعا من الاستقرار الأسري .

2– دور الزوج داخل الأسرة الجزائرية الحديثة :

" لا شك أن التحولات الاجتماعية و السياسية و كذا الاقتصادية التي عاشها و يعيشها المجتمع الجزائري منذ نصف قرن تقريبا ، قد تركت آثارها الواضحة و العميقة في البناء السوسيولوجي للمجتمع الجزائري

[1]أمال دربال ، سهيلة بن خيرة ، منصور بن زاهي ، **مرجع سابق** ، ص600.

بصورة عامة ، و مؤسساته الهيكلية كالأسرة بصورة خاصة , فقد تغيرت الميزات التقليدية التي كانت تتصف بها العائلة الجزائرية التقليدية كتركيبتها و وظائفها ، و علاقاتها القرابية و هذا التغير كان نتيجة حتمية لآثار التمدن و التصنيع التي اختلطت طبيعتها وصبغتها بالظروف التاريخية والثقافية التي ورثتها العائلة الجزائرية منذ قرون عديدة [1]"، و كان لذلك التغير أثرا في انقلاب الأدوار و انعكاسها داخل الأسرة الجزائرية ، و" أصبح هناك نوع من التداخل في الأدوار، حيث توسعت أدوار الزوج لتشمل المشاركة في الأعمال المنزلية و مراقبة و متابعة نشاطات الأطفال [2]" لنرى العديد من الأزواج يساعدون زوجاتهم في أغلب الأعمال والأشغال المنزلية و يتقاسمونها معها كما يساهمون بشكل فعال في تربية وتنشئة الأولاد وخلق علاقات قوية معهم يسودها الاحترام و التقدير أكثر من ما هو خوف و تهديد ، بحيث " تحول الأب المسيطر إلى أب محترم مستشار مسؤول عن العائلة المعاصرة ، و أصبح أفراد العائلة لا يعتمدون عليه في كل شيء ، فالكل يعمل و ينفق و يبدي رأيه [3]" فلم يعد الزوج الجزائري هو المسؤول الوحيد في عملية اتخاذ القرار بل أصبح التشاور والمشاركة في اتخاذ القرارات العائلية هي مهمة اشتراكية بين الزوجين وحتى الأطفال يؤخذ رأيهم بعين الاعتبار، و لم يعد الرجل هو المكلف الوحيد في الإنفاق و المتحكم الأساسي في ميزانية البيت ، فخروج المرأة للعمل و حصولها على راتب شهري قد خفف عليه ذلك العبء والضغط المالي الذي كان على عاتقه قديما.

فرغم كل التغيرات التي تعيشها الأسرة الحديثة من ناحية توزيع الأدوار بين أفرادها إلا أنها لازالت تحت تأثير القيم التقليدية ولا زال متوقعا من الرجل أن يكون المعيل الأول الرئيسي ، فقبل كل شيء دور الإنفاق هو من واجبات الزوج الذي كلفه به الشرع و القانون ، إلا أن من الملاحظ مؤخرا تراجع بعض

[1] كريمة هرندي ، **العائلة الجزائرية بحث في العلاقات ، الخصائص و التغيير** ، ألفا للوثائق للنشر و التوزيع ، قسنطينة ، الجزائر ، 2021 ، ص77.

[2] أمال دربال ، سهيلة بن خيرة ، منصور بن زاهي ، **مرجع سابق** ، ص600.

[3] **نفس المرجع** ، ص600.

الأزواج عن دورهم في الإنفاق لصالح الزوجة العاملة و أضحت اتكاليتهم تشكل ضغط كبير عليها ، و تشكل خطرا يهدد استقرارية الأسرة و تماسكها .

خلاصة الفصل :

الدور هو ذلك السلوك الذي يقوم به الفرد و الذي يترجم على شكل مهمات أسرية ، قد تحددها مجموعة من المعايير الاجتماعية ، الثقافية و الاقتصادية أو حتى البيولوجية , فهنالك أدوار دائمة و أبدية متعلقة بالفرد و تستمر معه مدى الحياة ، و هنالك أدوار أخرى مؤقتة و زائلة تنتهي بانتهاء الهدف المراد الوصول إليه ، كما تلعب أيضا المهارات الشخصية دور كبير في طريقة تقسيم و توزيع الأدوار بين الأفراد ، فذلك الاختلاف القائم بينهم هو الذي يشكل التوازن و عليه من الضروري أن يلتزم الفرد بالدور المكلف به و أن يؤديه على أكمل وجه ، فالأدوار الأسرية واضحة و محددة فدور الرجل غير دور المرأة فكل واحد منهما مكلف بجملة من الأدوار، فالرجل هو المسؤول الأول و الرئيسي على الإنفاق و مهما تعددت مهماته و انشغالاته داخل الأسرة إلا أن من واجبه تحمل المسؤولية المادية و توفير مستلزمات البيت مهما كان عمل المرأة و مهما شاركت و ساهمت هي في ذلك .

الفصل الخامس : الجانب الميداني للدراسة

تمهيد

1- الدراسة الاستطلاعية

2- مجالات الدراسة

3-عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية و تفسيرها

4- عرض و تحليل نتائج الدراسة

5- الاستنتاج العام

تمهيد:

بعدما تطرقنا للجانب النظري والأدبيات المتعلقة بموضوع البحث من عرض للاطار المنهجي للدراسة ، و كذا الفصول المتمثلة في العنف الاقتصادي و التنشئة الاجتماعية للمرأة و دور الرجل داخل الأسرة الجزائرية ، سنحاول في هذا الفصل استعراض أهم الإجراءات المنهجية للدراسة بدءا من الدراسة الاستطلاعية وكذا مجالات الدراسة المكانية والزمانيةو البشرية ، لننتهي بعرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية و تفسيرها و مناقشة نتائجالدراسة على ضوء تساؤلاتها للتحقق من صحة الفرضيات .

1-الدراسة الاستطلاعية :

تكتسي الدراسة الاستطلاعية أهمية بالغة في البحث العلمي ، لاعتبارها من أول خطواته و أهمها ، حيث يتم من خلالها تحديد الموضوع بدقة و جمع البيانات والمعلومات حول الظاهرة المراد دراستها ، فهي تمكن الباحث من التحقق من صلاحية أدوات البحث و تسهل عليه تحديد الفروض ، كما توجهه و تبين له الظروف التي ستجرى فيها دراسته .

و لقد قمنا بالدراسة الاستطلاعية كخطوة تمهيدية قبل الانطلاق في البحث لمعرفة ما إذ كان هنالك إمكانية لإجراء البحث الميداني و للتعرف على عينة دراستنا و كسر الحواجز معهم ، حيث نزلنا للشارع و كنا نتوجه في كل مرة للنساء العاملات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 40 إلى 50 سنة ، و نطلب منهن إن ما كان بإمكاننا طرح عليهن بعض الأسئلة لغرض علمي و هن بدورهن تساهلن معنا ورحبن بنا ، فكان السؤال الأول المطروح هل هي متزوجة أم لا ، و لحسن الحظ اغلب النساء اللاتي التقينا بهن متزوجات لسنوات طويلة ،حيث كانت مقابلتنا معهن أشبه بحصة تعارف و قد أخذت طابعا عموميا فقمنا بعرض موضوع الدراسة للنقاش معهن و كانت أجوبتهن صادمة بالنسبة لنا حيث بدأن بسرد تجاربهن الخاصة مع هذه الظاهرة و كانت أجوبتهن صريحة و عفوية ، فأدلين بأنهن يعانين من اتكالية

الزوج عليهن من الناحية المادية و تدخله الدائم في طرق استخدامهن لرواتبهن ، كما هنالك من صرحن باستغلالية الزوج و طمعه من راتبها ، و من خلال إجابة المبحوثات تبلور الموضوع و أبعاده و حتى أسبابه في ذهننا ، و تسللت أسئلة أخرى مرتبطة بالظاهرة في مخيلتنا الشيء الذي ساعدنا على أخذ فكرة حول نوعية الأسئلة التي سنضعها في استمارتنا ، و كيفية التعامل مع المبحوثات لجمع أكبر عدد من المعلومات لاعتباره موضوع حساس وشخصي نوعا ما.

2- مجالات الدراسة :

1-المجال المكاني :

- و يقصد به النطاق المكاني الذي تجرى به الدراسة ، حيث أقيمت الدراسة الحالية بمدينة تيزي وزو ، و أجريت على مستوى مؤسستين تعليميتين مختلفتين إحداهما متوسطة العقيد لطفي والمؤسسة الثانية ثانوية العقيد عميروش ، و يقعون كلاهما في شارع الإخوة بلحسين و يبعدان عن بعضهما البعض بحوالي 150 متر ، و يعتبرون من أقدم المؤسسات التعليمية على مستوى ولاية تيزي وزو ، و سميو بهذا الاسم نسبة لشهدائنا الأبرار.

2-المجال الزماني :

- و نعني به المدة أو الفترة الزمنية المستغرقة لإنجاز الدراسة الميدانية ، ولقد كانت بداية إجرائنا لهذه الدراسة يوم 15 أفريل 2024 ، بالنزول لمتوسطة العقيد لطفي و الالتقاء مع إحدى المعلمات والتي بدورها عرفتنا على أستاذات و زميلات لها يتعرضن للتعنيف الاقتصادي من طرف أزواجهن ، فقمنا بتوزيع الاستمارات عليهن و تم استرجاعها يوم 22 أفريل 2024 ، و تم توجيهنا كذلك لثانوية العقيد عميروش فنزلنا للميدان مرة أخرى في 24 أفريل 2024 أينما تمت الإجراءات الميدانية بنفس الطريقة ، أي أننا التقينا بإحدى الأستاذات و التي ساعدتنا و وجهتنا لأستاذات أخريات معنفات ، وتم استرجاع آخر استمارة يوم 12 ماي 2024 .

وعليه فقد دامت دراستنا الميدانية ما يقارب شهر كامل أي من 15 أفريل إلى غاية 12 ماي .

3- المجال البشري :

-يتضمن المجال البشري عينة الدراسة ، والتي تتكون من 50 أستاذة متزوجة و كلهن معرضات لتعنيف الاقتصادي من طرف أزواجهن .

3-عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية و تفسيرها :

1-تحليل بيانات خاصة بخصائص العينة :

الجدول رقم 01 : يمثل الفئات العمرية للمبحوثات

الفئات العمرية	التكرار	النسبة المئوية
(20-29)	5	% 10
(30-39)	10	% 20
(40-49)	22	% 44
(50 فأكثر)	13	% 26
المجموع	50	% 100

- القراءة الإحصائية :

أوضحت الدراسة الميدانية أن مجتمع البحث موزع على 4 فئات عمرية ، و بأن أعلى نسبة من المبحوثات تتراوح أعمارهن ما بين (40-49) سنة و تقدر بنسبة 44%، ثم تليها نسبة 26 % من فئة النساء اللواتي يبلغن (50 سنة فأكثر) ، تليها الفئة العمرية للمبحوثات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين

(30–39) بنسبة 20%، أما في الأخير نجد 10 % من المبحوثات اللواتي يبلغن ما بين (20–29) سنة .

-التحليل السوسيولوجي :

ومنه نستنتج أن أغلب النساء اللواتي يتعرضن للعنف الاقتصادي من طرف أزواجهن تتراوح أعمارهن ما بين 40–49 سنة و هي الفئة العمرية الأكثر تمثيلا لمجتمع البحث ، و تمثل هذه الفئة الجيل القديم ، و الذي تمركزت تنشئتهم و تربيتهم على التضحية و الصبر و تحمل المسؤولية و حب الأسرة و الكفاح من أجل الحفاظ عليها .

كما تعد هذه المرحلة العمرية نقطة تحول عند المرأة حيث تكون فيها أكثر واعيا و نضجا و تكون كذلك مستقرة من الناحية المهنية ، و أم و صاحبة مسؤولية من الناحية الأسرية و لهذا يفضلن العديدات الحفاظ على استقرارهن ، و الصبر و التضحية من أجل ديمومة عوائهن لاعتبار العائلة من أهم أولوياتهن حتى و إن كان ذلك على حساب راحتهن النفسية و استقلاليتهن المادية .

الجدول رقم 02 : يمثل مدة الزواج

مدة الزواج	التكرار	النسبة المئوية
(من سنة إلى 5 سنوات)	2	**% 4**
(من 6 إلى 11 سنوات)	10	**%20**
(من 12 إلى 17 سنة)	18	**%36**
(أكثر من 18 سنة)	20	**%40**
المجموع	**50**	**% 100**

- القراءة الإحصائية :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أعلى نسبة من المبحوثات تتعدى مدة زواجهن 18 سنة و ذلك بنسبة 40% ، ثم تليها نسبة 36% من النساء اللواتي تبلغ مدة زواجهن من (12-17) سنة ، ثم تليها فئة المبحوثات اللواتي تبلغ مدة زواجهن (6-11) سنة بنسبة 20%، و في الأخير نجد 4 % من المعلمات اللواتي تبلغ مدة زواجهن من سنة إلى خمس سنوات.

- التحليل السوسيولوجي :

ومنه يتبين لنا أن أغلب الأستاذات المعنفات اقتصاديا من طرف أزواجهن تتعدى مدة زواجهن 18 سنة ، و يرجع ذلك بالدرجة الأولى للقيم الاجتماعية الرافضة للطلاق و المشجعة على استمرارية الرابطة الزواجية و ديمومة الأسرة و تماسكها ، بحيث هنالك ضغوط اجتماعية قوية للبقاء في الزواج بغض النظر عن المشاكل و الضغوطات التي تعيشها المرأة ، فلازال المجتمع الجزائري يعيب المرأة المطلقة ويحملها ذنب إنهاء العلاقة ، و لهذا يستمرن العديدات في ذلك الزواج رغم معانتهن خوفا من الطلاق و من نظرة المجتمع لهن ، كما أن التنشئة الاجتماعية للمرأة الجزائرية هي التي زرعت فيها قيم الصبر و التضحية من أجل أسرتها ورسخت في ذهنها فكرة أن من واجبها كزوجة صالحة أن تسعى جاهدة للحفاظ على زواجها حتى و إن كان ذلك الزواج يسبب لها المتاعب و الاستغلال المادي و المعنوي .

كما أن الوقت و مشاغل الحياة و الأولاد هو العامل الذي يجعل المرأة تعتاد و تتأقلم مع الوضع و تتعايش معه وتعتبره سلوك عادي و مقبول و تستمر في علاقتها و زواجها .

الجدول رقم 03 : يمثل عدد أولاد المبحوثات

عدد الأولاد	التكرار	النسبة المئوية %
(2-0)	20	**%40**
(5-3)	28	**%56**
(+ 6)	2	**%4**
المجموع	**50**	**%100**

- القراءة الإحصائية :

يتضح من معلومات الجدول أعلاه أن أعلى نسبة من المبحوثات يمتلكن من (3- 5) أطفال وذلك بنسبة 56% ، ثم تليها نسبة 40% من اللواتي يمتلكن من (0-2) ، و في الأخير نجد 4% من المبحوثات اللواتي يملكن من 6 أطفال فما فوق .

- التحليل السوسيولوجي :

ومنه نستنتج أن أغلب المعلمات يفضلن الاكتفاء بطفلين أو ثلاث أطفال نظرا لعملهن و انشغالهن الدائم ، فتربية الأطفال والاعتناء بهم تتطلب جهد كبير و وقت طويل و تكاليف كثيرة ونظرا لتعقد الحياة الاقتصادية و غلاء المعيشة و نظرا لكونها تتحمل أغلب مسؤوليات البيت المادية على عاتقها تفضل الكثيرات الاكتفاء بأقل عدد من الأطفال و التركيز على تقديم أفضل رعاية و تربية لطفل واحد أو طفلين بدلا من امتلاكها للعديد من الأولاد و إهمالهم أو التقصير في حقهم .

الجدول رقم 04 : يمثل نوع سكن المبحوثات

نوع السكن	التكرار	النسبة المئوية%
ملك خاص	20	**%40**
كراء	30	**% 60**
المجموع	**50**	**%100**

- القراءة الإحصائية :

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه أن أعلى نسبة من المبحوثات مستأجرات و يمثلن نسبة 60 % ، تليها نسبة 40 % من النساء اللواتي يسكنن في بيوت ملك خاص .

- التحليل السوسيولوجي :

من خلال هذه النسب نلاحظ بأن أغلب المبحوثات يعشن في بيوت ايجار، و ذلك لصعوبة شراء منزل و غلاء أسعار العقارات فيلجئون للكراء كخيار مؤقت ، فمعظم الأزواج يفكرون في الادخار لشراء بيت لاحقا و لهذا يتعاونون فيما بينهم ، فمنهن من قالت (بأنها تتحمل مسؤولية البيت المادية على عاتقها و تقوم بصرف راتبها على مستلزمات البيت و الأولاد ، بينما يقوم الزوج بادخار راتبه لعلهم يتمكنون بذلك شراء بيت مستقبلا فمن واجبها مساعدته من أجل استقرارهما وضمان مستقبل أولادهما) ، إلا أن ذلك ساهم و سهل في ظهور العنف الاقتصادي و تشبثه داخل الأسرة ، بحيث هنالك من يتحايل على زوجته و يستغلها بحجة شراء البيت فيقوم بصرف راتبه على مستلزماته و رغباته الشخصية و يوهمها بأنه يدخره من أجلهم و هذا ما اكتشفته العديد من الزوجات لاحقا .

الجدول رقم 05 : يمثل دخل الزوجة

دخل الزوجة	التكرار	النسبة المئوية %
40000-50000دج	29	**%58**
60000-70000 دج	14	**%28**
80000-90000دج	7	**%14**
المجموع	**50**	**%100**

- القراءة الإحصائية :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أعلى نسبة من المعلمات يتقاضين من (40000 –50000 دج) و ذلك بنسبة 58 % ، تليها نسبة 28 % من الأستاذات اللاتي يتقاضين بين (60000-70000 دج) ، و في الأخير نجد 14 % فقط من الأستاذات من تتقاضى بين (80000 -90000دج) .

- التحليل السوسيولوجي :

ومنه يتبين لنا أن هنالك اختلاف من حيث الدخل الشهري للزوجات ، و يرجع ذلك لعدة عوامل أهمها الطور التعليمي الذي تنتمي إليه الزوجة و كذا أقدميتها و خبرتها ، فرواتب أساتذة الطور المتوسط غير رواتب أساتذة الطور الثانوي و الجامعي ، و دخل الأساتذة القدماء غير دخل الأساتذة المبتدئين ، فكلما ارتفع المستوى التعليمي و المؤهلات الأكاديمية كلما ارتفعت الأجرة ، و كلما زادت الخبرة و الأقدمية كلما زادت الرواتب و العلاوات , إلا أن و مع ذلك فجميع المبحوثات يشاركن أزواجهن في التكاليف المادية

و يتحملونها معهم و يصرفن أغلب راتبهن على البيت والأولاد و يساعدن الزوج في مصاريفه اليومية و يسددن ديونه , لقول احدى المبحوثات (نساعدو دايمن في المصروف تع الدار) .

الجدول رقم 06 : يمثل دخل الزوج

دخل الزوج	التكرار	النسبة المئوية %
40000-50000 دج	8	**16**
60000-70000دج	14	**28**
80000-90000 دج	16	**32**
90000 إلى أكثر	12	**24**
المجموع	**50**	**%100**

- القراءة الإحصائية :

نلاحظ من خلال البيانات الرقمية الواردة في الجدول رقم (06) أن أعلى نسبة من الأزواج يتقاضون من (80000- 90000 دج) بنسبة 32 % ، ثم تليها نسبة 28 % من الأزواج الذين يتقاضون بين (60000-70000 دج)، ثم تليها نسبة 24 % من الأزواج الذين يتقاضون من (90000 دج فأكثر)، و في الأخير نجد16 % كأقل نسبة من دخل الأزواج و تتمثل في (40000-50000 دج).

- التحليل السوسيولوجي :

و منه يتبين لنا أن هنالك اختلاف من حيث دخل الأزواج فمنهم من يتقاضون أجور عالية تفوق رواتب زوجاتهم بالكثير ، و هنالك من يتقاضون نفس راتب الزوجة و هذا راجع لطبيعة عملهم و لاختصاصهم

إلا أن ومع ذلك لاحظنا اتكالية الأزواج و اعتمادهم الكلي على الزوجة وترددهم في المبادرة من الناحية المادية ، فأغلب الزوجات لا يدركن الدخل الحقيقي لأزواجهم و ليست لهن أي دراية فيما يصرف راتبه الشهري فحسب قول إحدى المبحوثات (جامي يقولي الصح شحال سنين زواج و منعرفش راتب الحقيقي ديالو).

1- تفريغ و تحليل بيانات خاصة بالتنشئة الاجتماعية للمرأة :

-**الفرضية الأولى** : التنشئة الاجتماعية للزوجة تسمح بممارسة العنف الاقتصادي عليها

جدول رقم 07 : يمثل العلاقة بين تحمل الزوجة المسؤولية و شعورها باتكالية الزوج

تحمل الزوجة المسؤولية المادية / شعور المرأة باتكالية الزوج	واجب الزوجة مساعدة الزوج		تربية المرأة الجزائرية		عزوف الزوج عن المسؤولية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الشعور بالاتكالية	7	**18.9%**	30	**81.1%**	_	**0%**	37	**100%**
عدم الشعور بالاتكالية	7	**53.8%**	_	**0%**	6	**46.2%**	13	**100%**
المجموع	14	**% 28**	30	**60%**	6	**12%**	50	**100%**

- القراءة الإحصائية :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثات اللواتي صرحن بأنهن يتحملن المسؤولية المادية على عاتقهن لأن هذه هي تربية المرأة الجزائرية و يمثلن نسبة 60 % ، و تدعمها فئة النساء اللواتي كشفن بأنهن يشعرن باتكالية الزوج عليهن بنسبة تقدر ب 81.1% .

أما الاتجاه الثاني فيمثل فئة المبحوثات اللواتي صرحن بأنهن يتحملن المسؤولية المادية على عاتقهن لأن من واجبهن مساعدة الزوج و يمثلن نسبة 28 % ، تدعمها فئة النساء اللواتي لا يشعرن باتكالية الزوج

عليهن بنسبة تقدر ب 53.8 %، مقابل 18.9% من فئة المبحوثات اللواتي يشعرن باتكالية الزوج عليهن.

أما الاتجاه الثالث فيمثل فئة المبحوثات اللواتي صرحن بأنهن يتحملن المسؤولية المادية على عاتقهن لأن الزوج يتهرب من تحمل المسؤولية و يمثلن 12%، و تدعمها فئة الزوجات اللواتي لا يشعرن باتكالية الزوج عليهن بنسبة تقدر ب 46.2 %.

- التحليل السوسيولوجي :

الجدول السابق يظهر أن الزوجة تشعر باتكالية الزوج عليها في التصرف و تدبر شؤون و مسؤوليات المنزل يعود بالدرجة الأولى حسب ما بينه الجدول إلى الطريقة و الكيفية التي نشئت عليها المرأة الجزائرية بصيغة عامة ، و هذا يدل أن طبيعة التربية التي اكتسبتها المرأة وسط عائلة تحمل قيم و معايير (الصبر و تحمل الأوضاع الصعبة) و أن حضور الرجل في حياتها يستدعي حضور كل من قيم الاحترام ، و الامتثال حتى و إن كان ذلك على حساب راحتها ،على رأي أحد المبحوثات (...راجلي لازم نصبر مهما كان ...) , هذا ما يؤكد فكرة أن طبيعة التنشئة المكتسبة تسمح للمرأة كما سبق و أكدنا ذلك من الصبر و تحمل أعباء الأسرة ، هذا ما يمنح الفرصة للزوج للاستفادة من هذه الوضعية و بالتالي تزيد وتيرة الاتكال و هذا ما تلمسه المرأة في حياتها الزوجية كما يبينه الجدول بصفة جلية .

جدول رقم 08 :يمثل العلاقة بين حرية اتخاذ المرأة لقراراتها و تدخل الزوج في تسيير راتبها

حرية المرأة في اتخاذ قراراتها / تدخل الزوج في طريقة تسيير راتب الزوجة	لديها حرية اتخاذ القرار		لم يكن لديها حرية اتخاذ القرار		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
يتدخل الزوج في طريقة تسيير الراتب	5	**12,2%**	36	**87.8%**	41	**100%**
لا يتدخل الزوج في طريقة تسيير الراتب	9	**100%**	_	**0 %**	9	**100%**
المجموع	14	**28%**	36	**72%**	50	**100%**

- القراءة الإحصائية :

يبين الجدول رقم (08) العلاقة بين حرية اتخاذ المرأة لقرارتها الشخصية عند الصغر و تدخل الزوج في طريقة تسييرها لراتبها الشهري ، و نلاحظ بأن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثات اللواتي صرحن بأن لم يكن لديهن حرية اتخاذ القرار عند الصغر و يمثلن نسبة 72% ، و تدعمها فئة المبحوثات اللواتي كشف بأن أزواجهن يتدخلون في طرق تسيير راتبهن بنسبة تقدر ب 87.8 % .

أما الاتجاه الثاني فيمثل فئة المبحوثات اللواتي صرحن بأن كان لديهن حرية اتخاذ القرار عند الصغر و يمثلن نسبة 28 % ، و تدعمها فئة المبحوثات اللواتي كشفن بأن أزواجهن لا يتدخلون في طرق تسيير راتبهن بنسبة تقدر ب 100 % ، مقابل 12.5% من النساء اللواتي يتدخل أزواجهن في تسيير راتبهن .

- التحليل السوسيولوجي :

و منه نستنتج بأن أغلب المبحوثات لم يكن لديهن حرية اتخاذ القرار عند الصغر ، و هذا راجع لتربيتهم في وسط أسري ذكوري ، و في عائلات محافظة تؤمن بتبعية المرأة للرجل و بخضوعها الدائم له ، و عليه فمن البديهي تدخل الأب و الأخ و حتى الجد و العم في عملية اتخاذها لقراراتها الشخصية و المهنية دون ترك لها حرية الاختيار و ابداء الرأي , و هذا ما أكدته العديد من المبحوثات بقولهن (تربيت في الدار لكبيرة وين كامل رجال يحكمو و يرايو لبابات و الخاوة و العموم) ، فكانت تعود دائما لهم عند اتخاذها لقرارات حياتها كمرجع نهائي ، فعلى هذا الأسلوب كبرت و على هذا النمط المعيشي تعودت ، الشيء الذي أنتج لديها قناعة تامة بأن من حق الرجل التدخل ف شؤون زوجته ، و جعلها تتقبل مختلف التدخلات من طرف زوجها فيما يخص راتبها الشخصي ، على رأي احدى المبحوثات (الراجل هو لي يحكم فالمرا ، و لمرا لازم تسمع و تطيع راجلها) ، لنرى العديد من الزوجات يقدمن بطاقاتهن البنكية للزوج و يستلم راتبها بدلا منها و يتصرف فيه كما يحلو له ، و تتقبل ذلك و تتعايش معه كما و كأنه تصرف عادي و طبيعي ، و الزوج هو الأخر على دراية بتنشئة و تربية التي تلقتها زوجته ، فيستغل الوضع لصالحه و يتدخل في راتبها و يتحكم فيه لأنه يدرك جيدا بأنها متعودة على التحكم و السيطرة و لن تبدي أي ردة فعل .

جدول رقم 09 : يمثل العلاقة بين تعرض عائلة الزوجة لذائقة مالية و مساعدتها لعائلة الزوج

تعرض عائلة الزوج لذائقة مالية / طلب الزوج المال من الزوجة لمساعدة عائلته	تعرضت		لم تتعرض		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
طلب	35	**100%**	_	**0%**	35	**100%**
لم يطلب	5	**33.3%**	10	**66.7%**	15	**100%**
المجموع	40	**80%**	10	**20%**	50	**100%**

- القراءة الإحصائية :

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثات اللواتي صرحن بأن سبق و تعرضت عوائهن لذائقة مالية و يمثلن نسبة 80% ، و تدعمها فئة المبحوثات اللواتي سبق وأن طلب الزوج منها مبلغا ماليا لمساعدة أصدقائه أو أفراد عائلته بنسبة تقدر ب 100% ، مقابل 33.3 % من المبحوثات اللواتي لم يطلب الزوج منهن المال لمساعدة أصدقائه أو أحد أفراد عائلته .

أما الاتجاه الثاني فيمثل فئة المبحوثات اللواتي صرحن بأن لم تتعرض عائلتهن لذائقة مالية بنسبة 20% و تدعمها فئة المبحوثات التي لم يطلب الزوج منهن مبلغا ماليا لمساعدة أصدقائه أو أحد أفراد عائلته بنسبة تقدر ب 66.7 % .

- التحليل السوسيولوجي :

تبين لنا من خلال الجدول أن أغلب المبحوثات سبق و أن تعرضت عائلتهن لذائقة مالية خلال فترة شبابهن الشيء الذي دفعهن لانتهاج طرق متنوعة للمساعدة من أجل التخلص من تلك الأزمة فمنهن من باعت قطع من مجوهراتها بقولهن (بعت ذهبي باه نعاون دارنا) , و منهن من تدينت من أحد أصدقائها (تسلفت من صاحبتي) ، و منهن من خرجت للعمل رغم صغر سنها (خرجت خدمت عند الناس و الدورو لي يمدوهلي نعطيه لبابا) فبذلك ساهمت هي الأخرى في مساعدة أسرتها لتخطي الأزمة ، فقبل كل شيء هي أيضا تنتمي لذلك البيت و من واجبها مشاركة عائلتها و الوقوف معهم في أوقاتهم الصعبة و مساعدتهم في محنتهم و المساهمة في حل مشاكلهم المادية و المعنوية ، فمرورها من تجربة صعبة من قبل صنع منها انسانة مضحية لا تتهرب عند وجود المشكلات بل تقف صامدة و تساعد بأي شكل أو طريقة كانت ، و خلق لديها حب المساعدة و التضامن مع الاخر ، الشيء الذي يدفعها لتقديم المال لأي شخص محتاج و بالأخص عائلة الزوج فهي مستعدة للوقوف معهم و تدينهم في مناسباتهم السعيدة و الحزينة ، فعلى رأي أحد المبحوثات (في وقت الكوفيد خو راجلي مرض و هو كوميرسون و بحكم الكوميرس حبس و مرتو ماشي خدامة مكاش عند من يتسلف طلب لراجلي مبلغ من المال ، و الزوج طلب مني نسلفلو و أن لبية الطلب و عاونتو , و جامي قلتلو ردهم لي ولا طالبتو بيهم) فهي ترى بأنها أصبحت فرد من تلك العائلة و من واجبها مساعدتهم ، إلا أن و حسب المبحوثات أغلب الأزواج لا يعوضونهن على تلك التضحية بل يكتفي بتشكرها و وعدها بتسديد الدين لها لاحقا و لكنه لا يفعل .

جدول رقم 10 : يمثل العلاقة بين تحمل الزوجة المسؤولية و تقديم الزوج من مدخوله لها

تحمل الزوجة المسؤولية المادية / تقديم الزوج من مدخوله للزوجة	واجب الزوجة مساعدة الزوج		تربية المرأة الجزائرية		عزوف الزوج عن المسؤولية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
يقدم	5	**45.5%**	0	**0,0%**	6	**54.5%**	11	**100%**
لا يقدم	9	**23,1%**	30	**76,9%**	0	**0.0%**	39	**100%**
المجموع	14	**28%**	30	**60%**	6	**12%**	50	**100%**

- القراءة الإحصائية :

يوضح الجدول رقم (10) العلاقة بين تحمل الزوجة المسؤولية المادية و تقديم الزوج لحقها من مدخوله ، حيث نلاحظ أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثات اللواتي صرحن بأنهن يتحملن المسؤولية المادية على عاتقهن لأن هذه هي تربية المرأة الجزائرية و يمثلن نسبة 60% ، و تدعمها فئة الزوجات اللواتي لا يقدم لهن الزوج حقهن من مدخوله بنسبة تقدر ب 76.9 % .

أما الاتجاه الثاني فيمثل فئة المبحوثات اللواتي صرحن بأنهن يتحملن المسؤولية المادية لأن من واجبهن مساعدة الزوج و يمثلن نسبة 28 % ، و تدعمها فئة المبحوثات اللواتي يقدم لهن أزواجهن حقهم من مدخولهم بنسبة تقدر ب 45.5% ، مقابل 23.1% من النساء اللواتي لا يقدم لهن أزواجهم حقهن من مدخولهم.

أما الاتجاه الأخير فيمثل فئة المبحوثات اللواتي صرحن بأنهن يتحملن المسؤولية المادية على عاتقهن لأن الزوج يتهرب من تحمل المسؤولية و يمثلن نسبة 12 % ، و تدعمها فئة النساء اللواتي كشفن بأن الزوج يقدم لها حقها من مدخوله بنسبة تقدر ب 54.5%.

- التحليل السوسيولوجي :

الجدول السابق يظهر لنا أن الزوجات يتحملن المسؤولية المادية بجانب الزوج ، و يتكفلن هن الأخريات بمصاريف و تكاليف البيت و الأولاد ، و يرجع ذلك لطبيعة التربية التي اكتسبتها المرأة الجزائرية و التي تجعلها تبادر في المساعدة و تقف بجانب زوجها للحفاظ على أسرتها و توفير كل احتياجاتهم و متطلباتهم ، لنجدها تصرف راتبها في الغذاء و اللباس و دروس الأولاد ، و هنالك أيضا من تدفع الايجار و تسدد ديون الزوج فهي بذلك تقوم بواجبها تجاه عائلتها و تساعد زوجها نظرا للغلاء المعيشي و تعقد الحياة الاقتصادية ، إلا أن كل هذه المساعدات خلقت عند الزوج نوع من الادراك الخاطئ بأن راتبها يكفيها و يكفي متطلبات البيت و الأولاد و عليه فهي ليست بحاجة لمدخوله فيحتفظ بماله الخاص لنفسه و يعيشون على حسابها ، فهو يضن بأنها عاملة ولديها دخل وبالتالي فهي لا تحتاج لنقوده فيتخلى بذلك عن دوره في القوامة و يحملها مسؤولية الانفاق ، لنجد الزوجة تتضارب بين مصاريف البيت و متطلبات الأولاد و تتقاتل من أجل أسرتها متناسية بذلك حقها و رغباتها الشخصية لقول احدى المبحوثات (جامي مدلي من شهريتو و لا يشريلي حاجة ، و أنا شهريتي راحت كامل على الدار ما صحليش مام با نشري حاجة ليا حسبتلو شويا دراهم لي نجيب من خدمتي يكفوني و يكفو الدار و ذراري ، و مع الغلا لي رانا عايشين فيه راني نروح غير بلعقل و هو تحسبلو عندي) ، فتدخل الزوجة و مساعدتها للزوج من الناحية المادية أسفرت عنه انعكاسات سلبية و التي تتمثل في حرمانها من حقها الذي منحه لها الشرع و القانون.

جدول رقم 11 : يمثل العلاقة بين حجم عائلة الزوجة و مساعدتها للزوج في مصاريفه اليومية

حجم عائلة الزوجة / مساعدة الزوج في مصاريفه اليومية	عائلة كبيرة		عائلة صغيرة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أحيانا	-	0 %	4	100%	4	**100%**
دائما	40	87%	6	13%	46	**100%**
المجموع	40	**80%**	10	**20%**	50	**100%**

- القراءة الإحصائية :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثات اللواتي صرحن بأنهن تربوا في عائلة كبيرة الحجم و يمثلن نسبة 80 % ، و تدعمها فئة المبحوثات اللواتي قالوا بأنهن يساعدن دائما أزواجهن في المصاريف اليومية بنسبة 87 %.

أما الاتجاه الثاني فيمثل المبحوثات اللواتي صرحن بأنهن تربوا في عائلة صغيرة الحجم و يمثلن نسبة 20% ، و تدعمها فئة المبحوثات اللواتي يساعدن أحيانا أزواجهن في المصاريف اليومية بنسبة 100% و مقابل 13% من النساء اللواتي يساعدن دائما الزوج في مصاريفه اليومية .

- التحليل السوسيولوجي :

و منه يتبين لنا بأن معظم المبحوثات تربوا في عائلة كبيرة الحجم و ممتدة تتكون من الآباء و الاخوة و الأجداد و الأعمام ، أينما كان الجميع يساهمون في نفقات البيت المادية و يتعاونون فيما بينهم من أجل تخفيف الضغط على بعضهم البعض و هذا ما صرحت به احدى المبحوثات (تربيت فالدار الكبيرة وين كنا كامل نتعاونو بشي لي نقدرو عليه ...) بحيث كبرت الزوجة على مبدأ المساعدة و المشاركة من أجل الارتقاء بالأسرة و الحفاظ عليها ، فبالتالي ترسخت تلك المبادئ فيها و أصبحت هي الأخرى تساعد زوجها في مصاريفه اليومية بصفة دائمة سواء بتقديم المال له للتبضع أو بتبضعها هي بمالها الخاص ، فهي ترى بأن لا طالما يتشاركون نفس البيت و تجمعهم رابطة قوية ألا وهي رابطة الزواج فمن واجبها مساندته و تسديد التكاليف عوض عنه إن استدعى الأمر، ففي الأخير من واجبها الوقوف بجانب زوجها في الصراء و الضراء فهكذا تربت و على هذا الصورة كبرت ، إلا أن بعض الأزواج يأخذون ذلك لصالحهم فهنالك من يتحايل بحيث يقوم بجمع راتبه لتحقيق أهدافه الخاصة و يستغل مساعدة الزوجة له فيتركها تتكفل بالتكاليف الثقيلة و التي هي في الأساس من واجباته و يتحايل هو في الانفاق ، و هذا ما صرحت به احداهن (... هو يجيب ما نقولكش ما يقضيش كامل بصح يفيس يجيب حاجة و يخلي 100 يخبي دراهمو و شهريتي تروح فالقضيان).

4 – نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات :

1-الاستنتاج الجزئي للفرضية الأولى :

من خلال نتائج الدراسة الميدانية للمحور الثالث ، تم تسجيل العديد من الإجابات ذات دلالة إحصائية و التي تفيد بأن التنشئة الاجتماعية للزوجة هي التي تسمح بممارسة العنف الاقتصادي عليها ، فتربيتها في وسط عائلي كبير أينما يتشارك الجميع في النفقات المعيشية ويتعاونون فيما بينهم في حال وقوع أي مشكلة أو أزمة مالية و الصبر و التضحية من أجل الحفاظ على استقرار الأسرة و استمراريتها ، و كذا

تحكم الأب و تدخله الدائم في عملية اتخاذ قراراتها الشخصية جعل منها زوجة خاضعة تتقبل تدخل الزوج في طريقة تسييرها لراتبها و تحكمه فيه ، و تتحمل المسؤولية المادية على عاتقها و تقف بجانب زوجها و بجانب أفراد عائلته في حال ما تعرضوا لأزمة أو ذائقة مالية و تساعدهم بأي وسيلة كانت , فهي قبل كل شيء متعودة على العطاء و المساعدة دون انتظار أي مقابل و ترى أن ذلك واجب من واجباتها كامرأة صالحة فعلى هذا الأساس تربت و على هذا المبدأ عليها أن تستمر ، الشيء الذي أدى إلى اتكالية الزوج و اعتماده عليها و أدى كذلك إلى حرمانها من حقها من مدخوله و محاولة استغلالها و تعنيفها اقتصاديا .

3-تفريغ و تحليل بيانات خاصة بتراجع دور الزوج داخل الأسرة :

- **الفرضية الثانية :** تراجع دور الزوج في القوامة ساهم في تبني العنف الاقتصادي على زوجته.

جدول رقم 12: يمثل العلاقة بين تهرب الزوج من المصاريف و شعور الزوجة بالاتكالية

تهرب الزوج من التكاليف المادية / شعور الزوجة باتكالية الزوج عليها	يتهرب من المصاريف		لا يتهرب من المصاريف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
تشعر بالاتكالية	36	**97,3%**	1	**2.7%**	37	**100%**
لا تشعر بالاتكالية	_	**0%**	13	**100%**	13	**100%**
المجموع	36	**72%**	14	**28%**	50	**100%**

- **القراءة الإحصائية :**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثات اللواتي صرحن بأن أزواجهن يتهربون من المصاريف الضرورية و يمثلن نسبة 72 % ، و تدعمها فئة النساء اللواتي كشفن بأنهن يشعرن باتكالية الزوج عليهن نسبة تقدر ب 97.3 %.

أما الاتجاه الثاني فيمثل فئة اللواتي صرحن بأن أزواجهن لا يتهربون من المصاريف الضرورية و يمثلن 28 % ، و تدعمه فئة النساء اللواتي لا تشعرن باتكالية الزوج عليهن بنسبة تقدر ب 100 % ، مقابل

2.7 % من المبحوثات اللواتي كشفن بأنهن يشعرن باتكالية الزوج عليهن .

- التحليل السوسيولوجي :

ومنه نستنتج بأن معظم المبحوثات يشعرن باتكالية الزوج عليهن و ذلك لتحملهن لأغلب المسؤوليات على عاتقهن ، بحيث يبادرن دائما في تسديد التكاليف المادية ويهتمن بمتطلبات الأولاد و مستلزمات البيت بمفردهن و و يتجلى ذلك في مجمل نفقاتهن بحيث تصرف جل راتبها على الغذاء و اللباس و دروس الأولاد و أنشطتهم ، و يرجع ذلك لتهرب الزوج من تحمل المسؤولية و تقصيره من الناحية المادية ، فحسب الزوجات يتظاهر أزواجهن بالعجز و يتحججون بالغلاء و عدم قدرتهم على توفير مستلزمات البيت لكي تبادر هي و تقدم له المال فعلى رأي احدى الأستاذات (ديما معندوش الدراهم غير تجبديلو المصروف يبدا يتهرب , منعرف شهريتو واش يدير بيها) ، فهو يتهرب لاتكاليته و لاعتماده لأنه على دراية بأنه حتى و إن تغاضى و عزف عن المسؤولية فهنالك من تدفع مكانه و تتحمل المسؤولية بدلا عنه ، فلا تستطيع المرأة رأيت أطفالها محتاجين و لا تبادر على رأي احداهن (علابالو منقدرش نخلي داري و ولادي يحتاجو علا بالو مام ما يصرفش نصرف أنا) فغياب مفهوم المسؤولية لدى الزوج سمح له بالتهرب من المصاريف الضرورية وتخليه عن دوره في الانفاق و تكليف الزوجة بذلك بدلا عنه .

جدول رقم 13 : يمثل العلاقة بين تهرب الزوج من المصاريف و مجمل نفقات الزوجة

تهرب الزوج من المصاريف المادية / مجمل نفقات الزوجة	يتهرب من المصاريف		لا يتهرب من المصاريف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الغذاء و اللباس	36	**97,3%**	3	**7.7%**	39	**100%**
دروس الأولاد و متطلباتهم	-	**0%**	8	**100%**	8	**100%**
كراء المنزل	-	**0%**	1	**100%**	1	**100%**
نفقات خاصة بها	-	**0%**	2	**100%**	2	**100%**
المجموع	36	**72%**	14	**28%**	50	**100%**

- القراءة الإحصائية :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثات اللواتي صرحن بأن ازواجهن يتهربون من المصاريف الضرورية و يمثلن نسبة 72 % ، و تدعمها فئة العاملات اللواتي كشفن بأن مجمل نفقاتهن في الغذاء و اللباس بنسبة تقدر ب 92.3%.

أما التجاه الثاني فيمثل فئة المبحوثات اللواتي صرحن بأن أزواجهن لا يتهربون من المصاريف الضرورية و يمثلن نسبة 28 % ، و تدعمها فئة النساء اللواتي كشفن بأنهن يصرفن راتبهن في دروس الأولاد بنسبة

100% ، تليها الفئة اللواتي يصرفن راتبهن في نفقات خاصة بهن بنسبة تقدر ب 100 % ، تليها الفئة اللواتي يصرفن راتبهن في الغذاء و اللباس بنسبة تقدر ب 7.7 %.

-التحليل السوسيولوجي :

تبين لنا من خلال الجدول أن الأزواج يتهربون من تحمل المسؤولية لاتكاليتهم و اعتمادهم الكلي على الزوجة ، فينتهجون بذلك طرق مباشرة و غير مباشرة فمنهم من يتحجج بالعجز و منهم من يتهرب بصورة واضحة ، و عليه تضطر المرأة تقمص دور الرجل و تعويض مكانه فنجدها تصرف راتبها بالدرجة الأولى على البيت و الأطفال و تسعى جاهدة لتوفير الغذاء ودفع الفواتير وتهتم كذلك بدروس الأولاد و متطلباتهم من ملابس و أدوات دراسية وأنشطة رياضية و غيرها ، و منهن من تدفع حتى ايجار البيت ناسية بذلك مستلزماتها و رغباتها الشخصية ، فتسبق عائلتها و بيتها على نفسها على رأي احدى المبحوثات (كي يشبعو ولادي و ما ينقصهم والو هذاك هو الصح أنا معليش راني كبيرة) .

جدول رقم 14:يمثل العلاقة بين مساعدة المرأة لزوجها في المصاريف و مساعدته لها في البيت

الزوج يساعد في الأعمال المنزلية / مساعدة الزوج في مصاريفه اليومية	يساعد		لا يساعد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أحيانا	4	**100%**	_	**0%**	4	**100%**
دائما	10	**21.7%**	36	**78.3%**	46	**100%**
المجموع	14	**%28**	36	**72%**	50	**100,0%**

- القراءة الإحصائية :

الجدول رقم 14 يمثل العلاقة بين مساعدة الزوج للزوجة في الأعمال المنزلية و مساعدة الزوجة للزوج في المصاريف اليومية و نلاحظ أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثات اللواتي صرحن بأن أزواجهم لا يساعدونهم في الأعمال المنزلية و يمثلن نسبة 72 % ، و تدعمها فئة المبحوثات اللواتي قالو بأنهن يساعدن أزواجهن دائما في المصاريف اليومية بنسبة تقدر ب 78.3 % ، مقابل 0% من المبحوثات اللواتي يساعدن أزواجهم أحيانا.

أما الاتجاه الثاني فيمثل فئة المبحوثات اللواتي صرحن بأن أزواجهم يساعدونهم في الأعمال المنزلية و يمثلن نسبة 28 % و تدعمها فئة المبحوثات اللواتي صرحن بأنهن يساعدن أزواجهن أحيانا في المصاريف بنسبة 100 % ، مقابل 21.7 % من المبحوثات اللواتي يساعدون الزوج دائما في المصاريف اليومية .

- التحليل السوسيولوجي :

الجدول السابق يبين لنا بأن معظم الأزواج لا يساعدون زوجاتهم في الأعمال المنزلية ، لاعتقادهم بأنها ليست من مسؤولياتهم و من العيب أن يتدخل الرجل فيها فهذا من مهام المرأة و واجبها ، فلم يسبق له رأيت والده في المطبخ يجهز الطعام أو ينضف و يرتب البيت و عليه فهو الأخر لا يمكنه التخلي عن الصورة النمطية للرجل التقليدي الذي لا يساعد زوجته في الأعمال المنزلية و يكلفها وحدها بذلك و لا يمكنه تجاوز مبادئه و قيمه التي كبر عليها و هذا ما أكدته إحدى المبحوثات (أنا راجلي تجيه طايحة لوكان يعاوني فالدار ، ولادو و ما يشدهمش تسما الشغل ما نخممش أصلا فيها) ، إلا أنه من جهة أخرى تخلى عن أهم أدواره و التي هو مكلف بها شرعا و قانونا ألا و هي مهمة الإنفاق على البيت و تحمل المسؤولية المادية لنشاهد تناقض كبير و تضارب في قيم الرجل و معتقداته فهو لا يشارك و لا

يساعد زوجته في أعمال بيتهم و رعاية أبنائهم و لكنه يتنازل عن القوامة و يتقبل مساعدة الزوجة له من الناحية المادية فحسب المبحوثات يساهمون دائما و يوميا في مصاريف البيت (كل يوم نقضي و كل يوم نجيب) و لكن أزواجهم لا يساعدونهم في أعمال البيت (...ما يعاونش الراجل والو).

جدول رقم 15 : يمثل العلاقة بين من يتخذ قرارات البيت و من المسؤول عن تكاليف البيت

اتخاذ القرار / مسؤولية التكاليف	الزوجة		الزوج		كلاكما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أنت	10	**100%**	-	**0%**	-	**0%**	10	**100%**
الزوج	-	**0%**	2	**100%**	-	**0%**	2	**100%**
كلاكما	-	**0%**	-	**0%**	38	**100%**	38	**100%**
المجموع	10	**20%**	2	**4%**	38	**76%**	50	**100%**

- القراءة الإحصائية :

نلاحظ من خلال البيانات الرقمية الواردة في الجدول رقم (15) أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثات اللواتي صرحن بأنهن يتشاركن عملية اتخاذ القرارات المصيرية للبيت مع الزوج أي أن كلاهما يتخذون قرارات البيت و الأولاد بنسبة تقدر ب 76 %، و تدعمها فئة المبحوثات اللواتي يتحملن هن و الزوج مسؤولية التكاليف و مصاريف البيت بنسبة تقدر ب 100%.

أما الاتجاه الثاني فيمثل فئة المبحوثات اللواتي صرحن بأنهن يتخذن قرارات البيت المصرية بمفردهن بنسبة تقدر ب 20% ، و تدعمها فئة اللواتي أكدن بأنهن يتحملن تكاليف و مصاريف البيت بمفردهن أيضا بنسبة تقدر ب 100%.

أما الاتجاه الأخير فيمثل فئة المبحوثات اللواتي صرحن بان الزوج هو من يتخذ قرارات البيت المصيرية بمفرده بنسبة تقدر ب 4 % ، و تدعمها فئة النساء اللواتي كشفن بأن الزوج هو من يتكلف بمصاريف البيت بنسبة تقدر ب 100%.

- التحليل السوسيولوجي :

و عليه نستنتج بأن الزوجات يشاركن أزواجهن عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالمنزل و الأولاد فعلى رأي المبحوثات هن أدرى بالمصلحة العامة للبيت و بالتالي فمن الضروري أن تقرر هي الأخرى مع الزوج " مكان اقامتهم و مدارس الأولاد و حتى مشارعهم و مخططاتهم المستقبلة" ، لقول احداهن : (انا نعرف واش يليق و واش ميليقش لوكان ما ندخلش نصيب الحالة تخلطت) ، و بما أن الزوجة أصبحت تتشارك و تتدخل في عملية اتخاذ القرار أخذ الأزواج طريقا أخر للاستفزاز و المقارنة لنجدهم يجبرون زوجاتهم على المشاركة في المصاريف المادية البيت و تقاسمها معه ، فبما أنها تبدي رأيها و تتخذ القرار بجانبه , فهي ملزمة أيضا على مشاركته المسؤوليات المادية و إلا فلن يأخذ رأيها بعين الاعتبار ، و لذا ترضى الزوجة بتقاسم التكاليف معه و تتقبل تدخله في تسيير راتبها ,، كما هنالك فئة من الزوجات من يتخذن قرارات البيت و يتكلفن بمصاريف البيت بمفردهن دون أي تدخل من طرف الزوج و ذلك لاتكاليته عليها و تخليه كليا عن دوره في القوامة و النفقة لنجدها تعوض مكانه و تعيش دورها و دوره في نفس الوقت و هذا ما صرحته احدى المبحوثات بقولها : (كلش عليا الراجل دراهمو كامل راحو فالشراب ماشي متزن لا عقليا و لا جسديا كيفاش نتكل عليه الدار و لولاد دونك عوضتو ، أنا فيها راجل و فيها مرا).

جدول رقم 16 : يمثل العلاقة بين اتخاذ القرار و تدخل الزوج في تسيير راتب الزوجة

اتخاذ القرار / تدخل في طريقة تسيير الراتب	الزوجة		الزوج		كلاكما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
يتدخل	3	**7.3 %**	-	**0 %**	38	**92.7%**	41	**100%**
لا يتدخل	7	**77.8%**	2	**22.2%**	-	**0%**	9	**100%**
المجموع	10	**20%**	2	**4%**	38	**76%**	50	**100%**

- القراءة الإحصائية :

نلاحظ من خلال البيانات الرقمية الواردة في الجدول رقم (16) أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثات اللواتي صرحن بأنهن يتشاركن عملية اتخاذ القرارات المصيرية للبيت مع الزوج أي أن كلاهما يتخذون قرارات البيت و الأولاد بنسبة تقدر ب 76 %، و تدعمها فئة المبحوثات اللواتي يتدخل أزواجهن في طريقة تسيير راتبهن بنسبة تقدر ب 92.7%.

أما الاتجاه الثاني فيمثل فئة المبحوثات اللواتي صرحن بأنهن يتخذن قرارات البيت المصرية بمفردهن بنسبة تقدر ب 20% ، و تدعمها فئة اللواتي لا يتخل الزوج في طريقة تسييرها لراتبها بنسبة تقدر ب 77.8%، مقابل 7.3% من فئة المبحوثات اللواتي يتدخل الزوج في طريقة تسييرها لراتبها.

أما الاتجاه الأخير فيمثل فئة المبحوثات اللواتي صرحن بان الزوج هو من يتخذ قرارات البيت المصيرية بمفرده بنسبة تقدر ب 4 % ، و تدعمها فئة النساء اللواتي كشفن بأن الزوج لا يتدخل في طريقة تسييرها لراتبها بنسبة تقدر ب 22.2%.

- التحليل السوسيولوجي :

و منه نستنتج بأن الزوجات يشاركن أزواجهن عملية اتخاذ القرار و يتدخلون في قراراته و مخططاته بشأن الأسرة و الأولاد مما يدفع الزوج لتدخله هو الاخر في الشؤون الخاصة بالمرأة كراتبها مثلا ، فحسب المبحوثات يتدخل أزواجهن في طريقة تسييرهن لراتبهن فمنهم من يطلب المال بطريقة مباشرة و صريحة كأن يطلب منها مبلغا ماليا لتصليح السيارة او عطل ما ، و منهم من يتظاهر بالعجز لتبادر الزوجة وتتولى مصاريف البيت ، و هذا ما أكدته احداهن (كل ما يشوف الشهرية دخلت يقولي هاتي دراهم نريباريالطوموبيل و يخرج واحد المصاريف الزايدة لي بلا معنى) ، و منهم أيضا من يأخذ المال على شكل دين و يوعدها بتسديده و لا يفعل و هذا ما أكدته مجموعة من المبحوثات بقولهن (يقوليسلفيلي و كي نخلص نردهوملك و يضرب النح) ، فبذلك قد يكون الزوج تحايل على زوجته و تدخل في راتبها بطريقة غير مباشرة و حسب تصريحات المبحوثات هن الأخريات لا يحاسبونه أو يطلبون مالهم منه لأن حسبهن من العيب أن تطالبه بالمال اعتقادا منها بأن ذلك سيمس من رجولته و كرامته ، فبعد كل شيء يبقى الرجل رجلا حتى و إن كان مقصرا .

2- الاستنتاج الجزئي للفرضية الثانية :

من خلال نتائج الدراسة الميدانية للمحور الرابع تم تسجيل العديد من الإجابات ذات الدلالة الإحصائية و التي تؤكد تراجع دور الزوج في القوامة داخل الأسرة الجزائرية , و تنازله عن دوره في تحمل المسؤولية المادية و النفقة ، لنجد أغلب المبحوثات يتحملن معظم المسؤوليات المادية على عاتقهن ، بحيث

يصرفن جل راتبهن في الغذاء و اللباس و دروس الأولاد و متطلباتهم و حتى في كراء البيت متناسيات بذلك مستلزماتهن و رغباتهن الشخصية، كما يساعدن أزواجهن أيضا في مصاريفهم اليومية فأصبحت المرأة بذلك هي المسؤولة الأولى عن البيت ، و تتحمل مختلف أعباء المنزل بمفردها ، بحيث سجلنا نسبة ضئيلة فيما يتعلق بمساعدة الزوج لزوجته في الأعمال المنزلية ، وحتى عملية اتخاذ القرار أصبحت المرأة تشاركه فيها بل هنالك من تتخذ قرارات البيت المصيرية لوحدها دون أي تدخل من الزوج و ذلك لتهربه من تحمل المسؤولية و اتكاليته عليها ، و بهذا يمكننا تأكيد الفرضية الثانية و نؤكد تهرب الزوج من المصاريف الضرورية و تراجع دوره في القوامة الشيء الذي ساهم في تبني العنف الاقتصادي على زوجته و ممارسة الضغط المادي عليها.

5-الاستنتاج العام :

من خلال ما تم التطرق له من بيانات الدراسة ككل تبين لنا أن فرضيات البحث تحققت ، و توصلت فعلا بأن التنشئة الاجتماعية للزوجة هي التي تسمح بممارسة العنف الاقتصادي عليها و تم إثبات أيضا بأن تراجع دور الزوج في القوامة داخل الأسرة الجزائرية الحديثة ، فالتنشئة و التربية التي تلقتها المرأة عند الصغر و المبادئ التي تم تلقينها لها والتي تنص على ضرورة تحمل المسؤولية و مساعدة الزوج و الصبر و التضحية من أجل استمرارية الأسرة و استقرارها حتى و إن كان ذلك على حساب راحتها النفسية و استقلاليتها المادية هي من جعلت منها امرأة مضحية و صبورة تتحمل كل أشكال الاستغلال و التعنيف الاقتصادي لها دون إبداء أي معارضة و هذا ما أكده الجدول رقم (07) ، بل ترى أن من واجبها كزوجة صالحة تحمل المسؤولية المادية فهكذا تربت و هكذا كانت ترى والدتها و نساء محيطها يفعلن فبالرغم من تهرب الزوج من تحمل المسؤولية و اتكاليته عليها في تولي المصاريف اليومية للبيت و الأولاد و تحميلها العبء المادي على عاتقها ، و ذلك حسب ما جاء به الجدول رقم (12) و اعتماده عليها في

تسديد ديونه و ديون عائلته فلا يحق لها التذمر أو الشكوى لأنها مقتنعة بأن من واجبها هي التنازل و الصبر من أجل الحفاظ على عائلتها .

الخاتمة :

من خلال ما تطرقنا له في دراستنا الحالية والتي جاءت بعنوان " العنف الاقتصادي ضد الزوجات العاملات " والتي كان الهدف الأساسي منها معرفة العوامل التي تحدد ظاهرة العنف الاقتصادي للزوجة العاملة ، إن ما كانت التنشئة الاجتماعية للزوجة أو أن تراجع دور الزوج في القوامة داخل الأسرة هما السببين الرئيسيين لتعشب هذه الظاهرة داخل الأسرة الجزائرية الحديثة .

وعلى ضوء ما قمنا بدراسته واستخلاصه من الموضوع توصلنا في الختام إلى أن العنف الاقتصادي هو ظاهرة جديدة أفرزه خروج المرأة للعمل وتحصلها على راتب شهري الشيء الذي خلق لدى الزوج اتكالية واعتماد كلي على زوجته من الناحية المادية ، كما أن لهذه الظاهرة عدة مظاهر منها ما هو مباشر وواضح و الذي قد تظهر أثاره في تعب الزوجة و شعورها باتكالية الزوج عليها و تحملها للمسؤولية على عاتقها ، و منها ما هو غير مباشر و مستتر قد تتعايش معه المرأة دون شعورها حقا بأنه تعنيف اقتصادي.

و يرجع سبب هذه الظاهرة بالدرجة الأولى التنشئة الاجتماعية للزوجة الجزائرية والتي رسخت فيها خصال التضحية وضرورة تحمل المسؤولية و تسخير وقتها و مالها لأسرتها دون احتساب راحتها و رغباتها الشخصية الشيء الذي سمح بممارسة العنف الاقتصادي عليها و سهل تقبلها لذلك و تعايشها معه .

كما أن مساعدة الزوجة لزوجها في مصاريفه اليومية خلق لديه نوع من التهرب و الذي يمكن التماسها في تراجع دوره في القوامة بشكل ملحوظ وعزوفه عن المصاريف و مسؤوليات البيت و الأولاد المادية .

فعلى الرغم من أن المجتمع الجزائري لا يعترف بمثل هذه الأشكال من العنف لاعتباره غير مرئي و ملموس إلا أن العلاقات الأسرية تعرف أشكال متنوعة من العنف و من الواجب تسليط الضوء على كل أنواع العنف الأسري و كشف الستار عنه , لأن إخفاءه و التستر عنه قد يؤدي إلى تعمق جذوره و صعوبة علاجه ، و تفتح هذه الدراسة آفاق علمية أخرى

كمعالجة هذه الظاهرة من ناحية الزوج الذي ربما يقدم لنا وجهة مغايرة و أسباب مختلفة لما تم الوصول إليه في هذه الدراسة و تبقى أبواب البحث و الدراسة مفتوحة .

قائمة المصادر و المراجع :

1- القرآن الكريم :

◆سورة النحل : آية 58-59.

◆سورة البقرة ، الآية 227.

2- كتب المنهجية :

◆أنجرس موريس ، ترجمة بوزيد صحراوي ، كمال بوشوف و سعيد سعون ، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية و تدريبات علمية** ، طبعة ثانية ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004-2006 .

◆ عبيدات محمد و آخرون ،**منهجية البحث العلمي القواعد و المراحل و التطبيقات** ، دار وائل للطباعة و النشر، عمان ، 1999 .

◆شفيق محمد، **البحث العلمي مع تطبيقات في مجال الدراسات الاجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2011.

◆عبد الرحمن بدوي ،**مناهج البحث العلمي** ، ط1 ، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977.

◆علي جلبي عبد الرزاق و السيد عبد العاطي السيد، **مناهج البحث العلمي** ، دار المعرفة الجامعية ، مصر، 2007.

◆شروخ صلاح الدين ،**منهجية البحث العلمي للجامعيين** ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، مصر، 2003.

◆عليان ربحي مصطفى ، عثمان محمد غنيم ، **مناهج و أساليب البحث العلمي النظرية و التطبيق** ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، ط1 , عمان، 2000 .

◆ رشوان حسن عبد الحميد ،**أصول البحث العلمي ، مؤسسة شباب الجامعة** ، مصر ،2003.

◆العواملة ، نائل حافظ ، **أساليب البحث العلمي : الأسس النظرية و تطبيقاتها في الإدارة** ، مكتبة أحمد ياسين ، ط1 ، عمان ، 1995.

◆عبيدات محمد، محمد أبو نصار،عقلة مبيضين، **منهجية البحث العلمي القواعد و المراحل و التطبيقات**، ط2 ، دار وائل للطباعة والنشر، عمان ، 1999.

◆حمدان محمد ،**البحث العلمي كنظام** ، دار التربية الحديثة ، عمان ، 1989.

◆ محمد شفيق ،**البحث العلمي مع تطبيقات في مجال الدراسات الاجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر،2011.

◆منال هلال المزاهرة ،**مناهج البحث الإعلامي** ، دار المسيرة ، الأردن ، 2014 .

◆عوض عدنان ،**مناهج البحث العلمي** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، عمان، 2008.

3-كتب حول العنف :

◆منير كرداشة ،**العنف الأسري سيكولوجية الرجل العنيف و المرأة المعنفة** ، عالم الكتب الحديث ، ط1 الأردن ، 2009.

◆يوسف رندا و آخرون ،**دراسة أسباب و آثار لعنف ضد المرأة الريفية في محافظة أسيوط** جامعة أسيوط ، مصر ،2016.

◆سهيلة محمود بنات ،**العنف ضد المرأة أسبابه ، آثاره و كيفية علاجه** ، المغتز للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2008.

◆بيير بورديو، جان كلود بارسون، **إعادة الإنتاج : في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم**،ترجمة ماهر تريمش، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، 2007 .

4-كتب حول التنشئة الاجتماعية :

◆الجوهري محمد و أخرون ، **الطفل و التنشئة الاجتماعية** ، دار المعرفة الجامعية 1994 .

◆هميشري عمر أحمد ، **التنشئة الاجتماعية للطفل** ، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط2 ، عمان ، 2002.

◆فياض حسام الدين ،**مفهوم التنشئة الاجتماعية و أساليب المعاملة الوالدية** ، ط1 ، الناشر نحو علم اجتماع تربوي ، 2015 .

◆رشوان حسين عبد الحميد أحمد ،**الطفل : دراسة في علم الاجتماع النفسي** ،الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث ، 1992.

◆مواهب إبراهيم عياد ، **نمو و تنشئة الطفل من الميلاد حتى السادسة** ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، 1999.

◆معن خليل عمر، **علم اجتماع الأسرة** ، دار الشروق ، عمان ، 2000 .

◆رونالد موريش ،**مفاتيح التربية البناءة** ، ترجمة عبد اللطيف الخياط ، دار الثقافة للجميع ، ط2 ، سوريا 2005 .

◆جعنيني نعيم نجيب ،**علم اجتماع التربية المعاصر بين النظرية و التطبيق** ، دار وائل للنشر ، ط1 ، 2009 .

5-كتب حول الدور :

◆هرندي كريمة ،**العائلة الجزائرية بحث في العلاقات ، الخصائص و التغيير** ، ألفا للوثائق للنشر و التوزيع ، قسنطينة ، الجزائر ، 2021.

◆شروخ صلاح الدين ، **علم الإجتماع التربوي** ، دار العلوم ، عنابة ، الجزائر ، 2004.

◆ماهر أحمد ،**السلوك التنظيمي – مدخل بناء المهارات** –، ط07 ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 .

6- الكتب أخرى:

◆عبد الفتاح كاميليا ،**سيكولوجية المرأة العاملة** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان 1984.

◆سلامة محمد آدم ، **المرأة بين البيت و العمل** ، ط1، دار المعارف ، مصر ، 1982.

7- القواميس و المعاجم :

◆جوهري عبد الهادي، **معجم علم الاجتماع** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 1998.

◆محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع** ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1977.

◆أبو حافة أحمد ،**معجم النفائس الوسيط** ، الطبعة 1 ، دار النفائس، بيروت ، 2007.

◆لوبرن فريديريك ، ترجمة زكرياء الابراهيمي ، **قاموس السوسيولوجيا** ، ط1 ، فضاء ادم ، 2017.

◆ابن منظور، **لسان العرب** ، المجلد الأول ، دار الطباعة و النشر ، بيروت ، ب س .

8-الرسائل الجامعية :

◆ قيصران رقية ،**عمل المرأة و تغير أدوار الاسرة الحضرية** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2019-2020.

◆ صياد حسينة ،**سوسيولوجيا العنف الموجه ضد المرأة ، دراسة ميدانية حول النساء المعنفات بمديرية النشاط الاجتماعي –تبسة-** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، جامعة العربي التبسي ، الجزائر ، 2021-2022 .

◆ بن سليمان ترشين محمد ،**التنشئة الاجتماعية و بناء اتجاهات التحرر عند المرأة** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، جامعة الجزائر ، 2006-2007 .

9- المجلات العلمية :

◆نافع نوارة ، **مكانة المرأة في المجتمع الجزائري** ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد 11 ، الجزائر ، 2013 .

◆عبد الوهاب ، ريم إسماعيل و نبال فوزي محمد ، **الاستغلال المالي للزوجة العاملة دراسة ميدانية في مدينة الموصل** ، مجلة جامعة تيكريت للعلوم الإنسانية ، العدد 27 ، 2020 .

◆بوزيد فاطمة ،**الحماية القانونية للمرأة من العنف الزوجي العنف الاقتصادي نموذجا** ، مجلة الدراسات القانونية المقارنة ، المجلد 07 ، العدد01 ، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ، 2021.

◆ أبو راشد هتاف جمعة ،**العنف الاقتصادي سلب حقوق المرأة المالية في المملكة العربية السعودية – أسبابه و علاجه-**، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد06 ، العدد15، المملكة العربية السعودية 2022 .

◆عبد الله أحمد علي محمد ،**العلاقة بين الدور و المكانة الاجتماعية –دراسة نظرية سوسيولوجية** ، مجلة العلوم الإنسانية و الطبيعية مجلة علمية محكمة، المجلد 2 ، العدد 5 ، جامعة ابن طفيل، المملكة المغربية ، 2021.

◆رفعت رفيدة مصطفى أحمد ،أشرف محمد نوفل ، منى محمد كمال الدين ، **دور المرأة العاملة في التنمية الاجتماعية و علاقته بأدائها المهني** ، مجلة الدراسات و البحوث البيئية ، المجلد الحادي عشر، العدد الرابع ، 2021 .

◆ابن فرحات غزالة، **العنف ضد المرأة : محطات تاريخية و دلالات إنسانية** ، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد8 ، العدد2 ، جامعة 8 ماي 45 قالمة ،- مخبر التنمية الذاتية و الحكم الراشد -الجزائر ، 2022.

◆ مسمار معن فتحي ،**جرائم العنف ضد المرأة و آثارها على المجتمع من جهة نظر العاملين في مراكز حماية الأسرة : دراسة ميدانية على المجتمع الأردني** ، المجلة العربية للنشر العلمي ، العدد22 ، 2020.

◆قديري مصطفى ،**المرأة الجزائرية و التنشئة الاجتماعية في سياق التغير الاجتماعي**، مجلة علوم الانسان و المجتمع ، العدد 18، الجزائر، 2016 .

◆قاسم عبد الله محمد ،**العنف ضد المرأة : العوامل و الآثار : دراسة نظرية تحليلية** ، مجلة الأدب ، المجلد 3 ، العدد 141 ، جامعة بابل ، العراق ، 2022 .

◆كسال مسعودة ، **الآثار المترتبة عن الطلاق في المجتمعات و في المجتمع الجزائري** ، مجلة البحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، العدد4 ، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله ، الجزائر ، 2021.

◆ بلعيد عقيلة ،**العلاقة بين التنشئة و ثقافة التعامل مع الآخر** ، مجلة دورية أكاديمية محكمة ، العدد7، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع ، 2016 .

◆رميشيربيعة ،**العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية** ، المجلة الليبية للدراسات ، مجلة آفاق علمية ، العدد8 ، المركز الجامعي لتامنغست ، الجزائر ، 2013 .

◆بن تروش عماد ،**دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تحصين الحدث من الانحراف** مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع ، العدد7 ، جامعة الشهيد حمد لحضر ، الوادي ، 2017.

◆لادي بديعة ،**دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية للطفل** ، مجلة الأسرة و المجتمع ، العدد1 ، الجزائر 2018 .

◆ زيان محمد ،**التنشئة الاجتماعية و دورها في تشكيل الهوية الرجولية في المجتمعات الإسلامية،** مجلة دراسات في التنمية و المجتمع ، العدد06 ، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ، الجزائر ، 2016.

◆بن عروس محمد لمين، **الدور و المكانة الاجتماعية في المجتمع** ، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، المجلد السادس ، العدد4 ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر ، 2021.

◆ جلول أحمد،**الأدوار الاجتماعية –مدخل نظري -** ، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية ، المجلد 10 ، العدد1 ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 2022 .

◆عبد الله علي محمد ،**العلاقة بين الدور و المكانة الاجتماعية –دراسة نظرية سوسيولوجية** ، مجلة العلوم الإنسانية و الطبيعية ، مجلد2 ، العدد5 ، جامعة ابن طفيل , المملكة المغربية ، 2021.

◆ عيساوةنبيلة ،**دور و مكانة المرأة الجزائرية في الأسرة و المجتمع الحديث** ، مجلة الأداب و العلوم الاجتماعية العدد9 ، جامعة البليدة ، الجزائر ، ماي 2013 .

◆بليوض نبيلة، وسيلة حرقاس ، **صراع الدور لدى المرأة العاملة و تأثيره على علاقاتها بالأسرة** ، مجلة أكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية ، المجلد 2 ، العدد2 ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، الجزائر 2020.

◆دربالأمال ، بن خيرة سهيلة ، بن زاهي منصور ، **الأدوار الأسرية لدلى الاطار الجزائري في ضوء بعض المتغيرات الشخصية و المهنية** ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية جامعة طاهري محمد بشار ، الجزائر، 2020.

◆العجمي عبد الله عبد الرحمان سمحي ، **العنف الاقتصادي ضد المرآة أسبابه و علاجه في الشريعة الإسلامية** ، مجلة الدراسات الإسلامية و البحوث الأكاديمية ، العدد 101 .

◆ صالح سليمان ، **النظرية النسوية و دراسة التفاوت الاجتماعي** ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الخمسون ، العدد الثالث ، جامعة عين شمس ، سبتمبر 2013.

10-الملتقيات و المدخلات العلمية :

◆ عليوات سميحة ، بن حسان زينة ، **عوامل تشكيل بناء السلطة في الأسرة المعاصرة** ، الملتقى الوطني الثاني حول :الاتصال و جودة حياة الأسرة ، جامعة قصدي مرياح ، ورقلة ، الجزائر ، 2013.

◆ليندة بلحارث ،**الحماية القانونية للمرأة ضد العنف** ، مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول العنف ضد المرأة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة اكلي محند اولحاج البويرة الجزائر، 2018 .

موضوع البحث :

"العنف الاقتصادي ضد الزوجات العاملات "

دراسة ميدانية لعينة من العاملات كأستاذات في قطاع التعليم بالمؤسسةالتعليمية

بمدينة تيزي وزو

في اطار انجاز بحث علمي يتمحور موضوعه حول " العنف الاقتصادي ضد الزوجات العاملات " نتقدم لكم بهذه الاستمارة المتكونة من مجموعة من الأسئلة و نرجو اجابتكم عليها بكل موضوعية و صدق قصد مساعدتنا في استخلاص نتائج جيدة و منطقية و نحيطكم علما أن الإجابات ستطغى عليها السرية التامة و نشكركم مقدما على مساعدتكم لنا.

الباحثة : طالبة سنة ثانية ماسترعلم اجتماع تنظيم و عمل .

المحور الأول: البيانات الشخصية

1– السن من 25 إلى 29 سنة ☐ من 30 إلى 39 سنة ☐

من 40 إلى 49 سنة ☐ من 50 إلى أكثر ☐

2 – مدة الزواج : من سنة -5 سنوات ☐ من 6– 11 سنوات ☐

من 12– 17 سنة ☐ أكثر من 18 سنة ☐

3- عدد الأولاد :(0-2) ☐ (3-5) ☐ (6+) ☐

4- السكن : ملك خاص ☐ كراء ☐

5 – دخل الزوجة :(50000-40000) ☐ (70000-60000) ☐ (90000-80000) ☐

6- دخل الزوج :(50000-40000) ☐ (70000-60000) ☐ (9000-80000) ☐

(90000 إلى أكثر) ☐

المحور الثاني : العنف الاقتصادي

7- من المسؤول عن التكاليف المادية في البيت ؟ أنت ☐ زوجك ☐ كلاكما ☐

8- فيما تصرفين راتبك أكثر ؟

- ❖ مصاريف الغذاء و اللباس ☐
- ❖ دروس الأولاد و متطلباتهم ☐
- ❖ كراء المنزل ☐
- ❖ نفقات خاصة بك ☐
- ❖ كل ما سبق ☐

9- هل تساعدين زوجك في مصاريفه اليومية ؟ أحيانا ☐ دائما ☐ ابدا

10- هل سبق وأن سددت ديون زوجك المالية ؟ نعم ☐ لا ☐

11- هل قام بتعويضك لتضحيتك المادية ؟ نعم ☐ لا ☐

12- هل يسال زوجك دائما عن الزيادات في راتبك و عن منح المردودية ؟ نعم ☐ لا ☐

13- هل يقدم لك حقك من مدخوله ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة ب " لا "لماذا ؟.....

.....

14- هل سبق وان طلب منك زوجك مبلغا ماليا لمساعدة أصدقائه أو أفراد عائلته ؟ نعم ☐ لا ☐

15- هل يتدخل الزوج في طريقة تسيرك لراتبك الشهري ؟ نعم ☐ لا ☐

16- كيف يتدخل في مدخولك الشهري ؟

- ❖ هل يطلب المال بطريقة مباشرة ؟ ☐
- ❖ يتظاهر بالعجز و تقومين بقضاء الحاجة ☐
- ❖ يأخذ المال على شكل دين و لا يسدده لك ☐
- ❖ شيءاخر،اذكريها.....

.....

17- هل سبق و أن اخذ منك المال عنوة ؟ نعم ☐ لا ☐

18- هل تشعرين باتكالية الزوج عليك ؟ نعم ☐ لا ☐

- ❖ في حالة الإجابة ب" نعم " كيف ذلك ؟

.....

.....

المحور الثالث : التنشئة الاجتماعية للمرأة

19- هل تربيت في عائلة كبيرة أو صغيرة الحجم ؟ كبيرة ☐ صغيرة ☐

20- هل علاقاتك مع عائلتك جيدة ؟ نعم ☐ لا ☐

21- كيف كانت تربيتك في الصغر ؟

- ❖ قاسية
- ❖ تربية مرنة
- ❖ تربية متوازنة

22- هل سبق و ان تعرضت عائلتك لذائقة مالية ؟ نعم لا

في حالة الإجابة ب " نعم " كيف تصرفت ؟

.....

.....

23- هل كان لك حرية اتخاذ قرارتك الشخصية ؟ نعم لا

24- هل كنت تعتنين في طفولتك باخوتك الذكور؟ نعم لا

25- هل سبق و أن تعرض زوجك لأزمة مالية و صبرت ؟ نعم لا

- ❖ في حالة الإجابة ب" نعم " لماذا ؟

.....

.....

26-لماذا تحملين على عاتقك المسؤوليات المادية ؟

- ❖ من واجب المرأة مساعدة زوجها
- ❖ هذه هي تربية المرأة الجزائرية
- ❖ الزوج لا يستطيع تحمل المسؤولية
- ❖ أخرى، اذكريها .....

المحور الرابع : دور الزوج داخل الأسرة

27- هل يساعدك الزوج في بعض الأعمال المنزلية ؟ نعم ☐ لا ☐

28- ما هي مجمل نفقات الزوج ؟

- ❖ الغذاء و اللباس ☐
- ❖ الكراء ☐
- ❖ نفقات خاصة به ☐
- ❖ يساعد عائلته ☐
- ❖ كل ما سبق ☐
- ❖ أخرى ، اذكريها .....

.....

29- هل يتهرب زوجك من مساعدتك في المصاريف الضرورية ؟ نعم ☐ لا ☐

30- لماذا يتهرب من تحمل المسؤولية المادية ؟

- ❖ العجز المادي ☐
- ❖ الاتكالية ☐
- ❖ غياب مفهوم المسؤولية ☐
- ❖ أخرى ، اذكريها.....

.....

31- ما هو أهم دور يقوم به زوجك ؟

- ❖ ينفق على الاسرة ☐
- ❖ يضمن تربية الأولاد ☐
- ❖ دوره حضوري فقط ☐
- ❖ أخرى ، اذكريها .....

.....

32- هل سبق و اعتمدت على زوجك في تسديد تكلفة مالية معينة ولم يقم بذلك؟نعم ☐ لا ☐

33- هل أنت على دراية بمدخول زوجك الحقيقي ؟ نعم ☐ لا ☐

34- من يتخذ القرار النهائي في مصير العائلة ؟ أنت ☐ الزوج ☐ كلاكما ☐

جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية
شعبة علم الاجتماع

العنف الاقتصادي ضد الزوجات العاملات
(دراسة ميدانية على عينة من الزوجات العاملات في قطاع التربية والتعليم في ولاية تيزي وزو)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع

تخصص: تنظيم و عمل

ـ من إعداد الطالبة :
حموتان ظريفة

ـ تحت إشراف :
أ.شنيط باهية

السنة الجامعية: 2023-2024

شكر و تقدير

- الحمد و الشكر لله على كل نعمهو جميل إحسانه و له الحمد على منه و جزيلعطائه و ، أتوجه إلى المولى تعالى بالشكر و الثناء لتوفيقه لي في إتمام هذا البحث العلمي فاللهم لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت و لك الحمد بعد الرضا.
- أما بعد وانطلاقا من باب من لا يشكر الناس لا يشكر الله ، أتقدم بخالص الشكرو التقدير للأستاذة المؤطرة " شنيط باهية " على كل مجهوداتها و على كل نصائحها و توجيهاتها القيمة التي ساهمت فيإثراء موضوع دراستي لوصوله إلى هذه الصورة فلها عظيم الشكر و التقدير.
- كما أتقدم بجزيل الشكر لكل أساتذة قسم العلوم الاجتماعية وبالأخص أستاذة تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل.
- جزيل الشكر والامتنان لكل من مد لي يد المساعدة والعون و لو بكلمة طيبة.
- شكرا جزيلا لكافة زملائي وزميلاتي متمنية لهم النجاح والتوفيق.

الإهداء

- إلى أغلى ما أملك في هذه الحياة ، إلى تلك المرأة القوية التي ربتني و علمتني أن الأخلاق و العلم أساس الحياة و أن لا نجاح دون رضيالله ، وعلى أن النجاح لا يأتي إلبعد الكد والتعب ، إلى تلك التي كافحت لتدريسي و سخرت وقتها و صحتها لي ، إلى أميالغالية التيوثقت بي و أمنت بقدراتي ، أدامك الله لي يا جوهرتي .

- إلى من علمني الصبر و الصمود ، إلى ذلك الرجل الذي ساندني و دفعني دِائما نحو الأمام ، أبي الغالي " إبراهيم " أطال الله في عمره و بارك الله له في صحته.

- إلى توأم روحي و حبيبة قلبي إلى نصف الثاني أختي "عبلة " و إلى متكىء ظهري إخوتي " عبد الرحيم و يامين ".

- إلى كل أفراد عائلتي ، عائلة " حموتان " و عائلة "يحي شريف ".

- إلى روح جدتي الغالية "علجية" التي وقفت بجانبي و دعمتني و أصرت على تعليمي ، رحمك الله يا عزيزتي و أسكنك فسيح جناته .

- إلى كل من كان لهم أثر على حياتي و إلى كل من أحبهم قلبي و نسيهم قلمي أهدي هذاالعمل المتواضع و أسال الله عزوجل أن يوفقنا لما يحب و يرضى و لما فيه الخير لنا ولوطننا إنه نعم المولى و نعم النصير .

فهرس المحتويات :

الموضوع **الصفحة**

الشكر والتقدير

الاهداء

ملخص الدراسة

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

مقدمة .....أ

الفصل الأول :الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد

1 -أسباب اختيار الموضوع 13

2- أهمية الدراسة.....13

3 -أهداف الدراسة.....14

4 -إشكالية الدراسة.....15

5 - فرضيات الدراسة.....17

6 -تحديد وضبط مفاهيم الدراسة.....17

7 - المقاربة النظرية للموضوع.....23

8 -المنهج المتبع.....24

9- التقنيات المستعملة في الدراسة.....25

10- مجتمع البحث 29

11- نوع العينة.....29

12- ملخص الدراسات السابقة.....30

خلاصة الفصل.....34

الفصل الثاني : العنف الاقتصادي

تمهيد.....36

1- لمحة تاريخية للعنف ضد المرأة.....37

2- تعريف العنف الاقتصادي ضد المرأة.....39

3- العوامل المؤدية للعنف الاقتصادي ضد الزوجة.....41

4-مظاهر العنف الاقتصادي ضد الزوجة.....44

5- آثار العنف الاقتصادي على الزوجة العاملة.....47

خلاصة الفصل.....51

الفصل الثالث: عناصر و مكونات التنشئة الاجتماعية

تمهيد.....53

1-مفهوم التنشئة الاجتماعية.....54

2-أنواع التنشئة الاجتماعية.....58

3- أهداف التنشئة الاجتماعية.....58

4- العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية.....59

5- التنشئة الاجتماعية في المجتمع الجزائري.....61

خلاصة الفصل.....66

الفصل الرابع : دور الرجل داخل الأسرة

تمهيد.....68

1-تعريف الدور.....69

2- خصائص الدور.....70

3- أنواع الدور.....71

4- العوامل المؤثرة في تحديد الأدوار داخل الأسرة.....73

5-دور الزوج داخل الأسرة الجزائرية.....76

خلاصة الفصل.....80

الفصل الخامس : الجانب الميداني للدراسة

تمهيد.....82

1-الدراسة الاستطلاعية.....83

2- مجالات الدراسة.....84

1-1 المجال المكاني.....84

2-1 المجال الزماني.....84

3-1 المجال البشري.....85

3- عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية و تفسيرها.....85

4 – نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات 112

5- الاستنتاج العام.....113

الخاتمة.....115

قائمة المراجع.....117

الملاحق

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
1	يمثل الفئات العمرية للمبحوثات	85
2	يمثل مدة زواج المبحوثات	86
3	يمثل عدد أولاد المبحوثات	88
4	يمثل نوع سكن المبحوثات	89
5	يمثل دخل الزوجة	90
6	يمثل دخل الزوج	91
7	يمثل العلاقة بين تحمل الزوجة المسؤولية و شعورها باتكالية الزوج	93
8	يمثل العلاقة بين حرية اتخاذ المرأة لقراراتها و تدخل الزوج في راتبها	95
9	يمثل العلاقة بين تعرض عائلة الزوجة لذائقة مالية و مساعدتها لعائلة الزوج	97
10	يمثل العلاقة بين تحمل الزوجة المسؤولية و تقديم الزوج من مدخوله لها	99
11	يمثل العلاقة بين حجم عائلة الزوجة و مساعدتها للزوج في مصاريفه اليومية	101
12	يمثل العلاقة بين تهرب الزوج من المصاريف و شعور الزوجة بالاتكالية	104
13	يمثل العلاقة بين تهرب الزوج من المصاريف و مجمل نفاقات الزوجة	106
14	يمثل العلاقة بين مساعدة المرأة لزوجها في مصاريفه و مساعدته لها في البيت	107
15	يمثل العلاقة بين من يتخذ قرارات البيت ومن المسؤول عن تكاليف البيت	109
16	يمثل العلاقة بين اتخاذ القرار و تدخل الزوج في تسيير راتب الزوجة	111

ملخص الدراسة :

يعتبر العنف الاقتصادي الموجه ضد الزوجات العاملات من بين أهم المشكلات الأسرية التي تهدد استقرار الأسرة و استمراريتها ، و قد جاءت الدراسة الحالية الموسومة بعنوان "العنف الاقتصادي ضد الزوجات العاملات " لتبحث في هذا الموضوع .

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العوامل التي أدت إلى ظهور هذه الظاهرة داخل الأسرة الجزائرية الحديثة ، و فهم المسببات المباشرة و الغير مباشرة لها.و انطلاقا من طبيعة الدراسة و أهدافها استخدمت المنهج الوصفي لفهم الظاهرة و تحليلها ، واستعنت بالاستمارة كأداة رئيسية للبحث و التي تم تطبيقها على عينة تتكون من 50 زوجة عاملة كأستاذة في قطاع التربية والتعليم بولاية تيزي وزو و تتعرض للعنف الاقتصادي من طرف زوجها ، فكان نوع العينة تراكمية (كرة الثلج) ، و تم جمع البيانات و معالجتها بواسطة spss نسخة 20.أسفرت النتائج بأن التنشئة الاجتماعية للمرأة الجزائرية هي العامل الرئيسي الذي سمح بممارسة العنف الاقتصادي عليها، فمع تطور الحياة الاجتماعية و تعقد الظروف الاقتصادية بات خروج المرأة للعمل ضرورة حتمية و بما أن التنشئة و التربية التي تلقتها منذ صغرها تنص على ضرورة تحمل المسؤولية و الصبر و التضحية من أجل استمرارية الأسرة حتى و إن كان ذلك على حساب راحتها و استقلاليتها المادية ، الشيء الذي أدى إلى اتكالية الزوج و اعتماده عليها في تسديد معظم تكاليف البيت و الأولاد من مأكل و مشرب و إيجار و علاج ، و أدى إلى بروز ظاهرة العنف الاقتصادي داخل الأسرة الجزائرية الحديثة ، كما تراجع دور العديد من الأزواج في القوامة بشكل ملحوظ فبدأوا يتنازلون شيء فشيء عن أدوارهم و مسؤوليتهم في النفقة ، وأصبحوا يتهربون من دفع المصاريف اليومية و يتظاهرون بالعجز لمبادرة الزوجة في تسديدها .

الكلمات المفتاحية : العنف الاقتصادي ، التنشئة الاجتماعية ، دور الرجل الزوجة العاملة .

Résumé :

La violence économique dirigée contre les femmes qui travaillent est considérée comme l'un des problèmes familiaux les plus importants qui menacent la stabilité et la continuité de la famille,et l'étude actuelle intitulée « la violence économique contre les femmes qui travaillent » est venu explorer ce sujet et en révéler les raisons de son apparition.Cette étude vise à connaitre les facteurs qui ont conduit à l'émergence de ce phénomène au sein de la famille algérienne moderne.

En fonction de la nature de l'étude et ses objectifs , j'ai utilisé l'approche descriptive pour comprendre et analyser le phénomène ; et j'ai utilisé le questionnaire comme principal outil de recherche , qui a été appliqué à un échantillon composé de 50 épouses qui travaillant comme enseignantes dans le secteur de l'éducation à la wilaya de Tizi Ouzou et exposées à la violence économique de la part de leurs maris ; le type d'échantillon était donc cumulatif et les données ont été traitées à l'aide de l' SPSS version 20.

Les résultats ont révélé que l'éducation sociale des femmes algériennes était la cause qui a permis de pratiquer sur elles la violence économique, et surtout avec le développement de la vie sociale et la complexité des conditions économique , le départ des femmes au travail est devenu une nécessité et à cause de l' éducation qu'elles ont reçues dès leur plus jeune âge stipulent la nécessité d'assumer la responsabilité et d'avoir une certain patience et sacrifice pour ca famille . exiger la continuité de la famille même si cela se faisait au détriment de son confort donc elle paye la plupart des frais de maison et des enfants y compris la nourriture le loyer et les soins et aussi certain homme ont abandonner progressivement leurs rôles et ils évitent de payer les frais quotidiens et à faire semblant d'être incapables de prendre la responsabilité seul.

Abstract:

Economic violence directed against working wivesis considered one of the most important family problems that threaten the stability and continuity of the family , the current study entitled " economic violence against working wives " examines this issue and reveals the causes of its appearance.

This study aims to know the factors that led to the emergence of this phenomenon within the modern Algerian family.The results revealed that the social upbringing of Algerian women was the main work that allowed economic violence to be practiced on them. with the development of economic conditions women's going out work became an inevitable necessity ,and since the upbringing and education that they received from a young age stipulates the necessity of " bearing responsibility patience and sacrifice "from demanding the continuity of the family , even it this was at the expense of its comfort and financial independence which led to the husband's dependence and dependence on her to pay most of the costs of the house and children including food drink and treatment and led to the emergence of the phenomenon of economic violence within the modern Algerian family as well .

The role of husbands in custodianship declined significantly and they began to gradually give up their roles and responsibilities in alimony and began to evade paying daily costs and pretend to be unable to take the initiative of the wife to pay them.